Distribution: General GC 29 May 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تقرير مجلس المحافظين
الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15-16 فبراير/شباط 2006

جدول المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحات
الأول –	**افتتاح الدورة وسير أعمالها**	13-1	2-1
	افتتاح الدورة	3	1
	جدول الأعمال والوثائق	4	1
	انتخاب مكتب مجلس المحافظين	6-5	2-1
	الجلسة الافتتاحية للدورة	10-7	2
	بيان رئيس الصندوق	11	2
	البيانات العامة	12	2
	اختتام أعمال الدورة	13	2
الثاني –	**قرارات مجلس المحافظين**	36-14	8-3
	طلب عضوية غير أصلية	15-14	3
	تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق	17-16	3
	التجديد السابع لموارد الصندوق	20-18	4-3
	القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2004	21	4
	الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006	22	4
	انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وأعضائه المناوبين	29-23	5-4
	تقرير مرحلي وتوصية المجلس التنفيذي بشأن الإشراف	30	7
	التقرير المرحلي بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	31	7
	تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى برنامج أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)	32	7
	تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي	33	7
	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	34	7
	مسائل أخرى:		
	(أ) تقرير عن استجابة الصندوق لأزمة إنفلونزا الطيور	35	7
	(ب) الموافقة على نشر الوثائق	36	8
الثالث –	**ألف – المحاضر الموجزة** (بما فيها البيانات العامة التي أدلى بها المحافظون)	347-37	67-10
	(i) الجلسة الأولى – 15 فبراير/شباط 2006	96-37	17-10
	(ii) الجلسة الثانية – 15 فبراير/شباط 2006	190-97	37-20
	(iii) الجلسة الثالثة – 16 فبراير/شباط 2006	273-191	54-39
	(iv) الجلسة الرابعة – 16 فبراير/شباط 2006	347-274	67-56

جدول المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحات
	باء – مناقشات الموائد المستديرة	365-348	75-68
	جيم – بيانات عامة أخرى		
	أفغانستان		77-76
	بوروندي		81-78
	جمهورية أفريقيا الوسطى		84-82
	مدغشقر		86-85
	ماليزيا		88-87
	المغرب		91-89
	الولايات المتحدة الأمريكية		93-92
	بيان جماعة فرسان مالطة		95-94
الرابع –	**البيانات والخطابات الخاصة**		121-96
	البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بمناسبة زيارة صاحب المعالي ليونبو سانغاي نجيدوب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان		96
	الخطاب الإفتتاحي لصاحب المعالي ليونبو سانغاي نجيدوب، رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان		101-98
	رسالة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، ألقاها بالنيابة عنه رئيس مجلس المحافظين صاحب المعالي السيد ماثيو ويات		102
	رسالة من الحكومة الإيطالية ألقاها صاحب المعالي ميكيلي فيبيتي، وكيل وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية		105-103
	بيان السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق أمام الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين		110-106
	رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد جاك ضيوف، ألقاها بالنيابة عنه السيد ديفيد هارشاريك، نائب المدير العام		112-111
	رسالة من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي السيد جيمس موريس ألقاها بالنيابة عنه السيد جان ــ جاك غريس نائب المدير التنفيذي للبرنامج		114-113
	التقرير التجميعي لمداولات المنتدى الأول للمزارعين الذي عقد بالتزامن مع الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق 13-14 فبراير/شباط 2006		118-115
	بيان رئيس مجلس المحافظين سعادة السيد ماثيو ويات في ختام الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		121-119

الملاحق

		الصفحات
الملحق الأول:	قائمة المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين	194-122
الملحق الثاني:	جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	197-195
الملحق الثالث:	قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين	199-198
الملحق الرابع:	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والعشرين	242-200

مكتب مجلس المحافظين

الرئيس الجديد المنتخب

صاحب المعالي ماثيو ويات

سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما

الرئيس المنتهية ولايته

صاحب المعالي خوسيه كارلوس دا روتشا ميراندا

المحافظ المناوب لجمهورية البرازيل الفيدرالية لدى الصندوق

نائب الرئيس

صاحب المعالي السيد محمد مخلص الرحمن

الأمين العام المشترك لشعبة العلاقات الاقتصادية في وزارة المالية والتخطيط في جمهورية بنغلاديش الشعبية

نائب الرئيس

صاحب المعالي الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري

وزير الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1 - عقدت الدورة التاسعة والعشرون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما بتاريخ 15 و16 فبراير/شباط 2006. وترد قائمة المشاركين في هذه الدورة في الملحق الأول.

2 - عقد المجلس ما مجموعه أربع جلسات، وترد المحاضر الموجزة لهذه الجلسات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف - افتتاح الدورة

3 - افتتح الدورة معالي السيد خوسيه كارلوس دا روتشا ميراندا، المحافظ المناوب لجمهورية البرازيل الفيدرالية لدى الصندوق، بالنيابة عن رئيس المجلس المنتهية ولايته.

باء - جدول الأعمال والوثائق

4 - بناء على الطلب الذي تقدمت به دول أعضاء عدة من القائمتين باء وجيم، تم إدراج بند خاص باستجابة الصندوق للأزمة الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين. وقد تبنى المجلس جدول الأعمال المعدل الذي يرد مرافقاً ببرنامج أحداث الدورة في الملحق الثاني. أما الوثائق التي عرضت على المجلس، فترد قائمة بها في الملحق الثالث في حين يتضمن الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم - انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5 - وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب المجلس أعضاء هيئة المكتب الجديد من بين السادة المحافظين لمدة سنتين على النحو التالي:

الرئيس:	صاحب المعالي ماثيو ويات سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
نائبا الرئيس:	صاحب المعالي الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري وزير الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر
	صاحب المعالي السيد محمد مخلص الرحمن الأمين العام لشعبة العلاقات الاقتصادية في وزارة المالية والتخطيط في جمهورية بنغلاديش الشعبية

6 - قبل الاستمرار في أعمال الدورة، دعا رئيس مجلس المحافظين المنتخب أعضاء المجلس للوقوف دقيقة صمت إجلالا لذكرى المرحوم كرستيان كودراي المستشار القانوني للصندوق وأحد موظفيه القدامى الغالين الذي وافته المنية بصورة مفاجئة يوم 6 فبراير/شباط.

دال – الجلسة الافتتاحية للدورة

7 - ألقى صاحب المعالي السيد ليونبو سانغاي نجيدوب، رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان بيانا أمام المجلس يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

8 - أما رسالة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، فقد ألقاها بالنيابة عنه رئيس مجلس المحافظين. ويرد نص الرسالة الكامل في الفصل الرابع.

9 - كما ألقى صاحب المعالي ميكيلي فييتي، وكيل وزارة الاقتصاد والمالية في إيطاليا، رسالة الحكومة الإيطالية إلى مجلس المحافظين. ويرد نص الرسالة الكامل في الفصل الرابع.

10 - كذلك ألقى السيد ديفيد هارشاريك، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، رسالة من السيد جاك ضيوف المدير العام للمنظمة. أما رسالة السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فقد نقلها السيد جان – جاك غريس نائب المدير التنفيذي. ويرد النص الكامل للرسالتين في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

11 - يرد النص الكامل لبيان رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – البيانات العامة

12 - ترد البيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة أو مناقشات الموائد المستديرة في المحاضر الموجزة التي يعرضها الجزء ألف من الفصل الثالث. أما الجزء باء من الفصل الثالث فيلخص مناقشات الموائد المستديرة الثلاث، في حين يعرض الجزء جيم منه البيانات العامة المقدمة خطيا من ممثلي الدول الأعضاء الذين لم يدلوا ببيانات شفهية، كما يرد في الفصل الرابع عرض للمداولات التي جرت في منتدى المزارعين، وهو الحدث الجانبي الذي عقد يومي 13 و14 فبراير/شباط 2006.

زاي – اختتام أعمال الدورة

13 - أوجز رئيس المجلس نتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ومن ثم أعلن اختتام أعمال دورته التاسعة والعشرين. ويرد في الفصل الرابع النص الكامل لهذا البيان.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف – طلب عضوية غير أصلية

14 – نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 29/L.2، بتاريخ 15 فبراير/شباط 2006، واعتمد القرار 140/د–29 الذي يوافق على انضمام نيوي إلى عضوية الصندوق.

15 – وقد لاحظ المجلس أن نيوي ستدرج كعضو غير أصلي في الصندوق ضمن الدول الأعضاء من القائمة جيم (القائمة الفرعية جيم 2)، وفقا لما اتفق بشأنه مع أعضاء هذه القائمة.

باء – تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق

16 – استعرض مجلس المحافظين التقرير المرحلي للتجديد السادس لموارد الصندوق كما تضمنته الوثيقتان GC 29/L.3 و GC 29/L.3/Add.1 ، ولاحظ أن مجموع التعهدات بما في ذلك المساهمات التكميلية قد بلغت ما يعادل 509.1 مليون دولار أمريكي، أو 91% من المبلغ المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وبلغ القدر الإجمالي لوثائق المساهمات المودعة وللدفعات غير المدعومة بوثائق مساهمات ما يعادل 451.7 مليون دولار أمريكي، أو 89% من التعهدات. وبلغت الدفعات النقدية والسندات الإذنية ما مجموعه 354.4 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 70% من التعهدات.

17 – ولاحظ المجلس أيضا أنه، وعقب نشر الوثيقة GC 29/L.3/Add.1، تم استلام دفعة إضافية من البرتغال للتجديد السادس للموارد، في حين أودعت ألمانيا سنداً إذنياً نافذاً بتاريخ 18 فبراير/شباط 2006، تسديدا لأخر قسط من تعهدها للتجديد السادس. وهكذا ازداد المبلغ الإجمالي للدفعات المستلمة بتاريخ 18 فبراير/شباط إلى 368.6 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 72% من التعهدات. ومن إجمالي التعهدات المستلمة للتجديد السادس للموارد، وصل إجمالي المساهمات التكميلية إلى ما يعادل 28.9 مليون دولار أمريكي، سدد منها ما يعادل 18 مليون دولار أمريكي أو 62 في المائة.

جيم – التجديد السابع لموارد الصندوق

18 – استعرض مجلس المحافظين واعتمد الوثيقة GC 29/L.4 بعنوان "مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009)"، الذي سيشكل أساس عمليات الصندوق. وقد لاحظ المجلس بعض قضايا السياسات المخصوصة التي حددتها هيئة المشاورات على أنها بحاجة للتصدي إليها أثناء فترة التجديد السابع، وعبر عن تقديره للتوجه الذي وفرته هيئة المشاورات بشأن هذه القضايا.

19 – كما استعرض المجلس أيضا الوثيقة GC 29/L.4/Add.1، وتبنى بتاريخ 16 فبراير/شباط 2006، القرار 141/د–29 الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق، ورحب باستكمال المفاوضات الخاصة بالتجديد السابع في غضون سنة واحدة. وقد تم الاتفاق على الإبقاء على المستوى الحالي المستهدف للتجديد السابع وقدره 800 مليون دولار أمريكي، على ألا تتعدى الفجوة الهيكلية 15% من هذا المستوى.

20 - وقد فوض مجلس المحافظين رئيس الصندوق بصلاحية تعديل المستوى المستهدف في نهاية فترة ستة أشهر لإنشاء أصوات جديدة بحيث يمثل المبلغ الإجمالي للتعهدات المستلمة حتى ذلك التاريخ 85% من المستوى المستهدف المعدل. وفي حال كان مثل هذا التعديل ضروريا، يتعين على رئيس الصندوق عندئذ إبلاغ السادة المحافظين بالمستوى المستهدف الجديد، وتعديل قرار التجديد تبعا لذلك.

دال - القوائم المالية المراجعة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2004

21 - نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية للصندوق التي تظهر وضعه المالي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2004، ونتائج عملياته للعام المنتهي بذلك التاريخ، كما تتضمنه الذيول من ألف إلى حاء الملحقة بالوثيقة GC 29/L.5 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها، وصادق على هذه القوائم.

هاء - الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006

22 - بعد النظر في الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006، كما تنص عليه الوثيقة GC 29/L.6، تبنى مجلس المحافظين القرار 142/د-29 الخاص بها بتاريخ 16 فبراير/شباط 2006. وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضها على الميزانية الإدارية للصندوق.

واو - انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وأعضائه المناوبين

23 - بما يتفق مع المادة 40.2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبعد النظر في الوثيقتين GC 29/L.7 و GC 29/L.7/Add.1، انتخب المجلس بتاريخ 16 فبراير/شباط 2006 الأعضاء الجدد للمكتب التنفيذي وأعضاءه المناوبين لفترة ثلاث سنوات.

24 - ومن بلدان القائمة ألف، تم انتخاب كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء، في حين انتخبت البلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي: فنلندا وبلجيكا وسويسرا واليونان والدانمرك والسويد وهولندا وإسبانيا. وقد قرر المجلس أيضا أن يتم تناوب المقاعد بين هولندا والمملكة المتحدة بمعنى أن تكون هولندا العضو وتكون المملكة المتحدة العضو المناوب في السنتين الأخيرتين من ولاية المكتب، أي في الفترة 2007-2008.

25 - ومن بلدان القائمة باء، انتخبت كل من الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية كأعضاء، أما الأعضاء المناوبون فهم على التوالي، الإمارات العربية المتحدة، قطر، إندونيسيا، والجزائر. وتم الاتفاق على أن تكون هذه التركيبة نافذة المفعول في السنة الأولى. في حين ستعرض أية تغييرات أو تأكيد لهذه التركيبة للسنتين الثانية والثالثة على الدورة ذات الصلة للمجلس بغرض الانتخاب.

26 - أما بالنسبة لبلدان القائمة الفرعية جيم 1 لإقليم أفريقيا: فانتخبت كل من مصر وجنوب أفريقيا كعضوين ومالي والكاميرون كعضوين مناوبين على التوالي.

27 - وضمن بلدان القائمة الفرعية جيم 2 لأوروبا وإقليم آسيا والمحيط الهادي، تم انتخاب الصين والهند كعضوين وأما العضوان المناوبان فهما باكستان كعضو مناوب عن الصين، وتركيا كعضو مناوب عن الهند للسنة الأولى ليتم استبدالها باليمن عام 2007 وجمهورية كوريا عام 2008.

28 - وضمن بلدان القائمة الفرعية جيم 3 لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي: فقد انتخبت كل من البرازيل والمكسيك كعضوين، وغواتيمالا والأرجنتين كعضوين مناوبين.

29 - وتبعا لذلك جاء تشكيل المكتب التنفيذي المنتخب في دورة مجلس المحافظين في الشكل التالي:

تشكيل المكتب التنفيذي

لفترة الثلاث سنوات 2006–2009

عضو	عضو مناوب
القائمة ألف	
كندا	فنلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	سويسرا
إيطاليا	اليونان
اليابان	الدانمرك
النرويج	السويد
هولندا (2007–2008)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (2007–2008)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (2006)	هولندا (2006)
الولايات المتحدة الأمريكية	إسبانيا

(هولندا والمملكة المتحدة ستتناوبان المقاعد في عامي 2007–2008).

القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر

(وافق مجلس المحافظين على نفاذ مفعول هذا التشكيل لمدة سنة واحدة. وقرر أيضا أن تعرض أية تغييرات أو تأكيد لهذا التشكيل للسنتين الثانية والثالثة من ولاية المجلس على دورة مجلس المحافظين ذات الصلة بغرض الانتخاب).

القائمة جيم	
القائمة الفرعية جيم–1	
أفريقيا	
مصر	مالي
جنوب أفريقيا	الكاميرون
القائمة الفرعية جيم–2	
أوروبا، وآسيا والمحيط الهادي	
الصين	باكستان
الهند	تركيا (2006)
	اليمن (2007)
	جمهورية كوريا (2008)
القائمة الفرعية جيم–3	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
البرازيل	غواتيمالا
المكسيك	الأرجنتين

زاي – تقرير وتوصية المجلس التنفيذي بشأن الإشراف

30 - نظر مجلس المحافظين في تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف، كما نصت عليه الوثيقة GC 29/L.8، معترفا بالفوائد التي يجنيها الصندوق من انخراطه المتزايد في الإشراف على مشروعاته وبرامجه، وتبنى القرار 143/د–29 بتاريخ 16 فبراير/شباط 2006 الذي يمكنَه من الانخراط في الإشراف المباشر على تنفيذ مشروعاته بناء على تفويض من المجلس التنفيذي.

حاء – التقرير المرحلي بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

31 - أخذ مجلس المحافظين علما بالوثيقة GC 29/L.9 والوثيقة GC 29/L.9/Add.1 اللتين توفران تقريرا عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي تم تشغيله بالكامل عام 2005، مع نتائج تقدير الأداء ودورة تخصيص الموارد ودرجات البلدان لعام 2005 والمخصصات السنوية لعام 2006.

طاء – تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)

32 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الخاص بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) كما هو وارد في الوثيقة GC 29/L.10، وحث الصندوق على الاستناد إلى برنامج التغيير الاستراتيجي في تنفيذه لخطة العمل الرامية إلى تحسين فعاليته الإنمائية.

ياء – تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

33 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 29/L.11 الذي يوجز جهود الائتلاف الدولي المعني بالأراضي لتحسين وصول الأسر الريفية الفقيرة الآمن للموارد الطبيعية، وبخاصة الأراضي.

كاف –تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

34 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 29/L.12، الخاص بالأنشطة التشغيلية للآلية العالمية عام 2005، مسلطا الضوء على إستراتيجيتها ومنهجها المعززين، كما صادق عليه مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد قدم بيان باسم بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي للتعبير عن قلق المجموعة من القرار المتخذ بإلغاء منصب البرنامج الخاص بإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد عبّرت كل من المجموعة والآلية العالمية عن انفتاحهما لأي مناقشات بهذا الشأن.

لام – مسائل أخرى

(أ) تقرير عن استجابة الصندوق لأزمة إنفلونزا الطيور

35 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الشفهي المقدم عن استجابة الصندوق لأزمة إنفلونزا الطيور، ورحب بالمبادرات التي أخذها الصندوق بالفعل بالشراكة مع غيره من المنظمات.

(ب) الموافقة على نشر الوثائق

36 - وافق مجلس المحافظين على نشر جميع الوثائق المعروضة على دورته، والتي سيتم عرضها بناء عليه على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم الأربعاء، الموافق 15 فبراير/شباط 2006.

الرئيس المنتهية ولايته: **خوسيه كارلوس دا روتشا ميراندا (البرازيل)**

رئيس الجلسة: **ماثيو ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)**

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	38
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	40-39
انتخاب مكتب مجلس المحافظين(البند 3 من جدول الأعمال)	48-41
تأبين السيد كريستيان كودراي	51-49
طلب عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال)	54-52
الخطاب الافتتاحي لرئيس وزراء مملكة بوتان	59-55
رسالة الأمين العام للأمم المتحدة	60
رسالة من حكومة الجمهورية الإيطالية	62-61
بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	64-63
رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	66-65
رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	68-67
البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال)	
– إندونيسيا	72-69
– الكاميرون	75-73
– جمهورية كوريا	78-76
– بنما (نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	81-79
– قطر	84-82
– إسبانيا	86-85
– مالي	89-87
– سري لانكا	92-90
– الصين	95-93

37 - **افتتحت** الجلسة الساعة 10.20

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

38 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، متحدثا نيابة عن الرئيس المنتهية ولايته، أعلن السيد ميراندا افتتاح الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين، ورحب بالمشاركين فيها. وأشار إلى موضوع، المناقشات العامة للخبراء في الدورة الحالية، مؤكداً على ضرورة إيجاد طرق للتغلب على العقبات التي تقف في طريق استئصال الفقر، واغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الدورة للدول الأعضاء للتعلم من تجارب بعضها البعض، فمجلس المحافظين عليه مسؤوليات تجاه الصندوق والمستفيدين منه. وحث جميع المحافظين على أن يتكفلوا بأن تكون هذه الدورة ناجحة ومثمرة. واسترعى الانتباه إلى ثلاث مسائل هامة بالنسبة لعمل الصندوق في المستقبل. الأولى، أن الصندوق لن يحقق هدفه في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي إلا إذا حافظ على شخصيته المحددة كصندوق عالمي متعدد الأطراف للتعاون الدولي. والثانية، ضرورة فهم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كنظام قطري للمقارنة والتخصيص في برنامج الإقراض ككل، مع انعكاس الأولويات في توزيع المساعدات على الأقاليم، فالتدابير المتسرعة قد لا تكون بناءة. والثالثة، إن العولمة حرمت فقراء الريف من فوائدها وفاقمت من مشكلاتهم البيئية. فهناك أكثر من 100 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية والكاريبي، معرضون للهجرة القسرية بسبب التصحر. ولابد للصندوق من مواصلة التزامه بمكافحة التصحر، ومساندة المشروعات ذات الصلة.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 29/L.1)

39 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، قال إن بعض بلدان القائمتين باء وجيم طلب إضافة بند بشأن إنفلونزا الطيور. وقال إنه يفهم أن مجلس المحافظين يوافق على هذا الطلب بموجب المادة 9-3 من نظامه الداخلي.

40 - **ووفق على جدول الأعمال (GC 29/L.1) بعد تعديله شفويا.**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

41 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، أعلن أنه وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي للمجلس، فإن عليه أن ينتخب مكتب يتكون من رئيس واثنين من النواب ليعملوا لمدة سنتين. وقال إنه أبلغ بترشيح السيد ماثيو ويات، المحافظ الممثل للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، لمنصب الرئيس.

42 - **السيد ماثيو ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) انتخب رئيساً لمجلس المحافظين بالترحيب العام.**

43 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، قال إنه أبلغ بترشيح الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري، المحافظ الممثل لدولة قطر، والسيد محمد مخلص الرحمن القائم بأعمال المحافظ الممثل لبنغلاديش لمنصبي نائبي الرئيس.

44 - **انتخب السيدان سلطان بن حسن الضابت الدوسري (قطر) ومحمد مخلص الرحمن (بنغلاديش) نائبين للرئيس بالترحيب العام.**

45 - **تولى السيد ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) رئاسة الجلسة.**

46 - **الرئيس،** قال إنه يشرفه حقا أن يتولى رئاسة مجلس المحافظين، وأنه يشعر بالامتنان للثقة التي حظي بها، وتلك التي حظي بها غيره من أعضاء المكتب.

47 - وقال إن عام 2005 كان عاماً له أهميته البالغة في تقدير التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تشجيع التنمية المستدامة والخطوات التالية التي ينبغي القيام بها للإسراع بهذه العملية في السنوات العشر المتبقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي يحتاج إلى إحراز تقدم على عدة جبهات في وقت واحد. وأضاف أن على جميع البلدان أن تفي بالالتزامات التي أعلنت عنها، لا بتقديم المبلغ الإضافي الذي وعدت به وهو 50 مليار دولار أمريكي سنوياً فحسب، وإنما بمضاعفة جهودها لتحسين فعالية المساعدات.

48 - واستطرد الرئيس قائلا أن على كل محافظ أن يعالج هذه المسائل في الإطار الخاص بالصندوق، وأن يضمن أن يكون لدى الصندوق الأدوات والموارد اللازمة لقيامه بمهمته. وأعلن أنه لهذا السبب ينضم إلى الرئيس المنتهية ولايته في دعوته لمجلس المحافظين بأن يجعل هذه الدورة ناجحة ومثمرة.

تأبين السيد كريستيان كودراي

49 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قام بتأبين السيد كريستيان كودراي المستشار العام للصندوق الذي عمل موظفاً بالصندوق لفترة طويلة، والذي توفي على نحو غير متوقع في الثاني من فبراير/شباط، وأعرب عن مواساته العميقة لأسرته وأصدقائه وزملائه.

50 - **الرئيس**، دعا مجلس المحافظين إلى الوقوف دقيقة حدادا على وفاة السيد كريستيان كودراي.

51 - **وقف مجلس المحافظين دقيقة حدادا على وفاة السيد كريستيان كودراي.**

طلب عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال) (GC 29/L.2).

52 - **الرئيس**، دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (GC 29/L.2) الذي يصادق على عضوية غير أصلية لنيوي.

53 - **تم اعتماد القرار 140/د-29.**

54 - **الرئيس** طلب من مجلس المحافظين ملاحظة أن نيوي سيسمح لها بالانضمام كعضو غير أصلي في القائمة جيم للدول الأعضاء في الصندوق، كما اتفق على ذلك مع أعضاء هذه القائمة.

الخطاب الافتتاحي لرئيس وزراء مملكة بوتان

55 - **تم اصطحاب معالي السيد ليونبو سانغاي نجيدوب، رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان إلى مقعده.**

56 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إنه من دواعي السرور البالغ أن نرحب بدولة الرئيس نجيدوب رئيس وزراء بوتان في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين. فقد نشط الصندوق في بوتان طوال الخمس والعشرين عاما الماضية من أجل الهدف المشترك وهو استئصال الفقر الريفي. وقد أبرز دولة الرئيس دائما أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية والتقاليد المحلية، كما كان دائماً مدافعاً عن قضايا السكان الأصليين وعن تمكين المرأة، وهي مجالات يركز عليها الصندوق في عمله في القارة الآسيوية. ولقد سبق لدولة رئيس الوزراء أن ألقى خطابا أمام مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين عندما كان وزيرا للزراعة وممثلاً لبوتان، أعرب فيه عن أمله الوطيد في تنمية بلاده. كما أنه ظل يعمل بلا كلل لإيجاد حلول مستدامة للمشكلات التي تواجه بلده، وكانت كلماته وأفعاله تشجع فقراء الريف على الاعتماد على طاقاتهم.

57 - **السيد نيغدوب** (رئيس الوزراء ووزير الزراعة لمملكة بوتان)، ألقى خطابا افتتاحيا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع. وفي ختام خطابه دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة شريط فيديو وثائقي عن نهج " الجوهرة الثلاثية" الذي تتبعه بوتان في حربها ضد الفقر الريفي.

58 - **عرض شريط الفيديو الوثائقي.**

59 - **الرئيس،** توجه بالشكر إلى دولة الرئيس نجيدوب رئيس وزراء بوتان على خطابه. وتمنى لحكومة بوتان كل النجاح في تحقيق أهدافها.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

60 - **الرئيس،** قرأ رسالة من السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

رسالة من حكومة الجمهورية الإيطالية

61 - **السيد فييتى** (وكيل وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية)، قرأ رسالة نيابة عن الحكومة الإيطالية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

62 - **الرئيس،** شكر وكيل وزارة الاقتصاد والمالية نيابة عن مجلس المحافظين على الرسالة التي أكدت من جديد دعم إيطاليا القوي للصندوق ولمهمته.

بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)

63 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

64 - **الرئيس،** قدم شكر مجلس المحافظين للسيد بوغه على إدارته للصندوق والعمل الرائع الذي يقوم به الصندوق، وهو ما يبرز مرة أخرى تفاني العاملين فيه، وظروف التنمية المتغيرة، والحاجة إلى مواجهة تحديات جديدة. وقال إن أعضاء مجلس المحافظين يتطلعون إلى مساعدة السيد بوغه وزملائه من أجل تحقيق رؤيته الجريئة والطموحة التي أعلنها.

رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

65 - **السيد هارشاريك** (نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، قرأ رسالة من السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

66 - **الرئيس،** شكر السيد هارشاريك، وطلب منه إبلاغ السيد جاك ضيوف ترحيب مجلس المحافظين برسالته وتقديره لروح التعاون السائدة بين الصندوق والمنظمة.

رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

67 - **السيد غريس** (نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي)، قرأ رسالة نيابة عن السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

68 - **الرئيس،** شكر السيد غريس، وطلب منه إبلاغ السيد موريس بامتنان مجلس المحافظين لرسالته التي أكدت هي أيضا أهمية التعاون الوثيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال)

69 - **السيد كريستيادي** (إندونيسيا)، قال إن الصندوق لم يعالج مسألة الفقر كجهة مقرضة فحسب، بل وكمنظمة تدافع عن مستقبل أفضل لفقراء الريف، وتحمل مسؤوليات فريدة في هذا الصدد. وأكد لمجلس المحافظين، بصفته منسقا للقائمة باء، أن الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط تتابع عن كثب التقدم الذي أحرزه الصندوق، وأنها تشعر بالسعادة لأنه رسخ وضعه الآن كمؤسسة مناصرة للفقراء وللتنمية. وقال إن إندونيسيا مستمرة في دعم الإصلاحات، التي تمكن الصندوق من التكيف مع التحديات الجديدة والمحافظة على مبدأ التوزيع العادل للموارد وتركيبة الموظفين بين الأقاليم. وأضاف: آن الأوان لأن يتوسع الصندوق في هذه الإصلاحات، وأن يصبح أكثر شفافية وديمقراطية. فالصندوق عندما يقضي على أي خلافات بين دوله الأعضاء فيما يتعلق بأدائه، فإن الصندوق بصورته الجديدة يساهم بذلك في استمراريته. وأعلن أن بلدان القائمة باء ملتزمة بذلك.

70 - وأضاف أن موضوع المناقشات العامة كان اختيارا جيدا، لأن على الصندوق أن يتبنى أفكاراً جديدة للقضاء على الفقر والجوع. وقال إن إندونيسيا تؤكد على أولوية الحاجة إلى التوسع في التأمين الزراعي، ووضع نظام لإيصالات المخازن وإدماج برامج التنمية الريفية في مناطق الحدود في مشروع إقليمي، والاستفادة إلى أقصى حد من برامج بناء القدرات وتمثيل الدول الأعضاء النامية. وأعلن أن إندونيسيا ملتزمة بمساندة جهود الصندوق من أجل تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض عدد الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. كما أعلن أن حكومته سوف ترحب بأي التزام يصدر عن مجلس المحافظين بالمشاركة الإيجابية في برامج مكافحة جائحة إنفلونزا الطيور.

71 - وأستطرد قائلا إن إندونيسيا تتقاسم خبرتها ورؤيتها للتنمية مع البلدان النامية الأخرى من خلال البرنامج الإندونيسي للتعاون التقني، ولكن هذا البرنامج لن يستمر بسبب الأزمة الاقتصادية في إندونيسيا. وربما كان الحل في إنشاء آلية ثلاثية الأطراف، يقوم الصندوق فيها بتوفير الأموال، وتساهم دولة عضو بخبرتها، بينما تستفيد دول أخرى من ذلك. وأعلن أن حكومته بدأت في يونيو/حزيران 2005 في برنامج لإحياء قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك كجزء من خطة تقوم على المجتمع المحلي لتشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فطوال الثمانية والعشرين عاما الماضية، كانت الجهود مركزة على تنمية البيئة الأساسية الزراعية وتمكين المجتمعات المحلية، مما أثمر العديد من الفوائد الملموسة، وتشعر إندونيسيا في هذا الصدد بالامتنان للدور الذي قام به الصندوق كشريك.

72 - وأردف قائلا إن حكومة إندونيسيا تؤكد من جديد دعمها للصندوق، وتدعو الدول الأعضاء إلى مساعدته في تحقيق الرقم المستهدف للتجديد السابع لموارد الصندوق. وأعلن أنه رغم الصعوبات الناجمة عن كارثة المد الزلزالي، فإن إندونيسيا قررت الإبقاء على مساهمتها في هذا التجديد بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي.

73 - **السيد تابونغ كيما** (الكاميرون)، قال إن موضوع المناقشات العامة سيكون مهما في مواصلة الجهود الداخلية لإعادة تعريف دور الصندوق، وإن نتائج هذه المناقشات سوف تسّهل إعداد الإطار الاستراتيجي المعدل. وقال إنه في أغلب البلدان النامية ظلت المزارع الأسرية تعمل لأجيال عديدة بمنأى عن التغييرات التكنولوجية المتطورة، ولكن بالاتساق مع مستوى تطورها. ولكن استجابتها للوضع الجديد في عالم يتسم بالعولمة لم تكن كافية، ومن هنا كانت الحاجة إلى حلول خلاقة ومبتكرة للتحديات الاقتصادية الجديدة، ولتغيرات المناخ والكوارث الطبيعية، وللأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز، ولجائحة إنفلونزا الطيور في الوقت الحاضر.

74 - وقال إنه في إطار التقرير الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق، رحبت الكاميرون بالانتهاء من التقييم الخارجي المستقل للصندوق وخطة العمل. فخطة العمل بحاجة إلى دعم، لأنها تحدد الطرق التي ينهض بها الصندوق بحضوره الميداني من أجل حوار بناء ودعم محسَّن لتنفيذ المشروعات وإدارة المعرفة.

75 - ورحبت الكاميرون بالتزام الصندوق بالمشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة في أفريقيا، ودعت المجتمع المالي الدولي إلى التعاون مع البلدان لكي تحقق نقطة الإنجاز. وعلى الصندوق أن يطبق إطاراً للقدرة على تحمل الديون عند تخصيص الموارد، وهو ما يعني تعديل سياسة تمويل المنح في الصندوق، وهي المهمة التي ينبغي أن يقوم بها المجلس التنفيذي.

76 - **السيد زيون** (جمهورية كوريا)، قال إن الحركة المجتمعية للتنمية الريفية، التي تعرف باسم "حركة سايمول" التي شكلتها الحكومة في السبعينيات، أصبحت القاعدة التي يقوم عليها النمو الاقتصادي الملموس في كوريا. وفي ضوء هذا النهج سعت جمهورية كوريا إلى مساعدة الصندوق على تحقيق أهدافه منذ إنشائه في عام 1978. وأضاف أن حجم الكوارث الطبيعية الأخيرة، وانتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز وإنفلونزا الطيور، والفقر الناجم عن الصراعات العرقية والإقليمية، تتطلب كلها اهتمام المجتمع الدولي. ولذا، فإن حكومته قدمت 78 مليون دولار أمريكي إلى البلدان المتضررة في عام 2005. وقال إن الآمال التي يعلقها العالم على الصندوق قد زادت مع زيادة الاهتمام العالمي بالحد من الفقر والجوع بعد إقرار الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن حكومته قررت المساهمة بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي في التجديد السابع لموارد الصندوق، وهو ما يمثل زيادة في هذه المساهمة بنسبة 20 في المائة.

77 - وقال إن الصندوق يختلف عن المنظمات الدولية الأخرى في أنه تخصص في الحد من الفقر. وأضاف أن الصندوق قد أعطى في الحقيقة نتائج باهرة، ولكنه بحاجة إلى تحسين عملياته. فالزيادة المتوقعة في التجديد السابع لموارده بنسبة 42% سوف تشكل قاعدة صلبة لعمل الصندوق، ولكنه حذر من الزيادات التي لا داعي لها في الميزانية، ومن التهور في إدارة المشروعات بعد الزيادة التي حدثت في الميزانية. ودعا الصندوق إلى ضرورة البحث عن طريق لجعل المشروعات مستدامة، والبحث عن تدابير لإدارة المشروعات بصورة فعالة.

78 - واختتم كلمته قائلا أن المساعدات التي قدمت إلى البلدان التي تضررت من كارثة المد الزلزالي توضح إمكانية التعاون من أجل القضاء على الفقر والجوع. وأعلن أن لجمهورية كوريا تجربة ناجحة في التغلب على الفقر فيها، وأنها ملتزمة تجاه الجهود التعاونية الدولية في هذا المجال.

79 - **السيد مالتيز** (بنما) تحدث نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق قائلاً إنه لابد من ضمان أعلى مستوى ممكن من التمويل من أجل التوسع في عمليات الصندوق. وأوضح أن التقييم الخارجي المستقل قد حدد أهم التحديات التي تعترض أداء الصندوق والطرق اللازمة لتحسين هذا الأداء، كما أن خطة العمل عكست توصيات التقييم في عدة مجالات، مثل صواب مهمة الصندوق. فلابد للصندوق أن يواصل مساعدة جميع البلدان النامية لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

80 - ولكنه استطرد قائلاً أن الصندوق يواجه العديد من التحديات الخطيرة. فلابد له أن يقرر أولاً ما إذا كان نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يتفق مع أهداف ومهام الصندوق، لأنه يبدو أن أصغر البلدان حجما تعاني من انخفاض هائل في المساعدات المالية التي تتلقاها من الصندوق، وأصبح للكثير من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تحفظات شديدة على هذا النظام. كما ينبغي ألا يعمل الصندوق وفقا لمعايير مالية فقط: فهدفه هو تحرير المزارعين الفقراء من قبضة الفقر، ولا ينبغي أن يدار كمؤسسة للإقراض تهدف إلى تحقيق أرباح. ولا ينبغي أيضا استخدام

معايير مصطنعة لتشجيع تركيز الموارد و/أو جمعها على أسس إقليمية، فالآليات التي أقامت نوعا من التنافس بين الفقراء في البلدان المختلفة هي آليات مرفوضة. إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تشجع التضامن بين البلدان النامية في مختلف منابر الأمم المتحدة. وفي حالة الصندوق، فإن هذا التضامن يعني تحويلا صافيا للموارد من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الأقاليم الأخرى، في بيان واضح لمبدأ التعاون فيما بين الجنوب والجنوب. فثروة الصندوق الأساسية هي طبيعته متعددة الأقاليم وميزته النسبية من حيث التنوع. وأكد أن تجربة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت إيجابية ومتنوعة إلى حد كبير، ولابد من تقاسمها مع الأقاليم الأخرى.

81 - ومضى يقول إن إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي يؤيد بشدة الاقتراحات الخاصة بإعادة النظر في نظام التصويت في الصندوق وفي مهام وتشكيل هيئاته الرئاسية، من أجل زيادة الشفافية والديمقراطية في الصندوق. فلابد لكل بلد، كبيراً كان أم صغيراً أن يكون له صوت في عملية صنع القرار، وبالأخص في مجالين لهما أهميتهما. أولهما، ضرورة تزويد جميع الدول الأعضاء بمعلومات حديثة عن عمليات الإدارة الداخلية. وثانيهما، ضرورة أن تكون الهيئات الرئاسية جاهزة بصورة روتينية للفحص، مع حق جميع الدول الأعضاء في حضور اجتماعات المجلس التنفيذي كمراقبين، وإعطائهم الحق في الحديث عن جميع بنود جدول الأعمال. ولابد لمديري الصندوق من التزام جانب الحذر عند اتخاذ أي إجراءات قد تخل بالاستقرار المالي، مثل الإجراءات التي تؤثر على ترتيبات المنح ودعم تسديد الديون. ولابد أيضا من استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه وضمان كفاية مستوى السيولة، رغم أنه ليست هناك ضمانات بشأن آليات التعويض لاسترداد تدفقات الموارد، وبالأخص تلك التي تستخدم على أساس عدم السداد.

82 - **السيد الدوسري** (قطر)، قال إن الأمر بحاجة إلى تدابير ملموسة للإسراع بتنفيذ جدول أعمال التنمية الذي وضعته الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبالأخص ما يتعلق منها بالفقر والجوع. وقال إن قطر علقت دائما أهمية كبيرة على المساعدات التي تقدم للزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكدته في بعض المنابر الدولية مثل مؤتمر قمة الجنوب الثاني، حيث تبرع أمير قطر بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، داعيا البلدان الأخرى إلى المساهمة في هذا الصندوق. وأضاف أنه لابد من زيادة قدرات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نفسه، ولكي تستجيب لأولويات ولاحتياجات التنمية في البلدان النامية. وقال إن الصندوق يمر الآن بمرحلة انتقالية هامة تهدف إلى زيادة مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالأخص ما يتعلق منها بالفقر الريفي.

83 - وأعلن أن بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط التي تشكل الآن القائمة باء، قد ساندت إنشاء الصندوق منذ البداية. ولذا فإنه يأمل، بروح من المشاركة، أن يستمر الصندوق في المحافظة على التوازن بين البلدان المذكورة في القوائم الثلاث من حيث التعيينات مثلاً، وأن ينتهج نهجا أكثر إيجابية تجاه بلدان القائمة باء فيما يتعلق بوضع السياسة العامة، والمحافظة على التوازن التنظيمي والإداري، وكذلك حقوق بلدان قائمة المانحين في التصويت وفي عضوية المجلس التنفيذي. فبهذه الطريقة سوف يتوافر حافز جديد لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط لكي تواصل دعمها الكبير والمتزايد للصندوق.

84 - وقال إن جدول أعمال الدورة الحالية يحتاج إلى قدر أكبر من الجهود المنسقة ليحقق نتائج أفضل، وأنه أمر حيوي أن نضمن التنسيق على جميع المستويات وأن نقيم آليات لتبادل المعلومات لتعطي إنذارات مبكرة عن الأمراض الجديدة الخطيرة مثل إنفلونزا الطيور، التي يمكن أن تنتشر بسرعة وأن تؤثر سلبيا على التنمية الاجتماعية

والاقتصادية. واختتم كلمته بإعلان تأييده لبرنامج عمل الصندوق لعام 2006، مؤكداً دعمه الكامل لرئيس الصندوق والعاملين فيه.

85 - **السيد ايبانيز لوبيز- دوريغا** (إسبانيا)، قال إن حكومته تبذل جهداً كبيرا من أجل زيادة تعاونها في مجال التنمية كماً وكيفاً. وإنها ملتزمة بهدف تخصيص 0.5% من الناتج الحلي الإجمالي في عام 2008، ثم 0.7% من هذا الناتج في عام 2012 لهذا الغرض. وقال إنه نظراً لأن الأولوية الأولى لإسبانيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي استئصال الفقر، فالطبيعي أن يحظى الصندوق بدعمها الكامل. كما أكد أنه من الضروري مكافحة الفقر أينما وجد، دون الاقتصار على مناطق بعينها: فكثير من أشد الناس فقرا يعيشون في بلدان متوسطة الدخل، وبالأخص في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا.

86 - وأضاف أن الابتكار، وهو موضوع هذه الدورة، هو الوسيلة لوقف الاتجاه نحو إفقار المناطق الريفية. ولابد أن يوفر التجديد السابع الموارد التي يحتاجها الصندوق لهذا الغرض. ولابد أيضا لجميع البلدان أن تفي بالتزاماتها تجاه التجديد السادس، وأن تفكر في زيادة مساهمتها. فإسبانيا سوف تزيد مساهمتها في التجديد السابع بنسبة 140%، وسوف تدرس تقديم مساهمات طوعية أخرى، لأنها مصممة على ضرورة القضاء على الفقر تماماً. وأعلن أن موقف إسبانيا هذا هو دليل على ثقتها في رئيس الصندوق والعاملين فيه، الذين ينبغي أن يواصلوا جهودهم من أجل تحسين إدارة الصندوق.

87 - **السيد تراوري** (مالي)، أثنى على الصندوق لما يقدمه من مساعدات إلى البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك مالي في حربها ضد الجراد الصحراوي، ثم قال إن المقصود بموضوع تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف هو إبراز الحاجة الملحة إلى وضع إطار لمساعدة أشد الناس فقرا على مسايرة العولمة، وهو موضوع يركز عن حق على الأبعاد المؤسسية والتنظيمية وعلى الشراكات. وقد اتبع هذا النهج بالفعل في المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا الذي عقد مؤخراً في باماكو، وهو المؤتمر الذي وافق على ضرورة إيلاء اهتمام لتأمين حيازة الأرض، والدخول إلى الأسواق، والتمويل.

88 - وقال إن الهدف الرئيسي للسياسات الزراعية في مالي هو التخفيف عن كاهل السواد الأعظم من فقراء الريف. فقد ركزت النهج الابتكارية التي اتبعت في السنوات الأخيرة بدعم من بعض الشركاء مثل الصندوق، على مشاركة المجتمعات الريفية وعلى إدارة البرامج اللامركزية، وتحققت بالفعل نتائج ملموسة في الأمن الغذائي وفي إنتاج المزارع لتتحسن بالتالي ظروف معيشة 30 مليون نسمة. وكانت إحدى نتائج عمليات الابتكار، أن أصبح لدى مالي قطاع زراعي حديث قادر على المنافسة الاقتصادية وقائم على مشاركة المجتمع المحلي.

89 - وفي ختام كلمته قال إنه رغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجه مالي، فإنها تلزم نفسها بزيادة ملموسة في مساهمتها في التجديد السابع لموارد الصندوق، لتبرهن بذلك على الأهمية التي توليها لعمل الصندوق.

90 - **السيد بيريرا** (سري لانكا)، أثنى على الصندوق لالتزامه بتخفيف وطأة الفقر. وقال إن سري لانكا، إذ تلاحظ أن الصندوق قد وصل إلى فقراء الريف بأعداد لم يصل إليها من قبل، ترحب بالهدف الذي تحدد للتجديد السابع لموارد الصندوق، وهو 800 مليون دولار أمريكي. فمثل هذه الزيادة الملحوظة تشير إلى طريق النمو الذي يجب أن يسلكه الصندوق. ورحب بالتقييم الخارجي المستقل لأنه حدد عدة تغييرات رئيسية من شأنها أن تنهض بأداء الصندوق. وكان رد إدارة الصندوق على التوصيات إيجابيا، وألزمت نفسها بخطة عمل سوف توضح دور الصندوق واهتماماته. فالتنفيذ الفعلي للخطة يصب في مصلحة جميع الأعضاء.

91 - وقال إن سري لانكا وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2005 اتفاقيتين للتمويل مع الصندوق بقيمة إجمالية قدرها 16.55 مليون دولار أمريكي لبرنامجين من برامج ما بعد كارثة المد الزلزالي، سيستفيد منهما مليون نسمة، وسيتمكن الكثيرون منهم من العودة إلى سبل معيشة مستقرة. فقد رد الصندوق بسرعة ملحوظة على هذه الكارثة، ضارباً مثلاً رائعاً لالتزام وكالة مانحة برسالتها في وقت كثر فيه انتقادات مثل هذه الوكالات لفشلها في الاستجابة السريعة والمفيدة.

92 - وأعلن تعهد سري لانكا بالمساهمة بمبلغ 000 001 1 دولار أمريكي في التجديد السابع لموارد الصندوق، وقال إنها تتطلع للتعاون بصورة أوثق مع الصندوق من أجل تنفيذ برامج لتحسين معيشة فقراء الريف في سري لانكا وفي باقي أنحاء العالم.

93 - **السيد لي** (الصين)، قال إن على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده ليتوصل إلى استراتيجية متسقة للحد من الفقر في العالم، وعلى آلية أكثر فعالية للمساعدة الإنمائية، وشراكات استراتيجية أوسع لمكافحة الفقر. وحيث إن الابتكار هو جوهر التنمية ومحركها، فإن الصندوق على حق في جعله جزءاً من بناء قدرته المؤسسية ليزيد بذلك من كفاءة تنفيذ برامجه والاستفادة من موارده. ودعا الصندوق إلى ضرورة الاستمرار في تحسين مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإسراع بالقيام بمبادرة مبتكرة لمكافحة الفقر، وتنسيق استراتيجيات التنمية، وتشجيع تقاسم المعلومات، وتعزيز التعاون مع الوكالات الدولية الأخرى، وإن كان على الصندوق أيضاً أن يولي اهتماماً أكبر لتحسين آليات عمله.

94 - وأعلن أن مئات الآلاف من المزارعين الفقراء قد استفادوا من تعاون الصين مع الصندوق، وإن استراتيجية التنمية في الصندوق تتسق تماماً مع احتياجات الصين من حيث برامجها لمكافحة الفقر. فالصين حققت بالفعل تقدما ملموساً في الحد من الفقر بتشجيعها للاعتماد الذاتي والشراكة المحليين، ولكن العديد من التحديات يظل قائماً في الحرب ضد الفقر الريفي المدقع. ولذا، تظل الصين بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك مساعدات الصندوق.

95 - واختتم كلمته قائلاً أن الصين تود تعزيز تعاونها مع الصندوق سعياً وراء الحد من الجوع في العالم. وكعلامة على ثقتها في الصندوق، فإنها تتعهد بالمساعدة بمبلغ 16 مليون دولار أمريكي في التجديد السابع لموارد الصندوق، أي بزيادة نسبتها 52.4 في المائة.

96 - **رفعت الجلسة الساعة 13.30 بعد الظهر.**

المنسقة والمناقشون

السيد ماكانجولا أولاسندا أريجبيد، المنسق الوطني لاتحاد المزارعين على النطاق الصغير والمتوسط في نيجيريا

السيدة ميشال حسين
مذيعة في الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية

الاستاذ الدكتور ت. هـ. لي رافي كانبور، أستاذ في الشؤون العالمية، وأستاذ دولي في الاقتصاد التطبيقي والإدارة، وأستاذ في علم الاقتصاد بجامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية

السيد جوليو بيرديغيه رئيس مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية

السيد ماثيو ويات
رئيس مجلس المحافظين

السيدة ريما نانافاتي، مديرة التنمية الريفية والاقتصادية لرابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن، الهند

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة يوم الأربعاء في الساعة 15.00 الموافق 15 فبراير/شباط 2006.

رئيس الجلسة: ماثيو ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

الفقرات

مناقشة عامة عن "تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف" 163-98

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال، تابع)

- كولومبيا 165-164
- باكستان 168-166
- تونس 170-169
- لبنان 173-171
- جمهورية تنزانيا المتحدة 175-174
- النمسا 178-176
- نيجيريا 181-179
- فنلندا 184-182
- الجمهورية الدومينيكية 186-185
- فرنسا 189-187

97 - **دعيت الجلسة إلى الانعقاد في الساعة 15.25.**

مناقشة عامة عن "تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف" (الوثيقتان GC 29/L.13 و GC 29/INF.8)

98 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن موضوع الابتكار ليس جديدا على الصندوق. فالواقع أن الصندوق، في عمله مع فقراء الريف، كثيرا ما كان أول من يصل إلى المناطق النائية ببرامج إنمائية تتطلب بالضرورة إتباع نهج جديدة. ومثال ذلك أن الصندوق دعم تنمية خدمات الإرشاد المصممة وفقا للاحتياجات الخاصة للمجموعات شديدة الفقر والمهمشة عن طريق توفير التمويل الصغير وإقامة الروابط بين مجموعات الاعتماد على النفس والمصارف التجارية. ولكن الصندوق، إن كان يحق له أن يفخر بإنجازاته فيما يتعلق بالابتكار، فإن فقراء الريف يواجهون عددا متزايدا من التحديات الرهيبة التي تتطلب استجابات جديدة وتتسم بمزيد من الفعالية.

99 - وقال إن على الفقراء الابتكار كل يوم لا لشيء إلا للبقاء على قيد الحياة، ولكن يتعين على الصندوق أن يبتكر حلولا تتجاوز نطاق البقاء وتؤدي إلى تهيئة حياة أفضل في الأجل الطويل. وقال إن الصندوق غير متهاون مع نفسه؛ فقد عمل بالفعل على تعزيز الابتكار، ولكنه لم يعمل على نحو منظم بالقدر الكافي من حيث التكرار ورفع المستوى. وينبغي أن يكون تأثيره أكبر مما هو حادث بكثير وأن يدرج الابتكار في جميع عملياته المؤسسية. وتعد مبادرة تعميم الابتكار أساسا جيدا يبنى عليه، والصندوق ممتن للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدعمها للمبادرة. يضاف إلى ذلك أن الابتكار موضوع رئيسي لخطة العمل التي أشار إليها كثير من المحافظين في الجلسة السابقة. وثمة الكثير الذي يمكن للصندوق تعلمه من تجارب الدول الأعضاء في مجال الابتكار في سعيها إلى دعم الحلول الابتكارية لمشكلات الفقر العويصة بين فقراء الريف.

100 - **السيدة حسين** (منسقة)، قدمت أعضاء جلسة المناقشات العامة قائلة إن السيد جوليو بيرديغيه رئيس مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية الذي يوجد مقره في شيلي ويركز عمله على الابتكارات الرامية إلى مساعدة فقراء الريف. وقدمت السيد ماكانجولا أولاسندي أريغبيدي، المنسق الوطني لاتحاد صغار المزارعين والمزارعين على النطاق المتوسط بنيجيريا، بوصفه مناصرا معروفا لحقوق الإنسان والحد من الفقر. أما السيدة ريما نانافاتي، فهي مديرة التنمية الريفية والاقتصادية لرابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن، وهي منظمة أصبحت نموذجا لتمكين النساء في الهند. وقالت إن السيد رافي كانبور شغل عدة مناصب للأستذة في جامعة كورنيل كما عمل موظفا بالبنك الدولي. وقالت إن السيد ماثيو ويات، المحافظ الممثل للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والرئيس الحالي لمجلس المحافظين، له خبرة سنوات عديدة في مجال التنمية الدولية. وإن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية قدمت بطبيعة الحال قيادة قوية في مجال الابتكار.

101 - وكانت أولى مسائل النقاش هي كيف يمكن للابتكار أن يفيد فقراء الريف، ولماذا لم تحدث هذه العملية بعد فيما يتعلق بالابتكار المفروض من الخارج.

102 - **السيد بيرديغيه**، قال إن التقييم الخارجي المستقل انتهى إلى أن الصندوق ينبغي أن يصبح نصيرا يعمل بمزيد من الانتظام على دعم الابتكارات التي يمكن لأطراف أخرى الارتفاع بمستواها وتكرارها، ولكن المسألة الحقيقية هي ماذا يمكن لمنظمة مثل الصندوق أن تفعله لمساعدة المنخرطين بالفعل في عمليات ابتكارية. وإذا أراد الصندوق أن يحسن قدراته على التمكين للابتكار الريفي وتقديم الدعم له، فعليه في الواقع إقامة روابط أقوى وأوضح مع الأجهزة الجديدة الدافعة للابتكار الريفي والتي تحدث بالفعل تغيرات ضخمة في المجتمعات الريفية. ومثال ذلك التحول الضخم

في نظم الأغذية الزراعية التي تدفعها عمليات زراعية جديدة، وتنويع الاقتصادات الريفية الذي يعني أن 40% من الإيرادات الريفية في البلدان النامية أصبحت تأتي من مصادر غير زراعية. أو أن الصندوق يمكنه أن يتبع الخيار الأكثر أمنا وإن كان أقل أهمية من وجهة نظر المبتكرين الريفيين، وهو مواصلة العمل مع الشركاء المعروفين فيما يتعلق بمسائل معروفة.

103 – وقال إن ثمة مسألة أخرى، وهي إلى أي حد يستطيع الصندوق أن يتبع على مستوى المشروعات نهجا إداريا تكيفيا يتطلب تكنولوجيات جديدة لتصميمها وتنفيذها وتقييمها. ويمكن للصندوق بدلا من ذلك مواصلة العمل بأدوات مثل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وغير ذلك، وهي أدوات تسهل عمله في روما، ولكنها تعوق الابتكار في الميدان.

104 – والمسألة الثالثة هي ما إذا كان الصندوق سيشجع المخاطرة والتجريب وتقبل الفشل الممكن، أو أنه سيواصل العمل على أساس أهداف محددة مسبقا وآثار قابلة للقياس؛ وهو بدوره نهج أكثر أمنا وإن كان أقل أهمية من حيث الابتكار.

105 – والمسألة الرابعة هي أن الابتكار معني بتغيير المنظمات والسياسات وببناء الثقة والشراكات الجديدة، وهي عمليات تستغرق وقتا طويلا. فهل يستطيع الصندوق حقا أن يعني بشبكات الابتكار في عمليات متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، أو أنه سيواصل إتباع نهج قصير الأجل قوامه "نفذ وسارع بالهروب"؟

106 – أما المسألة الأخيرة فهي ما إذا كان يمكن للصندوق أن يقيم في المقر نظاما فعالا لإدارة المعارف. فلقد بذلت في هذا الصدد عدة محاولات ولكن النتائج كانت أقل جودة مما كان مرجوا. ولكن ليس هناك بديل إلا التخلي عن دور المبتكر.

107 – **السيد أريغبيدي**، بعد أن تحدث عمن سماهم "المبتكرون طيلة الحياة"، أي المزارعين الذين يبتكرون يوميا من أجل البقاء لا غير، ضرب أمثلة على قدرات الابتكار لدى اتحادات المزارعين في نيجيريا والنيجر. فنيجيريا تمتلك الأراضي ولكن ليس لديها ما يكفي من القوى العاملة، أما النيجر فلديها تلك القوى ولكن لا تتوافر فيها وظائف كافية. ومن ثم في عام 1993 ذهبت مجموعة من المزارعين من النيجر للعمل في نيجيريا، وفي تلك السنة زاد الإنتاج في نيجيريا إلى حد كبير. غير أن هؤلاء المزارعين سرقت منهم في طريق عودتهم كل مكاسبهم على يدي ضباط الهجرة عند الحدود، وبذلك دمر البرنامج أو كاد. وقال المتحدث إن المزارعين في النيجر لا يستطيعون شراء الذرة بسبب ارتفاع أسعار السوق، وبناء على ذلك وافق المزارعون النيجيريون على شحن ذراهم كلفتة من لفتات التضامن فيما بين المزارعين وعلى أخذ ما يحتاجونه من اللوبيا وبعض الأغنام في مقابل ذلك. ولكن الحكومة تدخلت مرة أخرى، فلم يتمكن المزارعون من الحصول على أذون بنقل الأغذية من نيجيريا التي لديها ما يكفي من الأغذية إلى النيجر التي تعاني من نقصها. وربما أمكن التخفيف من المجاعة التي حدثت مؤخرا في النيجر لو أن الحلول المبتكرة التي اهتدى إليها المزارعون لقيت الدعم.

108 – ومن الأسباب التي تفسر بقاء الفقراء على حالهم من الفقر هو أنهم لا يستبقون على ما يبدو إلا عشر إنتاجهم الذي يستولي الوسطاء على الكثير منه. ولذلك اجتمع الفقراء وكونوا علاقة مباشرة مع المستهلكين؛ وأقاموا لجنة لتحدد مقدما مستوى الإنتاج اللازم للحصول على المال، وبذلك استبعدوا الحاجة إلى الاقتراض. وكان ذلك مثالا آخر على ابتكار كان يمكن الارتفاع بمستواه، وإن لم يحدث ذلك.

109 - وقال المتحدث إن التمويل الصغير تسبب في إبقاء المزارعين على النطاق الصغير إلى الأبد؛ فلم يكن بإمكانهم الارتفاع بمستوى الزراعة الكفافية والتخلي عنها. وبناء على ذلك قدم لهم قادتهم ما أسموه التمويل الإنتاجي المناسب أو "التمويل المناسب" وقال إن منظمته تقوم بإعداد وثائق تمكن المزارعين من إضافة القيمة إلى منتجاتهم، ومن أن يصبحوا مفاوضين أفضل مع السوق، وأن يكونوا أكثر تحكما فيما ينتجون، وأن يتلقوا نسبة أكبر من ثمار عملهم. وهذا ممكن على نطاق صغير، والمنظمات مثل الصندوق مدعوة إلى إعطاء المزارعين فرصة لتحقيق ذلك على نطاق أكبر. وأخيرا أخذ المزارعون النيجيريون زمام المبادرة وصاروا يشجعون طلاب الزارعة في الجامعة على البقاء في مجال الزراعة، وذلك لضمان مستقبلها الذي يمثل مشكلة في أفريقيا ومن المحتمل أيضا في أجزاء أخرى في العالم النامي حيث يتزايد إعراض الشباب عن أن يصبحوا مزارعين.

110 - **السيد دوغرا** (الهند)، قال إن الحاجة إلى الحد من الفقر الريفي والقضاء عليه في النهاية يمثل تحديا بالنسبة للقيادة على المستويين العالمي والقطري على السواء. فلا يجوز ترك شرائح من المجتمع متخلفة عن مسايرة الركب. وينبغي التركيز على ضرورة التغيير بدلا من الاقتصار على التمكين، فليس له مغزى كبير في عالم تسوده العولمة.

111 - **السيد ويلكنسون** (الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين)، قال إن السؤال عما إذا كان من الممكن رفع مستوى الأفكار الابتكارية مسألة ذات أهمية كبرى وينبغي أن تعالج. ففي العالم المتقدم يمكن عادة رفع مستوى الفكرة الجيدة لأنها مدعمة بالموارد، ولان الحكومة ميالة إلى التعاطف معها، ولان فرص الوصول إلى الائتمان وطائفة كبيرة من البنود المؤسسية متاحة. أما في البلدان النامية، فإن الفكرة الجيدة كثيرا ما تنتهي بنهاية البرنامج المعني، أو عند مواجهة أول مشكلة، أو عند عجز الموارد عن التمكين من التغلب على العقبات؛ أو أن الفكرة تنتهي لأن حكومة القطر أو حكومة الولاية لم تغير القواعد ولم تقدم الدعم؛ أو لأن وكالة للمعونة لم تكن لديها استراتيجية لتطوير المفاهيم الجيدة. وذلك موضوع ينبغي للصندوق بصفة خاصة كما ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي النظر فيه بجد شديد. فإذا كانت الفكرة جيدة ويمكنها حقا أن تجتذب المزارعين إلى تقبلها على الصعيد المحلي، فلماذا تختفي الموارد ما إن ينتهي البرنامج؟ وكيف يمكن التوسع في البرنامج بحيث يصبح على نطاق الأمة؟ إن الأمر لا يقتضي في هذه الحالة سوى استغلال الموارد القائمة بدلا من الانتقال من برنامج إلى آخر بكل بساطة.

112 - **السيدة نانافاتي**، أوضحت أن رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن تمثل 000 800 امرأة تعمل في القطاع غير الرسمي في الهند، وأن ثلثي النساء المذكورات فقيرات ريفيات. والابتكار في حالتهن استراتيجية للبقاء من يوم إلى يوم. فإذا لم يبتكرن من حيث العمليات والبرامج عجزن عن إطعام أسرهن وعن الحصول على أي دخل. والابتكار هو وسيلة تمكينهن. وقد دأبت الرابطة منذ تأسيسها في عام 1972 على الانتفاع بقدرات أعضائها على الابتكار في العمل على استدامة الابتكارات. والمصرف التابع للرابطة هو المصرف التعاوني لعضواتها إذ يقدم لهن خدمات مالية ابتكارية. ويقوم مركز التسهيل التجاري التابع للرابطة بإنشاء الروابط بين المنتجات الريفيات وبين الأسواق العالمية بتكاليف يسهل تحملها. وللرابطة شراكة فريدة مع الصندوق في مجال رفع المستوى من أجل معالجة مشكلة الفقر. وللصندوق في برنامج جيفيكا ابتكار أخذ طابع المؤسسة التي تطور مجموعة من العمليات الابتكارية. وهناك عشرة مراكز مجتمعية لموارد التعليم والأعمال التجارية تتميز بالحيوية وتستغل في عملها المهارات والمعارف التقليدية مع إدخال مهارات وتكنولوجيات جديدة. ومن خلال هذه المراكز تحصل 000 15 أسرة على العمل والدخل عن طريق الزراعة عن بعد والطب عن بعد والتعليم عن بعد والحكومة الإلكترونية. وينتج المزارعون السلع الزراعية من الصنف الخاص بهم، ويقيمون شراكات مع القطاع الخاص؛ ويزيدون إيراداتهم بمقدار ثلاثة أمثال. والفقراء والنساء هم مالكو برنامج جيفيكا.

113 – وقالت المتحدثة إن الابتكارات لا تزدهر ولا تستدام إلا مع توافر الموارد المناسبة في الوقت المناسب. وليس من الممكن ترك الفقراء يحاولون الابتكار بمفردهم؛ ولا بد من مشاركتهم في المخاطرة. وما لم تعترف الجهات المانحة والمؤسسات المالية بالمخاطرة التي تنطوي عليها محاولة الابتكار، فإن المبتكرات لا يمكن أن تستدام أو يرفع مستواها. والابتكارات التي هي بطبيعتها جديدة ومختلفة وفريدة لا تندرج بسهولة في إدارة دورة المشروعات أو الإجراءات البيروقراطية الحكومية الصارمة. أما عندما تخضع البرامج الكبيرة لإدارة المجتمعات المحلية نفسها، فإن الأمر يقتضى إدراج الاستثمار في تصميم نظم ابتكارية للتمويل والرصد والتقييم. ويستدعي الاستثمار في المخاطر درجة أكبر من الثقة والصبر من جانب الجهات المانحة والمؤسسات المالية. ومن الضروري بناء القوة اللازمة لإجراء الحوار والتفاوض مع الحكومة وواضعي السياسات لضمان النجاح الحقيقي والازدهار للابتكارات. ويتمثل التحدي الأكبر في أن الابتكارات لا يمكن ترك أمرها للفقراء وحدهم يتولونه بأنفسهم؛ فمن الضروري مشاركتهم في مواجهة المخاطر، وهو ما قد يتضمن تغيير العقليات ونهج الشراكة. والمشكلة التي تواجه الحكومات والصندوق هي الابتكار في الأساليب والنهج القانونية والمالية والإدارية والتقنية حتى تتاح للابتكارات فرص البقاء والنجاح. وفي برنامج جيفيكا تواصلت الابتكارات التي شرعت فيها رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن رغم شتى المشكلات والصعوبات، وذلك بسبب ما هنالك من شعور بأن الملكية للفقراء. والنتيجة هي أن البرنامج أصبح في سنوات قليلة مكتفيا بذاته، وذلك ابتكار ينبغي أن نفخر به.

114 – **السيدة حسين** (منسقة)، لاحظت أن من بين النقاط الأساسية التي أثيرت هي كيف يمكن للمنظمات المحلية رفع المستوى والتوسع مع البقاء وفية لأصولها.

115 – **السيد إيازي** (أفغانستان)، طرح سؤالا عن دور الشركات متعددة الجنسيات؛ فهي تنحو عادة نحو استغلال عمل الفقراء، ومن المناسب إذن التساؤل عما إذا كانت مناصرة للفقراء. ومن المهم ثانيا تذكر أن الابتكار ليس سوى إحدى نقاط الانطلاق التي يمكن أن تساعد الفقراء. وتساءل المتحدث ثالثا، في سياق دور الصندوق في توفير فرص الوصول إلى وسائل الابتكار، عما إذا كان في منظومة الأمم المتحدة فريق عامل معني بالابتكار من أجل الفقراء.

116 – **السيد بيرديغيه**، علق بقوله إن من غير المحتمل أن تكون أغلبية الشركات متعددة الجنسيات مناصرة للفقراء. إلا أن أهم ما في الأمر هو أن دور القطاع الخاص في التنمية الريفية قد تزايد خلال السنوات العشرين الأخيرة وأن كثيرا من الخيارات المفتوحة أمام الفقراء أصبحت تعتمد إذن على القرارات التي تتخذها الشركات الكبيرة. ويترتب على ذلك أن من المهم من أجل مصلحة التنمية الريفية أن تتعامل هيئات مثل الصندوق ومنظمات المزارعين مع شركات القطاع الخاص.

117 – **السيد سيللو ديالو** (غينيا)، قال إن ميزان القوة بين فقراء الريف وبين البيئة ليس متكافئا في المعتاد وليس في صالح الطرف الأول. وقال إن ممثلي الهند ونيجيريا أثارا نقاطا مهمة. والمشكلة هي تأمين الدعم الوطني للتدابير الحكومية الرامية إلى تبني وتحسين الابتكارات التي يستطيع الفقراء تحقيقها. إلا أن إغناء الفقراء لن يكون هو النتيجة القصوى للعولمة. ففي معظم البلدان النامية على سبيل المثال أصبح السكان يهجرون الأنشطة الزراعية للعمل في قطاعات أكثر إنتاجا من الناحية الاقتصادية. وإنه لمن المهم معرفة كيف يمكن للابتكارات مساعدة فقراء الريف مساعدة حقيقية. وثمة شيء ينبغي تغييره. ومن المؤكد أن السياسات الحكومية حرية بالتحسن إذا توافرت المدخلات من منظمات المزارعين. كما ينبغي للمزارعين تلقي تمويل مباشر.

118 - **السيد أريغبيدي،** قال إنه لا يمكن تحقيق الكثير في الأجل الطويل ما لم تضطلع الحكومات على نحو فعال بمسؤوليتها في مجال تمكين المزارعين من تحسين واستدامة الممارسات الابتكارية عن طريق تزويدهم بالتعويض اللازم. وبالنظر إلى أن أسواق الأغذية في البلدان النامية مازالت تعتمد على ما ينتجه صغار المزارعين، فإن التعويض الضروري ليس إعانة كما يظن البعض، بل هو حق.

119 - **السيد تابونغ كيما** (الكاميرون)، قال إن الابتكار في حالة المزارعين ينبغي أن يمضي يدا بيد مع تحقيق اللامركزية. وبعبارة أخرى ينبغي لمنظمات مثل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة أن يكون لها حضور قوي في الميدان. وفي هذا السياق رأى المتحدث أن الجهود الإصلاحية التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة حاليا تبعث على الأمل. يضاف إلى ذلك أن العمل مع المزارعين مباشرة من شأنه أن يدعم انخراطهم في الثورة التكنولوجية التي تأخر حدوثها كثيرا في البلدان النامية بسبب المشكلات التي ينطوي عليها نقل التكنولوجيا المناسبة. وتعد القواعد الشعبية جزءا حاسما من المعادلة في أي بلد، ومع ذلك فقد أصبح من الصعب جدا على المزارعين كسب رزقهم؛ فظروف العمل سيئة إلى حد بعيد والأثمان التي تدفع عن المنتجات تحدد في مكان آخر.

120 - **السيد كانبور،** قال إنه يود التركيز بصفة خاصة على الابتكار في المنظمات الذي يعني به التغيير والتجديد في منظمات الفقراء القائمة على العضوية والتي من شأنها أن تمكنهم من مواجهة التحديات الجديدة. فالدور الذي تؤديه هذه المنظمات في المطالبة بحقوقهم مهم للغاية لضمان مناصرة الحكومات لهم؛ فهي وفقا لكل الشواهد المتوافرة لا تناصرهم. والتحديات التي تواجه هذه المنظمات ذات جانبين هما: رفع مستوى أنشطتها وتزايد تعقيد القضايا الجديدة الناتجة عن العولمة. والسؤال الرئيسي في هذه الأوضاع هو المحافظة على مساءلة تلك المنظمات أمام أعضائها وهي بصدد الارتفاع بمستوى أنشطتها ومواجهة المطالب متزايدة التعقيد. وللسؤال علاقة بالتدريب وبناء القدرات، ولكنه قضية مختلفة في واقع الأمر. وأشار المتحدث إلى نموذج يمكن أن يتخذ مثالا، وهي رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن التي نجحت في توسيع نطاقها بداية من قاعدتها في غوجرات إلى عدد من الولايات الهندية عن طريق ما يمكن تسميته بعملية منح حق الامتياز. يضاف إلى ذلك أن الرابطة اهتدت إلى فكرة رائعة من أجل المحافظة على الصلات بين المهنيين والقواعد الشعبية، وهي إنشاء برنامج واحد للدمج يمضي المهنيون بمقتضاه بضعة أيام في بيوت عضوات الرابطة الريفيات ويخبرون الحقائق على أرض الواقع. ورأى المتحدث أخيرا أن الأيديولوجيا ذات أهمية؛ وذلك أن فلسفة غاندي التي اتبعتها الرابطة وفرت، في سياق عملياتها الواسعة النطاق، إطارا من القيم التي حافظت على جذورها مع توسعها ومعالجتها للمسائل متزايدة الصعوبة التي تكتنف العولمة والتكنولوجيات الجديدة وما إلى ذلك.

121 - **السيدة حسين** (منسقة)، قالت إنها تتساءل عما إذا كان لا مفر من فقدان شيء أو آخر نتيجة لمحاولة إضفاء الطابع المؤسسي على الابتكار. وقالت إنها تتوجه إلى السيد ويات بحثا عن جواب لأن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية هي القوة الدافعة الرئيسية وراء مبادرة تعميم الابتكار.

122 - **السيد ويات،** قال إن من المحتمل في الواقع فقدان شيء ما، ولكن البديل الذي يعني أن الابتكار يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه غير مقبول. والتحدي الحقيقي هو إقامة الهياكل والمؤسسات القادرة على الابتكار. وقد بينت مبادرة التعميم أن من الممكن مواجهة التحدي. ولكن الأمر يستلزم الابتكار على نطاق واسع حتى يتمكن الجميع من الإبداع لأنفسهم في كل مكان.

123 - **السيد سيللو دياللو** (غينيا)، قال إنه يعتقد أن منظمات المزارعين ينبغي أن تكون مستقلة. صحيح أن عليها كلما زاد حجمها أن تعالج مشكلات أكثر تعقيدا بما في ذلك التباين بين الفقراء وبين بيئتهم. ولكن الشيء المهم هو أن يضمن استقلالهم ومخاطبة الحكومات والجهات المانحة لهم على نحو مباشر.

124 - **السيد أريغبيدي**، قال إن قضية الاستقلال ذات أهمية حاسمة. ففي نيجيريا على سبيل المثال لا تتمتع منظمات المزارعين بالاستقلال إذ إنها تميل حيثما مالت الأحزاب السياسية التي تتبعها وتزول إذا خرج الحزب المعني من السلطة. والاستقلال يعني الاحتفاظ بالأيديولوجيا التي تعتنقها سليمة صحيحة، ولكن المنظمات المستقلة لا تروق للحكومات التي هي في واقع الأمر المشكلة الحقيقية. بل إن الوكالات الحكومية الدولية قد تواجه صعوبات عند التعامل مع منظمة تتحدى الحكومة صراحة. ومن المرجو أن يتمكن الصندوق من التغلب على المشكلة؛ فالحل يتوقف على إتباع موقف يقوم على الأخذ والعطاء مع قدر معقول من سعة الصدر إزاء حرية النقد التي تترك لمنظمات المزارعين.

125 - **السيدة حسين** (منسقة)، دعت الجلسة إلى الإجابة عن السؤال الذي أثاره ممثل أفغانستان، وهو كيف يمكن أن نتوقع من الفقراء أن يبتكروا رغم قلة الموارد المتاحة لهم. ومن الواضح أن هناك أمثلة لأفكار ثورية أتى بها أفراد وكانت رائعة النجاح.

126 - **السيد بيرديغيه**، قال إن لصغار المزارعين أهمية شديدة وإن فقراء الريف ينبغي أن يكونوا موضع التركيز في الأنشطة الابتكارية. غير أن عملية الابتكارات المهمة تتطلب شبكات تشمل صغار المزارعين وفقراء الريف وإن كانت تتجاوزهم. فليس بمستطاع صغار المزارعين وفقراء الريف حل مشكلاتهم بمفردهم. ويتطلب الابتكار شبكات تمد الجسور عبر الفجوات بين صغار المزارعين وكبارهم، وبين المزارعين والمراكز الحضرية، وبين الشركات متعددة الجنسيات والمجتمعات المحلية الريفية.

127 - **السيد كانبور**، قال إنه لا يوجد تناقض؛ فعلى الصعيد الفردي يمكن لصغار المزارعين أن يكونوا مبتكرين على نحو مثير للدهشة. والمسألة الحقيقة هي رفع المستوى وكيفية الجمع بين حالات الابتكار الفردية بحيث تفيد المجموعة ككل. ولمنظمات الفقراء أهمية حيوية في هذا الصدد حتى ولو لم يستطيعوا، كما قال السيد بيرديغيه، حل مشكلاتهم بمفردهم. والأمر هنا هو المسألة المألوفة فيما يتعلق بكيفية تفاعل الفقراء مع العالم الأكبر عن طريق منظمات لابد أن تكون جماعية.

128 - **السيد ويات**، قال إن فقراء الريف هم أكثر المجموعات عرضة للاستبعاد من فوائد الابتكار. فالابتكار أصبح على نحو متزايد يستمد قوته الدافعة من القطاع الخاص الذي لا يحتمل أن يتلقى أرباحه من الفقراء. والفجوة الرقمية هي أشهر مثال على هذا الوضع. كما أن المزارعين هم أضعف المجموعات أمام الآثار السلبية للابتكار في الأماكن الأخرى.

129 - وقال إن هناك أربعة أسباب تفسر لماذا كان الصندوق في وضع متميز لمساعدة فقراء الريف على الحصول على مزيد من الفوائد وتلافي مزيد من الآثار السلبية. أولا، إن للصندوق حضورا عالميا وهو متصل بشبكات المعارف العالمية، وهو إذن قادر على تحليل التحديات والفرص الجديدة ذات الأهمية بالنسبة للمزارعين. ثانيا، إن الصندوق جزء لا يتجزأ من النظام الدولي ويتمتع بالشرعية التي تضفيها عليه مكانته بوصفة وكالة تابعة للأمم المتحدة. وهو يستطيع بناء على ذلك أن يؤثر على عملية رفع المستوى، وذلك مثلا عن طريق المؤسسات المالية الدولية الأخرى واستخدام الموارد المحلية. ثالثا، إن الصندوق يتمتع بعلاقات ممتازة مع كثير من حكومات البلدان النامية. وكثيرا ما تكون الحكومات غير مناصرة للفقراء، ولكن بوسع الصندوق أن يؤدي دورا صغيرا ولكنه مهم في تغيير هذا الموقف.

وأخيرا وليس آخرا، إن الصندوق يتعامل مباشرة مع صغار المزارعين لإيجاد حلول ابتكارية وإنشاء الشبكات التي ذكرها السيد بيرديغيه.

130 - وقال المتحدث إن الصندوق أحرز بالفعل عددا من النجاحات في مجال الابتكار، ولكن هناك مشكلتين. فلم يبذل الصندوق جهودا منظمة على النحو الكافي في تعميم الابتكار في عمله؛ وهو لم يستغل المعارف المتوافرة لديه ولدى الغير على نحو يمكن من استخدامها في مجالات أخرى. وينبغي للصندوق أن يستغل ميزته النسبية في إيجاد طرق فعالة للوصول إلى المجتمعات المحلية الفقيرة ومساعدتها على الابتكار حتى يمكنها تأمين دخول مستدامة في عالم يتغير بسرعة. وقال المتحدث إن خطة العمل الجديدة قد تضمنت التزام الرئيس وفريقه في هذا الصدد، وأعرب عن اعتزازه بدور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في تمويل مبادرة تعميم الابتكار.

131 - وأعرب عن اتفاقه مع السيد كانبور فيما قاله عن مدى الصعوبة التي تواجهها المنظمات الكبيرة في مجال الابتكار، وهي نقطة تصدق بصفة خاصة في حالة المؤسسات الدولية البيروقراطية. ولكن مبادرة تعميم الابتكار تبرهن على أن الصندوق يستطيع أن ينهض لمواجهة تحد هائل يتطلب قيادة متسقة من الرئيس ومجلس المحافظين، كما يتطلب مرونة واستعدادا للمخاطرة. والواقع أن ليس في الأمر مجال للاختيار؛ فقد يكون القطاع الخاص مناصرا للفقراء أو غير مناصر لهم. ولكنه يبتكر بسرعة لأن أصحاب الأسهم فيه حريصون على الكسب حرص مجلس المحافظين على حسن الأداء بالنسبة لقروض الصندوق. وأنجح الشركات تعمل على الابتكار دون هوادة.

132 - **السيد سيسوكو** (بوركينا فاسو)، قال إن الواضح هو أن حلول التحديث التي اتبعتها الحكومات الأفريقية منذ ثلاثين أو أربعين سنة لم تكن أفضل الحلول لأنها لم تحقق إلا القليل في مجال التنمية. وينبغي لإدخال الابتكار في المناطق الريفية إتباع نهج جديد بالإضافة إلى إدخال مزيد من المعرفة والدراية. وثمة حاجة أيضا إلى موارد رأسمالية. ولكن الشباب في المناطق الريفية ينهون دراستهم وينزحون إلى المدن ولا يتركون وراءهم إلا المسنين؛ ومن ثم كانت المشكلة هي ربط المدن بعالم الريف بغية إقامة تآزر للابتكار الذي ينتقل منها إلى ذلك العالم. وينبغي لمؤسسات مثل الصندوق أن تولي تلك القضايا بعض التفكير.

133 - **السيد هوفمان** (ألمانيا)، قال إن النقاش بين بوضوح أن المستفيدين من الصندوق يشعرون بضرورة العمل مع المنظمة. وهو شعور مهم لأن من شأنه أن يبني الثقة الضرورية لتوسيع حيز المناورة اللازم للعمل بأسلوب ابتكاري معاصر. ويوجد في المساعدات الإنمائية عنصر دائم من عدم الثقة يؤدي إلى قيود معرقلة من جميع الأنواع. ومن الضروري إذن إنعاش الشراكة التي أعرب عنها بإنشاء الصندوق وتهيئة مناخ من الثقة يسهل إلى حد بعيد العمل معا وإيجاد الطرق والوسائل المؤدية إلى الابتكار حتى ولو كان ذلك يعني المخاطرة. وينبغي أن ينظر إلى الابتكار لا بمعنى معرفة كيفية البقاء، ولكن بمعنى مساعدة الناس حقا على تحسين حياتهم. وليس ذلك ممكنا إلا إذا تكاتف الناس في المناطق الحضرية والريفية واستطاعوا استخدام التقنيات العصرية المتاحة في القطاعات المالية والتقنية وغيرها من القطاعات. فإذا بني ذلك النوع من الثقة وتوافرت الموارد المالية على نحو مباشر للفقراء، أصبح في وسعهم تحسين حياتهم وفقا لما يرونه مناسبا.

134 - **السيد بيرديغيه**، وافق على أن من غير الممكن أن يكون هناك ابتكار دون بناء علاقات من الثقة والتعاون بين مختلف القطاعات الضرورية لحدوث تلك العمليات. ويتطلب ذلك إتباع نهج في مجال التنمية الريفية تكون مختلفة جدا عن النهج المتبعة حاليا. والناس يألفون المؤشرات الإنمائية المتعلقة بالإسفلت والجسور وعدد الأبقار ولترات اللبن أكثر من ألفتهم بنواتج ونتائج مثل الثقة والتعاون والحوار والتفاهم. وليست جميع الابتكارات مفيدة في الحد من الفقر الريفي.

ومن الضروري استبان الابتكارات التي تتحدث عنها منظمة مثل الصندوق، وإلقاء نظرة جديدة على كل المسائل من أجل فهم القوى الجديدة التي تدفع تلك العمليات. وقد ذكر النزوح بوصفه مشكلة تنطوي على فقد الرأسمال العقلي، ولكن ماذا لو نظر إليه بوصفه مصدرا لتحويلات تبلغ 151 مليار دولار أمريكي إلى المناطق الريفية الفقيرة في سنة 2004، وإلى النازحين العائدين بوصفهم ربما المصدر الرئيسي للرأسمال العقلي بالنسبة للمناطق الريفية لأنهم أشخاص ذوو مهارات جديدة؟ مثل هذه المسائل ينبغي أن ينظر فيها من جديد بغية فهم القوى الدافعة للابتكار في الوقت الحاضر.

135 - **السيد بن عبد العزيز** (الإمارات العربية المتحدة)، قال إن الابتكار لابد أن يتضمن مشاركة سوق القطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات العامة؛ ولابد أن تكون هناك ثقافة للابتكار مشتركة بين الجميع. ولابد أن يكون هناك إطار عام لها داخل مؤسسات مثل الصندوق. ولا يعني ذلك أن هناك حاجة لإعادة هيكلة الصندوق. فثمة حاجة إلى إدخال بعض التغييرات، ولكن الابتكار يجب أن ينطبق على مضمون جميع أنشطة الصندوق. ويجب أن تكون هناك حركة شاملة نحو الابتكار من جانب كل مؤسسات التمويل ومن جانب القطاع الخاص بحيث يسهم الجميع في بلوغ الأهداف المنشودة. وينبغي عند إطلاق الصندوق لبرنامج في بلد من البلدان أن يتم التعاون مع جميع الجهات المانحة والمستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص بغية وضع نهج ابتكارية حقا، وهو ما يعني دراسة الأساليب التي استخدمت في الماضي من جديد، ودراسة مبادئ توجيهية جديدة وإطار جديد للتعاون بين القطاع الخاص وجميع مؤسسات التمويل. والأمر يتطلب إحداث تغيير جذري.

136 - **السيد بروبيكر** (الولايات المتحدة الأمريكية)، قال إنه يؤيد تعليقات السيد ويات. ولقد كان من المفيد معرفة ما كشف عنه التقييم الخارجي المستقل من أن المهمة المناطة بالصندوق مازالت مهمة بالنسبة للحد من الفقر وأن الصندوق متكافئ مع مؤسسات التمويل الأخرى. والواقع أن الصندوق ينبغي أن يتجاوز أداء تلك المؤسسات في المجالات التي تتصل بدوره ومهمته الخاصة، ويجب أن يتميز عن الغير بفضل نهجه الابتكاري. ولكن المسألة هي كيف يمكن تحقيق الابتكار.

137 - وقال المتحدث إنه يود أن يسأل الجلسة عما يحدث في السياق العالمي. صحيح أن المجال الذي يعمل فيه الصندوق ليس مجالا مزدحما، ولكن هناك أعدادا هائلة من فقراء الريف، وثمة عدد كبير من الجهات المانحة التي تدخل الميدان وتقول إنها تريد الابتكار وبذل مزيد من الجهد في القطاع الريفي. فكيف في رأي الجلسة ينبغي للصندوق، وهو المؤسسة الصغيرة، أن يتميز عن غيره من المؤسسات وكيف يمكنه أن يتفاعل معها؟

138 - وقال إن التقييم أشار أيضا إلى بعض المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية. فما هي، في هذا الصدد، المسائل الثقافية الداخلية التي ينبغي للصندوق أن يعالجها لكي يكون مؤسسة للابتكار؟

139 - **السيد كانبور**، قال إنه يعرف دراسة أكاديمية عن بعض مجموعات المساعدة الذاتية التي أحرزت نجاحا كبيرا في كينيا وأرادت أن ترتفع بمستواها. وقد تمكنت من الحصول على تمويل من منظمة دولية غير حكومية جاءت بأنواع شتى من متطلبات الإبلاغ. وكان عليها بناء على ذلك أن تعين موظفين مهنيين من مستوى رفيع للوفاء بتلك الشروط، وأدى ذلك إلى مشكلات تتعلق بانعدام المساواة داخل المجموعات. وانتقل المتحدث من ذلك المثال الوحيد إلى المسألة الأعم المتعلقة بالتفاعل مع منظمات الفقراء القائمة على العضوية، فقال إن الموظفين، أثناء عملهم في البنك الدولي، كانوا يرددون دائما أنهم يريدون أن يكونوا أكثر مرونة ولكن قواعد البنك كانت تمنعهم من ذلك. ولا شك أن موظفي الصندوق يعرفون تلك الظاهرة. والواقع أن كثيرا من المسائل تنشأ على مستوى المجلس التنفيذي لأن أعضاءه الذين

يتعين عليهم إبلاغ دافعي الضرائب في بلادهم يرغبون بوجود إجراءات جاهزة في حالة ما لو سارت الأمور على نحو غير صحيح. إلا أن هذا الوضع، رغم أنه ناجم عن قلق مبرر، لا يتسق مع إتباع نهج مرن في مجال الابتكار. ومهمة مجلس المحافظين هي كيفية المزج بين الحذر والمرونة لتلافي ذلك الوضع.

140 - وقال إنه ليس متأكدا من الإجابة، ولكن قد يأخذ الصندوق باقتراح قدم في البنك الدولي فيحاول احتجاز بعض الأموال للابتكار كتجربة مؤقتة وإدارتها على نحو مرن.

141 - **السيد ويات**، أعرب عن اتفاقه مع السيد كانبور. وقال إن ثمة مجالا لمزيد المرونة في المجلس التنفيذي شريطة أن تبنى الثقة بينه وبين موظفي الصندوق عن طريق حسن الأداء. ومن الممكن تقبل معدل معين من الفشل بالنسبة للمشروعات أو الابتكارات، ولكن إتباع سياسات شفافة لإدارة المخاطر أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة لبناء تلك الثقة. إلا أنه تبقى دائما مشكلة الفساد: فدافعو الضرائب يمكنهم تقبل بعض الفشل في المشروعات، ولكنهم لن يتقبلوا سرقة الأموال على يدي النخب الفاسدة في البلدان المتلقية. والمجلس التنفيذي، على خلاف القطاع الخاص، لا يستطيع الاكتفاء بشطب بعض الأموال بوصفها مسروقات.

142 - **السيد كانبور**، قال إن تجربة احتجاز الأموال ينبغي أن تجرى على مدى خمس سنوات مثلا ولا ينبغي أن تلغى إذا لم تحقق النجاح على الفور. فقد يتحقق النجاح خمس مرات متتالية بعد الفشل ثلاث مرات.

143 - **السيدة حسين** (منسقة)، رأت أن السيد أريغبيدي والسيدة نانافاتي قد يعلقان على النقطة من وجهة نظر القواعد الشعبية. ولا شك أن منظمات القواعد الشعبية تريد أكبر قدر ممكن من المال لابتكارات أعضائها، ولكن ليس من الممكن إعطاؤها *شيكا على بياض*.

144 - **السيد أريغبيدي**، قال إن إعطاء *شيك على بياض* سيكون إجراء يفتقر إلى الشعور بالمسؤولية. ولكن الإبلاغ وغير ذلك من المتطلبات لا ينبغي أن تكون من الثقل بحيث تعوق أنشطة المنظمات. وتريد المنظمات الجادة أن تخضع للمساءلة وأن تكون شفافة؛ ومن الممكن اكتساب تلك الصفات مع مرور الزمن عن طريق التدريب ونظم المعلومات الإدارية وما إلى ذلك. ويتعين على الجهات المانحة أن تتعاون مع المنظمات المتلقية متحلية بالصبر بغية بناء الثقة وأن تساعدها على تكوين "ثقافة للإبلاغ".

145 - **السيدة نانافاتي**، قالت إن الصندوق في وضع يمكنه من الابتكار عن طريق تصميم نظم مختلفة لإعداد التقارير لصالح منظمات القواعد الشعبية. ولكنها توافق على ما قاله السيد أريغبيدي عن الحاجة إلى بناء الثقة بصبر وبروح صادقة من الشراكة. أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة التي أثارها السيد ويات فإنها تستطيع أن تضيف إلى ذلك أن الفساد مشكلة تواجه فقراء الريف كل يوم؛ فهم في حاجة إلى المساعدة على بناء القوة اللازمة لمحاربة الفساد. وقد ينبغي إعطاء الأولوية للتركيز على إدخال التغييرات الابتكارية على الهياكل القانونية والتقنية والمالية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنظمات القواعد الشعبية. كذلك فإن الانغماس يعتبر أداة قوية أيضا لتعزيز المزيد من الفهم للوقائع التي يواجهها فقراء الريف.

146 - **السيد بيرديغيه**، أعرب عن موافقته على أن من الأهمية بمكان التركيز على القواعد الشعبية بمعنى حدوث الابتكار في الميدان في حين أن كثيرا من نظم التمويل مصممة لإرضاء احتياجات المنظمات الدولية نفسها. والسؤال هو كيف يمكن للصندوق تبسيط الأمور بالنسبة للناس في البلاد المتلقية. وينبغي ألا تستخدم مواقف دافعي الضرائب كعلّة للامتناع عن المخاطرة. والواقع أن كثيرا من الجهات المانحة تستثمر مبالغ أكبر بكثير من الصندوق في مشروعات تنطوي على مخاطر أكثر. ولا تعني الزاوية المتعلقة بدافعي الضرائب إلا وجوب استخدام الأموال بأسلوب

يتسم بالشفافية. وقال المتحدث إنه شخصيا يود أن يرى الصندوق يعمل كرأسمالي مغامر في مجال التنمية الريفية عن طريق دعم الأفكار التي يكثر فيها احتمال المخاطرة والتي امتنعت المنظمات الأخرى عن تأييدها، ولكنها إذا نجحت يكون لها تأثير كبير على الحد من الفقر. ومن المؤكد أن من الممكن أداء ذلك الدور بالاستعانة بأموال دافعي الضرائب.

147 - **السيد إيازي** (أفغانستان)، قال إنه ليس هناك نقص في الابتكارات، وذلك على خلاف ما توحي به المناقشات فيما يبدو. أما النقص فهو في الابتكارات المفيدة للفقراء. وقد يكون من المفيد أن يحدد الصندوق التكنولوجيات المناصرة للفقراء وما إذا كان يمكن للفقراء استخدامها. والاستخدام الناجح يعني إمكان الوصول إلى الموارد وبناء القدرات، وهو إذن يدور حول قضية تمكين الفقراء. ولكن نقص فرص الوصول إلى الأسواق يؤدي إلى انعدام الفائدة في الموارد والقدرات، بل وفي الابتكار.

148 - وقال المتحدث إنه ينبغي للصندوق أن يركز في عمله على مساعدة الفقراء بطرق تحسن موارد رزقهم عن طريق زيادة الإنتاجية أو تحسين نوعية المنتجات. وينبغي له أيضا أن يركز على تكوين الأصول لتمكين الفقراء من الانتفاع بالابتكارات إلى أقصى حد، وعلى إدخال تدابير قانونية للقضاء على استغلال فقراء الريف وتدابير أخرى لزيادة فرص وصولهم إلى الأسواق، وعلى الترويج للتكنولوجيات التي تفي بالاحتياجات المحددة لصغار المزارعين.

149 - **السيدة غلاد** (النرويج)، قالت إنها ليست متأكدة من أنها تفهم تماما مفهوم الابتكار، ولكنها تفهم أنه ينطوي على المخاطر. فمن هو إذن الطرف الذي ينبغي أن يخاطر بالمعنى المطلوب؟ أهو الصندوق أم الفقراء، أم الحكومات؟ وكيف ينبغي مراعاة تلك المخاطرة في تقييم الأثر والنجاح؟ وكيف يمكن المكافأة على الابتكار في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن الإدارة على أساس النتائج والنتائج على أرض الواقع؟ وقالت إنها تود أن تسمع من الدول الأعضاء المقترضة ما تقوله عن تجاربها في مجال الابتكار، وأن تعرف ما إذا كانت هذه الدول تعتقد أن المؤسسات العامة في بلدانها تمتلك إطارا سليما وقواعد تنظيمية لتعزيز الابتكار.

150 - **السيد زادي** (كوت ديفوار)، قال إن الابتكار هو العامل الذي يجعل التقدم ممكنا، ولكن المسألة الحقيقية هي كيف يحدث ذلك وعلى أي نحو. وهي مسألة تفضي إلى مسائل أخرى. فلابد للابتكار من التعمق، من تغيير الإدراك. والسؤال هو ما إذا كان فقراء الريف يستطيعون أن يتحملوا تكاليف الابتكار. فليس لديهم المال أو الموارد أو المجال اللازم للمناورة. فكأن شخصا لا يتوافر له إلا حيز صغير للمناورة، ولكنه يستطيع تحمل تبعات الابتكار والمساهمة في البحث هنا وهناك عن حلول جديدة. وعندما يكون الشخص فقيرا شديد الفقر في الواقع، يكون أيضا واهن الخيار. والأمر يقتضي تحويل الإدراك لدى فقراء الريف.

151 - **السيدة موشادا** (زمبابوي)، عادت إلى النقطة المتعلقة بالابتكار كاستعداد للمخاطرة، وقالت إنها تعتقد أن منظمة مثل الصندوق ينبغي أن تتقاسم تلك المخاطر مع شركائها من المزارعين والحكومات. ولكن إذا كان هناك مثل ذلك القلق بشأن أموال دافعي الضرائب، فلن يتم الإقدام على بعض المخاطر أبدا، ولن نعرف أبدا ما هي الابتكارات التي قد تكون ناجحة. وقالت إن المزارعين موضوع دائم لا يكف الباحثون عن إجراء التجارب بشأنه. فما إن يستوعب المزارعون منهجية جديدة حتى يأتي الباحثون بمنهجية أخرى. وقالت إنها ترجو أن تساعد المنظمات مثل الصندوق المزارعين، عند الشروع في تلك التجارب، على استكمال استيعاب اقتراح واحد قبل أن يأتي الباحثون باقتراح آخر ويطرح الاقتراح الأول جانبا. وما أكثر الابتكارات والاقتراحات التي تعرض على المزارعين؛ وينبغي بذل محاولة لمساعدتهم حتى يتمكنوا من معالجة بند واحد دون غيره والاهتمام به طيلة فترة اختياره.

152 - **السيدة حسين** (منسقة)، سألت المشاركين في جلسة المناقشات أن يقدموا عددا من أفضل الابتكارات المناصرة للفقراء التي مرت بهم حتى يمكن استخلاص بعض الفائدة من شيء ثبتت فعاليته في أجزاء أخرى من العالم.

153 - **السيد بيرديغيه**، قال إن الصندوق كان في عدد من المشروعات التي نفذت في البرازيل وشيلي وغواتيمالا مبتكرا في تعزيزه لدور الإدارات البلدية في إدارة وتخصيص أموال المشروعات. وقد كان لذلك أثر ضخم تجاوز مشروعات الصندوق. ففي شيلي أصبح ذلك الابتكار هو الطريقة العادية للعمل في مشروعات التنمية الريفية؛ وقد بدأ كل شيء بمشروع صغير للصندوق. وفي بيرو وبوليفيا حقق الصندوق نجاحا كبيرا في وضع نهج جديدة في معالجة الموضوع القديم المتعلق بالإرشاد الزراعي والمساعدات التقنية، وذلك بالتركيز على تطوير سوق المساعدات التقنية. كما أن شبكة البرامج الإقليمية التي أنشأها الصندوق في مجالات الرصد والتقييم وإدارة المعارف تعد بدورها أمثلة جيدة لما يستطيع الصندوق تحقيقه.

154 - **السيد أريغبيدي**، قال إن إنشاء منتدى المزارعين يعد ابتكارا كبيرا ينبغي دعمه والتقدم به. ومازال أمام المنتدى شوط طويل ينبغي أن يقطعه، ولكن ما أحرزه من تقدم يبعث على الأمل.

155 - **السيدة نانافاتي**، قالت إن الصندوق كان شديد الابتكار في شراكته المباشرة مع رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن. فقد كان ذلك ابتكارا كبيرا يحق لحكومة بلدها وللصندوق نفسه أن يعتزا به. أما الابتكار الثاني الذي كان مناصرا للفقراء، فهو برنامج للتعريف والحوار وبرنامج الدمج بصفة عامة. ومن شأن برنامج ابتكاري للصندوق في مجال التقدير والتقييم والفهم والتعلم أن يؤثر على حياة الفقراء. وينبغي أن يضفى عليه الطابع المؤسسي ويرفع مستواه. ومن الأمثلة التي تدل على كيفية ربط المنتجين مباشرة بالأسواق عن طريق برنامج جيفيكا مركز الرابطة للتسهيل التجاري وشبكات تدريب الأهالي التي تصل صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين والمنتجين من الأهالي بالأسواق مباشرة. وقالت المتحدثة إن ثمة حاجة إلى تحليل تلك الابتكارات من حيث متطلبات الإبلاغ وإعادة الهيكلة التقنية والتعديلات اللازمة، وإلى التعلم منها. وقالت ردا على السؤال الذي طرحه ممثل النرويج إن واجب الإقدام على المخاطرة يقع على عاتق الصندوق وحكومات السكان الفقراء ومنظماتهم جميعا. ولا يجوز ترك الفقراء ومنظماتهم وحدهم لمواصلة الإقدام على المخاطر؛ ويجب إنشاء آلية لاقتسام المخاطرة.

156 - **السيد كانبور**، قال إنه من السهل ذكر أمثلة ناجحة للابتكارات التي في مصلحة الفقراء. فالمسائل الحقيقية تظهر عندما يبدأ الإنسان في الحديث عن توسيع نطاق هذه الابتكارات، وما إذا كان أي مشروع يمكن أن يعمل عند توسيعه 000 50 مرة. وهو ما يحدث عندما تتدخل عوامل أخرى، وعندما يتطلب الأمر تدخل وكالات أخرى. فإذ أخذنا مشروعات التأمين الصغيرة كمثال، فسنجد أنه في كثير من البلدان كان السؤالان عما إذا كان يمكن التوسع فيها، وإلى أي مدى يمكن إجراء هذا التوسع، يتوقفان بصورة كاملة تقريبا على الإطار التنظيمي والقانوني في كل بلد على حدة. فقد كان هناك توسع ناجح للغاية في مشروعات التأمين الصغيرة في بنغلاديش، بينما حدث توسع في مشروعات التأمين الصغيرة في الهند عن طريق رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح أنفسهن وبعض الوكالات الأخرى، ولكن هذه المشروعات توقفت الآن، لأنها بدأت في ظل مناخ من قواعد التأمين المشددة التي اشترطت رأسمالاً معيناً وشروطاً أخرى، آخذة في حسبانها شركات التأمين الكبيرة. فلا بد من وجود قواعد حكيمة عندما يتعلق الأمر بمشروعات تأمين كبيرة، ولكن لا بد أيضا من السماح لمشروعات التأمين الصغيرة بالتوسع. فمن الممكن بالتأكيد وضع نظام يجمع بين كليهما. وقال إنه عندما كان يعمل بالبنك الدولي، سأل السيدة إيلا بهات التي أنشأت رابطة النساء اللواتي يعملن لصالح

أنفسهن عما تريد من البنك أن يفعله، فردت عليه بقولها إن على البنك أن يخاطب المسؤول الهندي عن نظام التأمين لكي يغير أفكاره.

157 - **السيد ويات**، قال إنه يتفق مع ما قالته السيدة نانافاتي من أنه لا بد دائما من تقاسم المخاطر التي ينطوي عليها الابتكار، ولكنه يشعر أن على بعض المنظمات مثل الصندوق والمنظمات غير الحكومية أن تعي جيدا نوع المخاطر التي قد تلقيها – من غير قصد أحيانا – على عاتق الفقراء. وقد لا تكون هذه المخاطر مالية، وإنما دعوتهم – مثلا – إلى إنفاق وقتهم الثمين جدا في بعض التجارب الجديدة. وينبغي، بقدر الإمكان، عدم تحميل هذه المخاطر على المزارعين الفقراء. فلا بد من اقتسام المخاطر، بشرط أن يتحمل الآخرون الجزء الأكبر منها. فالأفضل معالجة المخاطر بطريقة صريحة واستراتيجية متماسكة، والدخول في مخاطر محسوبة، وابتكار أشياء في حدود هذا الإطار. وقال إنه لا يوافق في الحقيقة على القول بأن التنسيق والتنظيم يعنيان بالضرورة ابتكاراً أقل. صحيح أن هذا قد يحدث، ولكنه لا يحدث على وجه العموم، فليس هناك أي تعارض بين دعم المزيد من التنسيق والتنظيم والتعاون وتقسيم العمل بين مختلف المنظمات، وبين الحاجة إلى الابتكار داخل هذا البناء. فمن الضروري إحداث تنسيق وتنظيم جيدين، مع تحمل المخاطر ووجود أفكار خلاقة في نفس الوقت.

158 - **السيد اندينو سالازار** (السلفادور)، أبرز النموذج الناجح للابتكار في بلده، حيث نجحت المساعدة التقنية التي قدمها الصندوق إلى الأسر الريفية التي تغطي احتياجاتها الأساسية من تحويلات أفرادها الذين يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مساعدة إيجابية لهم لتحسين مستوى معيشتهم والهروب بهم من دائرة الفقر الطاحنة.

159 - **السيدة سكويف** (الأرجنتين)، أشارت إلى أن هناك خصوصية إقليمية في علاقة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية بالصندوق. وبالتالي فمن المهم أخذ السمات الإقليمية الخاصة في الاعتبار عند تنفيذ أي عمل مبتكر، وهو ما يمكن أن تستخدم فيه الوثيقة الموجزة الصادرة عن منتدى المزارعين كأساس مفيد. وقالت إن العمل المبتكر ينبغي أن يسمح للعاملين في الريف، وبالأخص المزارعين منهم، بفرص أكثر تحررا وعدلا ومساواة في الدخول إلى الأسواق. ونظراً لأن الابتكار لم يحدث إلا في إطار التعليم، فقد أثارت العلاقة بينه وبين الأسواق.

160 - **السيد بيرديغيه**، قال إنه على المديين المتوسط والطويل، فإن سياسات ونظم التعليم الجيدة ترسي بلا شك قاعدة قوية لعمليات الابتكار. كما أن نمط العمليات كان له دوره في العلاقة بين الاثنين. وإن كان من الممكن البدء في تشجيع هذه العمليات قبل البدء في تنفيذ نظم تعليم جيدة.

161 - **السيد لهويليير** (الفلبين)، قال إنه ليس للصندوق أن يسعى إلى تحقيق أرباح، وإنما عليه أن يتحمل قدرا أكبر من المخاطر لكي يساعد فقراء الريف، عن طريق تمويل القروض الصغيرة مثلا، وهي طريقة للوصول إلى هؤلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعجزون في أغلب الأحيان عن الحصول على قروض لأنه ليس لديهم ما يرهنونه مقابل هذه القروض، أو لأن عليهم أن يتعاملوا مع مصارف تفكر بعقلية مكتب الرهونات.

162 - **السيدة حسين** (منسقة)، قالت وهي تقرب الجلسة من نهايتها، إن الابتكار موضوع متشعب، معربةً عن أملها في أن تكون المناقشات قد شحذت الأفكار، وخاصة أنها جمعت أفكارا من كل أنحاء العالم، وضربت أمثلة للطرق التي ينبغي إتباعها أو تلافيها.

163 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن المناقشة العامة كانت تجربة غنية ومفيدة، حيث أبرزت العديد من النقاط التي ستؤخذ في الاعتبار في عمل الصندوق في مجال الابتكار مستقبلا. وأضاف أن الاستنتاج الأول من بين ثلاثة استنتاجات خرج بها، هو أن دعم الابتكار وتشجيعه ينبغي أن يظلا ضمن أهم مميزات الصندوق. والثاني، هو أن

الصندوق ليس بالضرورة هو المبتكر الرئيسي، ولذا فإن عليه أن يشجع الابتكار بدعمه لشركائه. وقال إن منتدى المزارعين ليس سوى أحد النماذج الطيبة للابتكار المؤسسي. ولكن موضوع المساءلة ينبغي التفكير فيه بوضوح دائما، فالحوار في هذا الصدد، كما حدث في المناقشات العامة، مهم في بناء الثقة. والثالث، أن على الصندوق أن يبحث لنفسه عن نهج أكثر انتظاماً ومرونة لتعميم الابتكار، وهو ما يمثل تحديا كبيرا في تحقيق التوازن بين المساءلة أمام دافعي الضرائب وبين القيام بمخاطر من شأنها أن تحقق قفزات كمية إلى الأمام. وأختتم كلمته قائلا إنه ليست هناك إجابة سهلة على هذه المعضلة التي ينبغي للصندوق مناقشتها، ومعه المجلس التنفيذي نفسه.

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال، تابع)

164 - **السيد أوزوريو إيسازا** (كولومبيا)، قال إن جهود كولومبيا للقضاء على الفقر والجوع قد أسفرت عن زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية، وزيادة فرص العمل في الزراعة، وكذلك التجارة. ولكن مع مطالبة العولمة لبلدان مثل كولومبيا بفتح أسواقها، فإن مشكلات المنافسة ودخول الأسواق جعلت تحقيق الرخاء أمراً صعباً. كما أن اقتصاد كولومبيا تضرر من مشكلات العنف الناجم عن تهريب المخدرات، وخاصة فيما يتعلق بنزوح المزارعين عن مزارعهم. فهذا النزوح مازال يمثل تحديا كبيرا، بل وأصبح من الصعب تصحيحه حتى في ظل السياسات الديمقراطية التي يشجعها الرئيس أوريبي.

165 - وأضاف أن الجهود التي تبذلها كولومبيا تستحق لهذه الأسباب قدراً من التعاون الدولي أكثر مما حصلت عليه من قبل، لأن مثل هذا التعاون هو في الحقيقة لمصلحة البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وقد سبق لرئيس الصندوق أن أشار في المجلس التنفيذي إلى اتجاه إيجابي في المعونة الرسمية للتنمية، وهو يستحق التهنئة مع زملائه على التزامهم بهذه القضية. ولكن بعض أهداف الصندوق لم تتحقق بالكامل. وقد أشار ممثل إسبانيا إلى نقطة تتعلق بهذا الموضوع عندما قال إن الصندوق لا ينبغي أن يميز ضد البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية مثلا. إذ أن مجلس المحافظين مطالب – بدلا من التركيز على تخصيص الموارد بين مختلف الأقاليم – بأن يلاحظ أن النمو في جميع البلدان يتطلب ببساطة زيادة الجهود من جانب المجتمع الدولي، فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

166 - **السيد بيغ** (باكستان)، قال إن جهود المجتمع العالمي ليجعل من الفقر تاريخاً، قد أسفرت عن كلمات جوفاء لا عن نتائج ملموسة: فالفقر زاد في الواقع، جنبا إلى جنب مع نمو الاقتصاد العالمي. وكانت مجموعة التدابير الدولية التي اتخذت ضرورية لتصحيح الوضع، ولكنها لم تكن كافية. فالوصول إلى الجماهير العريضة لم يتحقق في غياب الوسائل الفعالة للتغيير: وهنا يظهر الصندوق بصفاته الفريدة. فالابتكار ينطوي على مخاطر واحتمالات فشل. وربما يمكن توجيه سياسة المنح في الصندوق بقدر أكبر نحو الابتكار، وفي هذه الحالة، لابد من بذل الجهود لجعل الحكومات أكثر قدرة على تحمل المخاطر.

167 - وقال إن نموذج التشغيل الجديد ينبغي أن يكون وثيقة حية متاحة لإدخال أي تحسين عليها أثناء نظر مجلس المحافظين فيها. وأعلن أن حكومته تحث على توخي الحيطة فيما يتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشكل خاص، إذ لا ينبغي التعجل بإدخال تغييرات لا مبرر لها. فالتحديات المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية تعني وجوب أن تكون الحاجة هي العامل الأول في تحديد تخصيص الموارد. وفي حين أن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإطار القدرة على تحمل الديون هما هدفان يستحقان الثناء، إلا أنهما يتطلبان موارد جديدة تتجاوز ما تنص عليه مهمة الصندوق.

168 - وأضاف أن أعضاء مجلس المحافظين لم يعطوا قط اهتماما كافيا لدورهم كأصحاب للصندوق. ففعالية هذا المجلس والمجلس التنفيذي لا بد أن تكون على رأس جدول الأعمال، لأن تحسين هيكل إدارة الصندوق سوف يمكنه من القيام بمهمته. وإذ تضع باكستان ذلك في اعتبارها، فإنه يسعدها أن تعلن عن مضاعفة مساهمتها في موارد الصندوق، ولولا الكارثة التي ألمت بها في شهر أكتوبر/تشرين الأول، لساهمت بما هو أكثر. ومع ذلك، فإنها ستدرس المساهمة بمبلغ يصل إلى خمسة ملايين دولار أمريكي أخرى في التجديد السابع لموارد الصندوق في ضوء التقاسم العادل للأعباء. والتقدم في المسائل المتعلقة بالإدارة.

169 - **السيد حداد** (تونس)، رحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت في المرحلة الأولى من برنامج التغيير الاستراتيجي، لاسيما تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، وتحديث طرق العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مما أسفر عن تخفيض التكاليف وتحسين الجودة. وأعلن أنه يؤيد مشروع القرار بشأن إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات، المرفق بالوثيقة GC 29/L.8، ودعا الصندوق إلى إعادة النظر في شروط القروض عند تمويل تجهيز المشروعات لمصلحة أشد المجموعات حرمانا، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالفوائض.

170 - لقد أتاح مؤتمر قمة الألفية لعام 2005 فرصة لا تعوض لمعرفة التقدم الذي أحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الجهد على المستويات القطرية والإقليمية والدولية حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما الهدف الداعي إلى خفض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. فالتنمية الزراعية والريفية مهمة للغاية في تحقيق هذه الأهداف. ولذا فإنه يعرب عن أمله في أن يلقى سكان الريف، لاسيما في البلدان النامية، دعما عن طريق مشروعات الصندوق، ليستفيدوا بذلك من التطورات العلمية والتكنولوجية، وإلا كان لهذه التطورات تأثيرها الضار أو زيادتها للفروق الموجودة بالفعل. وقال إنه يفتخر بقوله إن الإنجازات التي حققتها تونس على طريق الإصلاح والتنمية والتحديث في العقدين الماضيين تتسق كلها مع الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا للموارد والخبرة الإنمائية الموجودة لدى الصندوق، فإنه على ثقة من أن الصندوق سيجد طرقا جديدة لمساعدة الفقراء في التغلب على التحديات التي تواجههم. ولذا، فقد دعا إلى مزيد من التعاون من أجل التنمية المستدامة واقتلاع جذور الفقر.

171 - **السيد الساحلي** (لبنان)، قال إن الجرأة في اتخاذ القرار شرط أساسي لمواجهة تحديات الابتكار من أجل فقراء الريف، بغرض القضاء على الفقر. فالأمر بحاجة إلى جهود بناءة لا تكل لتحقيق هذا الهدف بزيادة الاهتمام بالتنمية بأوسع معانيها ومعرفة أسباب تدهور ظروف معيشة فقراء الريف. وفي هذا الصدد، كان الاهتمام الأول ينصب على تحقيق التنمية الزراعية والريفية التي تفضي بدورها إلى التنمية الاقتصادية. ولهذا الغرض، فإن دعم الصندوق ماليا أمر ضروري لتحقيق أحد أهدافه، وهو الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة الريفية. ولذا، فإن الحكومة اللبنانية تشعر بالسعادة إذ تؤكد تجديد مساهمتها في موارد الصندوق.

172 - وأضاف أن الحكومة اللبنانية تضع الآن خططا لمكافحة الفقر عن طريق التنمية الإقليمية المتكاملة، واحتواء الهجرة من الريف، باعتبارهما مسألتين لهما الأولوية. وبناء على ذلك، فقد وضعت وزارة الزراعة استراتيجية تهدف أساساً إلى إحياء الزراعة والمحافظة على الموارد الطبيعية عن طريق تحقيق أهداف مثل الاستخدام الرشيد والمستدام للمياه، وتحقيق الأمن الغذائي، وإيجاد فرص للعمل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة حتى يمكن النهوض بقدرة المنتجات الزراعية اللبنانية على المنافسة. وقد تم بالفعل تنفيذ سلسلة من المشروعات بغرض تحقيق هذه الأهداف.

173 - وقال إن تطبيق التوصيات والمبادئ التوجيهية من أجل تقدم الجنس البشري وتنميته هو القاعدة. ومع أخذ أزمة الفقر الحالية في جميع أنحاء العالم في الاعتبار، فلا بد أن نتحمل المسؤوليات التي ينطوي عليها سعينا إلى حلول مبتكرة لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر والجوع، والتمتع بالحد الأدنى من المستوى المعيشي الذي يستحقونه مقابل سعيهم الدؤوب لإنقاذ الأراضي الخضراء من الكتل الأسمنتية المتزايدة.

174 - **السيد تشيبولونج** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، أعرب عن امتنان حكومة بلده للصندوق وإدارته للدعم المستمر الذي يقدمه من خلال اثني عشر مشروعاً. فالبرامج التي نفذت قد بينت بوضوح أنه من الممكن زيادة الإنتاج والدخل في الريف باستراتيجيات مناسبة للتدخل، وبالتالي تخفيف وطأة الفقر على أسس مستدامة، مع تمكين الناس من إدارة شؤون حياتهم ومواردهم. فثلاثة أرباع سكان تنزانيا تقريبا يعيشون في مناطق ريفية ويعملون في الغالب في أنشطة زراعية بتكنولوجيات بسيطة، مع القليل من المدخلات الجيدة مثل البذور المحسنة والأسمدة، وعدم كفاية خدمات الري، وارتفاع تكاليف الحصول على خدمات مالية وائتمانية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج والإنتاجية والدخل.

175 - وأضاف أن ثمة حاجة الآن إلى إعادة تعريف استراتيجيات التدخل وإعادة توجيهها بحيث تغيِّر من حياة فقراء الريف في ظل الظروف الاقتصادية القائمة مع مراعاة التكنولوجيا المتغيرة باستمرار. وأعلن أن نحو ثلاثة أرباع الموارد المقررة لبرنامج تنمية القطاع الزراعي في تنزانيا ستذهب إلى المجتمعات المحلية في القرى والمقاطعات لاستثمارها في الزراعة. فهذا هو الطريق الصحيح للحد من الفقر، لأنه يكفل تحكم المجتمعات المحلية في مواردها الإنمائية. كما أن الحكومة أعادت العمل بآلية الدعم الموجه للمدخلات الزراعية بالنسبة للأسمدة، وأنشأت وكالة للبذور، وبدأت في إلغاء ضريبة الاستيراد على الآلات الزراعية وغيرها من المدخلات، وأقامت مراكز للبحوث ومرافق للائتمان الريفي ودعمتها، كما أنشأت بنى أساسية ريفية مثل الطرقات والأسواق وقامت بإصلاحها، وأولت اهتماماً أكبر بكهربة الريف. وظل التحدي الأول هو مواصلة البناء وتعزيز المؤسسات التي تخدم فقراء الريف، فمن الأهمية البالغة بالنسبة لبلده أن تتدعَّم جهودها المشتركة مع المجتمع الإنمائي الدولي والشركاء الآخرين، إذ أن الموارد المخصصة لإحداث ثورة من أجل فقراء الريف بدأت تتراجع.

176 - **السيد أوهلر** (النمسا)، قال إن على الصندوق أن يبذل جهداً أكبر من أجل تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بأن يزيد من فعاليته الإنمائية، مما يقتضي أن يعمل بقدر أكبر من الجدية في أدائه وأثره. فزيادة التركيز على المستفيدين والقضايا المطروحة، لا بد وأن تؤدي إلى تحسين استدامة المشروعات والبرامج. وهناك حاجة عامة إلى زيادة التركيز على مساعدة فقراء الريف من أجل زيادة إنتاج الأغذية والحصول على دخل يكفي لحياة كريمة تتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة. ولا بد للصندوق أن يساند تمكين هؤلاء الناس بمعالجة حقهم في الحصول على المياه، والخدمات المالية، ونشر أساليب الإنتاج والتسويق، وتعزيز مؤسساتهم. ولا ينبغي أن تكون مشروعات الصندوق جهدا منفردا، بل ينبغي أن تدخل ضمن عمليات قطرية، مع مراقبة أدائها على فترات طويلة. كما أن على الصندوق أن يقوم بدور بناء وأكثر وضوحا في عمليات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان المستفيدة.

177 - وأضاف أن الزيادة التي تمت الموافقة عليها في تجديد موارد الصندوق ستسمح للصندوق بتعزيز مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق زيادته لمستويات الإقراض. وأصبح على الصندوق أن يبين ميزته النسبية في التطرق لقضايا الفقر الريفي من منظور الفقراء، مع منظماتهم ومن خلال هذه المنظمات، مع إيلاء اهتمام خاص لتخفيف وطأة الفقر عن كاهل فقيرات الريف. وقد أصدرت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

عدداً من التوصيات الهامة، والنمسا على ثقة من أن تنفيذ خطة العمل لتحسين فعالية الصندوق الإنمائية سوف تطلق عملية التغيير التي ستشحذ دور الصندوق وتركيزه، وتزيد بالتالي من ميزته النسبية. والنمسا تؤيد تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولكنها ترى أن الاحتياجات الإقليمية الخاصة، كاحتياجات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وأولويات من يماثلها من المقترضين بشروط تيسيرية للغاية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، ولذا ينبغي للإدارة أن تضع اقتراحاً بإطار للقدرة على تحمل الديون يتمشى مع نموذج المؤسسة الدولية للتنمية، مع مراعاة الظروف المالية للصندوق، وعرض هذا الاقتراح على المجلس التنفيذي في نهاية عام 2006.

178 - وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام 2006، تؤيد النمسا اقتراح زيارة مستوى التمويل السنوي حتى 550 مليون دولار أمريكي. فتوزيع الموارد الشحيحة ينبغي – من حيث المبدأ – أن يكافئ الأداء وحسن الإدارة. ولذا توافق النمسا أيضا على الميزانية المقترحة لعام 2006.

179 - **السيد بيبلي** (نيجيريا)، قال إنه إذا كانت عودة الاهتمام الحالية بفقراء الريف قد وضعت قضية الحد من الفقر في القلب من جدول أعمال التنمية، فإن القضية لم تعد في جعل المجتمع الدولي أكثر إحساساً بمصيبتهم. لأنه وفي هذه الظروف، سوف يزيد الطلب على الصندوق، لأنه المؤسسة الدولية الوحيدة التي لها مهمة محددة هي مساعدة فقراء الريف، كما أن مهمته الفريدة وأهميته المستمرة تأكدت مرة أخرى في التقييم الخارجي المستقل. ورغم أن الصندوق يملك كل المظاهر الخارجية للمصارف، فإن عليه أن يقاوم إغراء السير في طريق المؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف. فالتحدي الذي يواجه الصندوق هو تحديد ميزته وتركيز موارده على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

180 - وأعلن أن حكومته ترحب بوضع خطة العمل بناءً على توصيات التقييم الخارجي المستقل، وأنها بانتظار تقرير مرحلي في الدورة القادمة لمجلس المحافظين. أما بالنسبة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن نيجيريا تكرر دعوتها إلى التزام الحذر؛ إذ لا ينبغي القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بمهمة الصندوق، فنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا ينبغي أن يصبح وسيلة عقاب للابتزاز السياسي، وإنما ينبغي تبسيط الإجراءات، ومراقبة التنفيذ جيدا. وحيث أن نظام تخصيص الموارد هذا له آثاره الكبيرة على سياسة المنح والقروض في الصندوق، فلا بد من موافقة جميع الأعضاء عليه. وتعلق نيجيريا اهتماما كبيرا على الفريق العامل الذي شكل لدراسة المسائل المتعلقة بالإدارة في الصندوق، لأن توصياته ستكون هي الأساس الذي يقوم عليه أهم الإصلاحات، وعلى الفريق أن يدرس كيفية التنسيق بين المصالح الإقليمية في ظل نظام القوائم الحالي. وفي هذا الصدد، فإن تراجع مكانة إقليم أفريقيا في إدارة الصندوق، مسألة تثير القلق. ولا بد من الإبقاء على الوضع الحالي إلى أن ينتهي الفريق العامل من مداولاته.

181 - وأعرب عن سعادة وفده لما لاحظه من الربط بين برنامج العمل وبين الأهداف الاستراتيجية للصندوق، والزيادة المقترحة بنسبة 10% في برنامج القروض والمنح، وتحديد مجالات جديدة للوفورات الناجمة عن الكفاءة. واختتم كلمته قائلا إن وفده راض بشكل عام عن توجه البرنامج.

182 - **السيد كيرولاينين** (فنلندا)، تحدث نيابة عن بلدان الشمال (الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج والسويد)، فرحب بعودة الصندوق إلى التركيز على التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وأثنى على النهج الاستشرافي للصندوق في تعلمه من نتائج التقييم الخارجي المستقل وخروجه بخطة عمل موجهة نحو النتائج. فمن بين العناصر المهمة في الاتفاقية الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، التطبيق المنتظر لنظام موحد للمقارنة والتخصيص في برنامج الإقراض ككل، والأخذ بالإطار المقترح للقدرة على تحمل الديون، وإدخال تحسينات جديدة على الإجراءات والضوابط الداخلية في الصندوق. أما بالنسبة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فينبغي

تخصيص نفس المستوى الحالي من الموارد على الأقل للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. إن عملية التقييم طرحت على الصندوق تحديا تمثل في تحديد وضعه الاستراتيجي وميزته النسبية بأقصى قدر ممكن من الوضوح في مقابل الجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي ملاحظة أن النهج القطري سيمثل تحديا خاصا، نظرا لأن للصندوق حضورا قطريا محدوداً. وأعلن أن بلدان الشمال ترحب بتوجه الإطار الاستراتيجي الجديد الذي يهدف إلى ضمان زيادة التركيز وإقامة أنواع جديدة من الشراكات مع العناصر القطرية والدولية الفاعلة. ومع ملاحظة بلدان الشمال للإطراء الذي يحظى به الصندوق لعمله المبتكر القائم على المشروعات التي ينفذها، فإن بلدان الشمال تشجع الصندوق على البحث عن طرق جديدة للاستفادة بصورة كاملة من خبرته، واقتسام هذه الخبرة مع الآخرين.

183 - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، لابد من ضمان استفادة الدول النامية من الفرص المتعلقة بفتح الأسواق في العالم النامي. وسيتأثر الصندوق بإعلان باريس الخاص بالمواءمة والتنمية، الذي أسفر عن حركة متزايدة باتجاه النُهج عريضة القاعدة الخاصة بالتنمية الريفية في الوقت الذي ندرك فيه أهمية التركيز على احتياجات الفقراء.

184 - وقال إن الدور الإيجابي الذي يقوم به الصندوق في عملية الابتكار، والذي يشمل الشراكات والتمكين والتكنولوجيات، ينبغي أن يتسع لقضايا مثل الاستثمار في نمو الإنتاج الزراعي، وتمكين الفقراء من المشاركة في صنع القرار من أجل تعزيز المساءلة المحلية، وضمان العدل في توزيع الخدمات والفرص، والإقرار بالدور الهام للمرأة في الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، وتحسين فرص حصولها على الموارد الإنتاجية، وبذل جهود للإسراع بقيام قطاع خاص نشط ليقود النمو في القطاع الزراعي عن طريق إجراءات متسقة لتحسين مناخ الاستثمار، والنهوض بقدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على ممارسة نشاطهم وزيادة الإنتاج الزراعي، وتسهيل مشاركة فقراء الريف في هذه التنمية.

185 - **السيد أرفيلو كامانو** (الجمهورية الدومينيكية)، قال إن حكومته تؤيد الدعوة الموجهة إلى جميع البلدان لكي تضاعف جهودها في التعهد بمساهمات في التجديد السابع لموارد الصندوق، وقال إن على بلدان القائمتين ألف وباء مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وأضاف أن لحكومته تحفظات شديدة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لأنه يعطي وزنا كبيرا لمؤشرات قد تنال من عدالته وتؤدي إلى تشوهات شديدة فيما لو طبق على حافظة الإقراض كلها. ودعا إلى وضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قيد الدراسة بمعرفة جميع الأعضاء. كما أن نظام التصويت أصبح هو الآخر مصدرا لقلق متزايد. وإذا كانت الجمهورية الدومينيكية تناصر مبدأ "دولة واحدة، صوت واحد"، فإن على مجلس المحافظين أن يبحث إمكانية العمل بترتيب مؤقت ينطوي على تعديل واضح لتخصيص الأصوات يرتبط بوضع العضوية. كما ينبغي زيادة أعضاء المجلس التنفيذي ليكون أكثر تمثيلا للزيادة التي حصلت في عضوية الصندوق. وإلى أن يحدث ذلك، ينبغي أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من حضور جلسات المجلس التنفيذي كمراقبين وأن يتحدثوا في جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال.

186 - وقال إن على مجلس المحافظين أن يجري في دورته القادمة مناقشة موضوعية مستفيضة لعمل الصندوق ومدى مطابقته للأهداف التي حددتها الدول الأعضاء ورؤيته للمستقبل. ولا بد من الامتثال الصارم بالمعايير الدستورية لإدارة الصندوق، وبمبادئ المساواة القانونية بين الدول، والطبيعة العالمية للعمل من أجل فقراء الريف. ولقد أشار الممثل عن إسبانيا في هذا الصدد إلى نقطة سليمة بشأن ضرورة عدم تجاهل جيوب الفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط. وأختتم كلمته بقوله إن وفده يساند تشكيل فريق عمل يكون معنيا بمسائل الإدارة.

187 - **السيد غيللويه** (فرنسا)، قال إن الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية التقييم الخارجي المستقل قد أبرزت عدداً من نقاط ضعف الصندوق كما أبرزت إمكانياته. وأنه أصبح بإمكان الصندوق الآن أن يبدأ من جديد على أسس جديدة. وكما يبدو من المناقشات التي دارت في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، فإن مهمة الصندوق المحددة تماما بمساعدة فقراء الريف، ربما تاهت عن أبصاره مع مرور الزمن. فكل مصارف التنمية تريد أن يكون لحوافظها عوائد. ولكن هذا العائد لا بد أن يقدر بطريقة اقتصادية لا بطريقة مالية بحتة. فالعائد من المشروعات التي يدعمها الصندوق من أجل فقراء الريف، قد تبدو غير متوازنة مع الاستثمارات التي أنفقت من حيث الوقت والجهد، ولكن على الصندوق أن يستمر في توجهه الواضح نحو فقراء الريف، وأن يتم الحكم على أدائه في ضوء ذلك.

188 - وقال إن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا ينبغي بأي حال أن يُبعد الصندوق عن أشد الناس فقرا بسبب الضعف المفهوم تماماً في أدائهم. ففرنسا سعيدة لأنها تلقت تأكيدات بأن هذا النظام لن يقلل من الحصة التي يخصصها الصندوق من موارده لأفريقيا. أما فيما يتعلق بمسائل الإدارة، فلا بد من التزام مجلس المحافظين وإدارة الصندوق بمبادئ الشفافية، وتفويض اللجان بالأعمال التحليلية والتحضيرية.

189 - وفيما يتعلق بالتجديد السابع لموارد الصندوق، فإن فرنسا قررت الاحتفاظ بمساهمتها عند نسبة 4.1% من المستوى الفعلي للتجديد، بحد أقصى قدره 29.5 مليون دولار أمريكي. فإذا لم يتم التوصل إلى هذا المبلغ، فستستكمل هذه المساهمة، بشرط الموافقة على ضرورة إعطاء الأولوية لأفريقيا. وسوف تؤيد فرنسا انضمام الصندوق إلى حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي أنشأه البنك الدولي. وحان الوقت الآن للانتقال من النظرية التي ظهرت في مناقشات التجديد السابع لموارد الصندوق إلى حيز الواقع، بالاستثمار في الابتكارات المؤسسية، سعيا وراء المرونة والكفاءة والقدرة على التكيف.

190 - **رفعت الجلسة في الساعة 19.10.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الساعة 9.30 صباح يوم الخميس، الموافق 16 فبراير/شباط 2006.

رئيس الجلسة: ماثيو ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (قطر)

السيد محمد مخلص الرحمن (بنغلاديش)

	الفقرات
تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	193 – 192
التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	206 – 194
القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2004 (البند 9 من جدول الأعمال)	212 – 207
الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006 (البند 10 من جدول الأعمال)	225 – 213
تقرير عن استجابة الصندوق لأزمة أنفلونزا الطيور	230 - 226
البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال) (تابع)	
– السودان	233 – 231
– الجزائر	236 – 235
– السلفادور	238 – 237
– ألمانيا	241 – 239
– المكسيك	244 – 242
– مصر	247 – 245
– الهند	249 – 248
– غابون	251 – 250
– اليابان	253 – 252
– الجماهيرية العربية الليبية	256 – 254
– بنغلاديش	260 – 258
– نيبال	263 – 261
– كيريباتي	266 – 265
– جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	268 – 267
– زامبيا	270 – 269
– هولندا	272 – 271

191 - **عقدت الجلسة في الساعة 09.40.**

تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 29/L.3، و GC 29/L.3/Add.1)

192 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق)، قال إن مجموع تعهُّدات التجديد السادس للموارد، بما في ذلك المساهمات التكميلية، بلغ في 10 فبراير/شباط 2006، ما يعادل 509.1 مليون دولار أمريكي، أي 91% من المبلغ المستهدف المتعهد به وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي قيمة وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المؤيَّدة بوثائق مساهمات ما يعادل 451.7 مليون دولار أمريكي، أي 89% من التعهُّدات، بينما بلغت قيمة المدفوعات نقداً وبسندات إذنية ما يعادل 354.4 مليون دولار أمريكي، أي 70% من مجموع قيمة التعهُّدات. وتم تسلُّم مدفوعات إضافية منذ 10 فبراير/شباط 2006 من البرتغال. وأبلغت حكومة ألمانيا الاتحادية الصندوق بأنها أودعت سندات إذنية بما قيمته 40 مليون دولار أمريكي لدى المصرف المركزي الألماني اعتباراً من 18 فبراير/شباط وذلك سداداً للقسط الأخير من مساهمتها في التجديد السادس للموارد، وبذلك يزداد مجموع قيمة المدفوعات المستلمة في 18 فبراير/شباط إلى ما يعادل 368.6 مليون دولار أمريكي، أي 72% من مجموع قيمة التعهُّدات. ومن مجموع التعهُّدات البالغ قدره ما يعادل 509.1 مليون دولار أمريكي التي تم تسلُّمها في إطار التجديد السادس للموارد، بلغت قيمة المساهمات التكميلية ما يعادل 28.9 مليون دولار أمريكي، دُفع منها ما يعادل 18 مليون دولار أمريكي، أي 62%. وقد طُلِب إلى الدول الأعضاء التي لم تودع وثائق مساهماتها أو لم تدفع مساهماتها في التجديد السادس للموارد أن تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بها في أقرب وقت ممكن. ووجه الشكر باسم الصندوق إلى الدول الأعضاء على التعهُّد بما يعادل 509.1 مليون دولار أمريكي للتجديد السادس للموارد. وقال إنه ينبغي على الصندوق والدول الأعضاء مواصلة بذل كل الجهود لضمان الحصول على تعهُّدات تُقارِب قدر المستطاع المبلغ المستَهدَف لتجديد الموارد وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وما زال الصندوق يتلقى تعهُّدات بالمساهمة في التجديد السادس للموارد وما زال يمكنه تلقيها حتى نهاية فترة التجديد السادس للموارد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006.

193 - **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق.**

التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقتان، GC 29/L.4 و GC 29/L.4/Add.1).

194 - **رئيس الجلسة**، قال إنه مع اقتراب نهاية فترة التجديد السادس للموارد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، أقرّ مجلس المحافظين في دورته الثامنة والعشرين القرار 137/د-28 إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع للموارد برئاسة رئيس الصندوق وذلك لمناقشة جميع الجوانب المتعلقة بالتجديد السابع لموارد الصندوق والتفاوض على استكمال ذلك التجديد. وتتضمَّن الوثيقة GC 29/L.4 تقريراً نهائيا عن هيئة المشاورات ومشروع قرار لعرضه على مجلس المحافظين لاعتماده. وتتضمن الوثيقة GC 29/L.4/Add.1 نسخة محدَّثة من مرفق مشروع القرار الذي يشمل قائمة بتعهُّدات التجديد السابع للموارد. وسيتم تحديث المرفق مجدَّداً أثناء الإعلان عن تعهُّدات إضافية في الدورة الجارية أو تقديمها كتابة إلى الأمانة.

195 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق)، قال إن هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع للموارد قد اختتمت أعمالها في الموعد المقرر في ديسمبر/كانون الأول 2005 حيث انعقدت خلال تلك السنة في سياق ازدياد تركيز المجتمع العالمي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن دورة تنظيمية لهيئة المشاورات قد عُقدَت في فبراير/شباط وأعقبتها في أبريل/نيسان دورة بحثت، من بين البنود الأخرى لجدول الأعمال، وثيقة بعنوان "معالم

الطريق". وعُقدّت دورة ثالثة في يوليو/تموز لبحث طائفة من القضايا، بما في ذلك النموذج التشغيلي للصندوق. وأما الدورة الرابعة التي عُقدَت في الدوحة، قطر في أكتوبر/تشرين الأول فلم تكن سوى المرة الثالثة التي يعقد فيها الصندوق اجتماعاً رفيع المستوى بعيداً عن مقره في روما. وعُقدَت الدورة الخامسة والأخيرة في روما. وشمل تقرير هيئة المشاورات خطة العمل التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول.

196 - وقال إن نتائج هيئة المشاورات زوَّدت الصندوق بتوجيهات بخصوص الفترة 2007–2009 (وهي فترة التجديد السابع للموارد) وتم تحديد مستوى مستهدف مقداره 800 مليون دولار أمريكي. وأعرب باسم الصندوق عن امتنانه للبلدان التي أعلنت بالفعل عن تعهُّداتها وحثّ البلدان الأخرى التي في وضع يمكِّنها من القيام بذلك بأن تعلن عن تعهُّداتها في تلك الدورة. وقال إن الصندوق يمثِّل شراكة فريدة تضم منظمة البلدان المصدِّرة للنفط والبلدان النامية الأخرى وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك من أجل التوصّل إلى حلول ناجعة لمساعدة الملايين من فقراء الريف على التغلُّب على الفقر. وقال إن هيئة المشاورات وعملية تجديد الموارد برمتها تثبت أن الصندوق هو في واقع الأمر منظمة مميَّزة تستمد قوتها من كل أعضائها الذين تجمعهم رؤية مشتركة. وقال إنه على ثقة من أن جميع الأعضاء يعربون عن امتنانهم للوفود التي شاركت في هيئة المشاورات على الوفاء بالتزاماتها للصندوق.

197 - **السيد تابونغ كيما** (الكاميرون)، قال إن وفد بلاده شارك في هيئة المشاورات، وأعرب عن ترحيبه بالمستوى المستهدف لتجديد الموارد بما مقداره 800 مليون دولار أمريكي لاستخدامها في تمويل برنامج عمل موسَّع على المستوى القطري، بما في ذلك عدد من أدوات السياسات التي وُضعَت مؤخراً. وقال إن وفد بلاده يحث مجلس المحافظين على اعتماد مشروع القرار.

198 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، قال إن البرازيل تؤيد المستوى المستهدَف الذي يبلغ 800 مليون دولار أمريكي. بيد أن هيئة المشاورات لم تنته من النظر في مسألتين ستؤثِّران على قرارات البلدان بشأن تعهُّداتها، وهما المخصصات الإقليمية، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقال إن البرازيل لا يمكنها الإعلان عن تعهُّداتها لحين البت في المسألتين.

199 - **السيد بيغ** (باكستان)، قال إن وفد بلاده يوافق على إنشاء لجنة مخصصة لفحص هيكل تسيير الصندوق ولكنه يودّ أن يناط بتلك اللجنة مهمة واسعة بدرجة كافية لبحث جميع القضايا المرتبطة بالتسيير. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تفويض السلطة إلى المدير التنفيذي لتمديد مدة مهمة اللجنة بعد عام 2006 إذا كان يرى ضرورة لذلك. وقال إن الصندوق يجب أن يصبح منظمة شفَافة يمكن فيها لجميع الأعضاء المساهمة في بحث القضايا المهمة. وسوف تتحقق الهيئتان الرئاسيتان مما إن كانتا تؤديان الدور المنوط بهما من خلال اللجنة المخصصة. وقد أسفرت عملية مشابهة في برنامج الأغذية العالمي عن نتائج مثيرة للاهتمام.

200 - **السيد كباشي عيسى** (السودان)، قال إن وفد بلاده يمكنه الإعلان عن التزام بزيادة مساهمة السودان بنسبة 25% على المبلغ الذي ساهم به في التجديد السادس للموارد.

201 - **السيد توفاري دي تيريزا** (المكسيك)، أعرب عن موافقته على البيانين اللذين أدلا بهما ممثلا البرازيل وباكستان.

202 - **السيدة إيميو** (كندا)، طلبت أن تُعتَبَر مساهمة بلادها، كما هي واردة في مشروع القرار والجداول المرفقة، مجرد مساهمة إشارية. وقالت إن الحكومة الجديدة في كندا لم تؤد اليمين القانونية إلا منذ وقت قصير ولذلك فإنها في حاجة إلى مزيد من الوقت لالتماس الموافقة على هذه المساهمة على المستوى الوزاري.

203 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق)، قال رداً على تساؤل من **السيد أوزوريو إيسازا** (كولومبيا) بشأن تسجيل مساهمة بلاده في الوثائق ذات الصلة، إن الأمانة ستنظر في المسألة وستكفل إجراء أي تصحيحات مطلوبة. وسوف يبدأ استعراض جوانب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك مسألة إعادة تخصيص الموارد، بحلقة عمل ستُعقد في أبريل/نيسان 2006. وفيما يتعلق بمهمة اللجنة المخصصة المعنية بالتسيير وإطارها الزمني فقد سُجِّلَت في الوثيقة المهمة التي أنيطت باللجنة، وفي حال حدوث أي مشكلة فيما يتعلق بالالتزام بالموعد النهائي المحدَّد بنهاية عام 2006 فسوف يسترعى نظر المجلس إليها. وسوف تسجَّل حسب الأصول النقطة التي أثارتها كندا.

204 - **رئيس الجلسة**، أشار إلى أنه على ضوء المناقشات وفيما يتعلق بالمستوى المستهدَف لتجديد الموارد، فإن مجلس المحافظين قد يرغب في الموافقة على النص الختامي التالي: "مع الحفاظ على المستوى المستهدَف البالغ 800 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد كما هو محدَّد في الفقرة ثانيا – 3 (ب) من قرار تجديد الموارد، فإن مجلس المحافظين يوافق على ألاّ تتجاوز الفجوة الهيكلية 15% من المستوى المستهدَف. و يرخِّص مجلس المحافظين لرئيس الصندوق ويفوِّضه سلطة تعديل المستوى المستهدَف المحدَّد في الفقرة ثانيا – 3 (ب) من قرار تجديد الموارد في نهاية فترة الستة أشهر لإنشاء أصوات جديدة كما هو محدَّد في الفقرة ثانيا – 4 (ب) من القرار بحيث يمثل مجموع قيمة التعهُّدات المسلَّمة في ذلك التاريخ 85% من المستوى المستهدَف المعدَّل. وإذا لَزِم إجراء ذلك التعديل، يقوم الرئيس فوراً بإبلاغ المحافظين بالمستوى المستهدَف الجديد وتعدَّل وفقاً لذلك الفقرة ثانيا – 3 (ب) من قرار تجديد الموارد".

205 - **اعتُمد القرار 141/د-29 الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق على هذا الأساس.**

206 - **رئيس الجلسة**، ردَّاً على طلبات التوضيح من اثنين من الممثلين، أوضح أن الهدف من النص الذي قرأه لتوّه والذي سيوزَّع (الوثيقة GC 29/INF.12) وسيدمَج في المحضر الموجز، هو التوفيق بين ما أعرب عنه عدد من الممثلين أثناء النقاش من رغبة في الحفاظ على المستوى البالغ 800 مليون دولار أمريكي لتجديد الموارد، والاعتراف بما يساور الممثلين الآخرين من قلق إزاء قصور الصندوق إلى حدٍ ما حالياً عن بلوغ المستوى المستهدَف، وضمان ألا يزيد الرقم النهائي المستهدف عن 15% من التعهُّدات المقدَّمة وقت استكمال تجديد الموارد. وأعرب عن تهنئته للدول الأعضاء في هيئة المشاورات على ما أبدته من تفانٍ وشمول في أدائها لمهمتها. وقال إنه بفضل جهودها المخلصة تم الانتهاء من مفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق بنجاح في أقل من عام.

القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2004 (البند 9 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 29/L.5 و GC 29/INF.9)

207 - **رئيس الجلسة**، قال إن المجلس التنفيذي استعرض القوائم المالية المراجعة لعام 2004 في دورته الرابعة والثمانين المعقودة في أبريل/نيسان 2005 وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين لإقرارها.

208 - **السيدة كنوبف** (مساعدة الرئيس، دائرة المالية والإدارة)، قالت إن القوائم المالية تشمل بيانات موحَّدة عن الصندوق والهيئات التي لها صلة مباشرة بأنشطة الصندوق الرئيسية، بما في ذلك الأموال المتمِّمة. وقالت إن عائد الفوائد ورسوم الخدمة على القروض بلغ 48 مليون دولار أمريكي في عام 2004 مقارنة بالمكاسب المحقَّقة في عام 2003 وقدرها 47.1 مليون دولار أمريكي. وبلغ العائد الإجمالي من النقدية واستثمارات الصندوق 115.2 مليون دولار

أمريكي في عام 2004 مقارنة بما مجموعه 113.5 مليون دولار أمريكي في عام 2003. وبلغت الرسوم المباشرة على عائد الاستثمار 6.6 مليون دولار أمريكي؛ وبلغت الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004 ما قيمته 57 مليون دولار أمريكي، وقيمة اعتماد تمويل تجهيز البرامج 27.3 مليون دولار أمريكي، وبرنامج التغيير الاستراتيجي 4.4 مليون دولار أمريكي، والمصادر الأخرى، وعلى رأسها مدفوعات السداد للحكومة المضيفة، 8.8 مليون دولار أمريكي. ويشارك الصندوق منذ عام 1997 في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وخلال عام 2004، تحمّل الصندوق نفقات بلغت 1.6 مليون دولار أمريكي، وهي تمثّل العجز بين مجموع التكاليف المتراكمة لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك الفائدة المتوقعة في المستقبل، وبين مجموع المبالغ التراكمية المتاحة بعد حساب آثار إعادة التقييم.

209 - وقالت إن المراجع الخارجي يقوم حالياً بفحص القوائم المالية لعام 2005، وتتضمَّن الوثيقة GC 29/INF.9 معلومات عن أبرز الأرقام المتعلقة بعام 2005. وتشير النتائج الأولية إلى أن إجمالي عائد الاستثمارات قبل نفقات الاستثمار المباشرة في عام 2005 بلغ قرابة 71.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 115.2 مليون دولار أمريكي في عام 2004، وهو ما يمثل معدَّل عائد صافي على حافظة الاستثمار بنسبة 2.95%. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، بلغت القيمة السوقية لحافظة الاستثمار 2.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 2.6 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة، ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى الأثر السلبي لسعر الصرف. وتحسَّن نسبياً وضع المساهمات المتأخرة السداد مقارنة بالوضع الذي كانت عليه في نهاية عام 2004. وبلغت مدفوعات سداد أصول القروض 157.5 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بمبلغ 171.7 مليون دولار أمريكي في عام 2004، في حين بلغت مصروفات القروض والمنح 365.7 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بمبلغ 331.5 مليون دولار أمريكي في عام 2004.

210 - ومضت قائلة إن تعديل إحدى المعايير المحاسبية المرجعية يتطلب من الصندوق إعادة حساب قروضه وبعض المبالغ المطلوبة والالتزامات المعيَّنة ذات القيمة العادلة في قوائمه المالية لعام 2005. وسوف يسفر هذا التغيير عن خفض كبير في مجموع قيمة أصول الميزانية وخفض مجموع الإيرادات بالنسبة للنفقات. وبالنظر إلى أن الاستناد إلى القيمة الاسمية يعبِّر بطريقة أفضل عن أعمال الصندوق فسوف يتم تمثيل البيانات على أساس القيمة العادلة والقيمة الاسمية على السواء. وسوف تستعرض لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية لعام 2005 في أبريل/نيسان 2006 لعرضها على المجلس التنفيذي في نفس الشهر.

211 - **رئيس الجلسة**، دعا مجلس المحافظين إلى إقرار القوائم المالية التي تبيِّن المركز المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 ونتائج عملياته في السنة المنتهية في ذلك التاريخ على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء بالوثيقة GC9/L.5 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

212 - **تقرر ذلك.**

الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006 (البند 10 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 29/L.6)

213 - **رئيس الجلسة**، قال إن المجلس التنفيذي استعرض في دورته السادسة والثمانين الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين لإقرارهما.

214 - **السيدة كنوبف** (مساعدة رئيس الصندوق، دائرة المالية والإدارة)، قالت إن المجلس التنفيذي أقر في دورته السادسة والثمانين برنامج العمل لعام 2006 بما قيمته 379.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 550 مليون دولار أمريكي، ويشمل نحو 32 مشروعاً مُزمعاً. وقالت إن هذا المستوى الذي يمثل زيادة بنسبة 10% على مستوى عام 2005 سيعاد النظر فيه في كل دورة من دورات المجلس بغرض تعديله على ضوء الموارد المتاحة

في عام 2006. كما وافق المجلس التنفيذي على اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2006 بمبلغ 30.4 مليون دولار أمريكي.

215 - واستعرض المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2006، والتي اقترح أن تكون بمستوى 61.1 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى 000 400 دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة. ويعبِّر الرقم المقترَح عن المبلغ الذي وافق المجلس التنفيذي على توصية مجلس المحافظين باعتماده. وهذا الرقم الذي تم التوصّل إليه أثناء دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2005 يختلف عن الرقم الأصلي المقترَح للصندوق. ولذلك فإن ذلك يقابله تغيير في التفاصيل المؤيدة الواردة في الوثيقة GC 29/L.6 مقارنة بالتفاصيل الواردة في الميزانية الأصلية المقترحة على المجلس التنفيذي. كما استعرض المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية لمكتب التقييم والتي اقتُرحَت عند مستوى 4.79 مليون دولار أمريكي. وتم احتساب الميزانيتين على أساس أن سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي هو 0.819.

216 - وفي سياق استعراض المجلس التنفيذي لبرنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية الإدارية للصندوق، تم الاتفاق على أن يحافظ الصندوق على النسبة بين التكاليف الإدارية (بما في ذلك اعتماد تمويل تجهيز البرامج) وبرنامج العمل عند مستوى 17.1% الذي كان متوقعاً لعام 2005.

217 - وقد أُعدَت الميزانيتان الإداريتان لعام 2006 باستخدام سعر صرف مقداره 0.819، في حين أن سعر الصرف السائد في 8 فبراير/شباط 2006 كان 0.836، أي ما يمثل فرقاً بنسبة 2.1%. ولم يتجسد هذا الفرق مادياً ومن ثم أوصي مجلس المحافظين باعتماد الميزانيتين الإداريتين للصندوق ومكتب التقييم بمستوى 61.1 مليون دولار أمريكي زائد 000 400 دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة و 4.79 مليون دولار أمريكي على التوالي.

218 - **السيد لافيتزاري** (مدير مكتب التقييم)، قال إن مكتب التقييم أعد برنامج عمله وميزانيته الثالثة وفقاً لأحكام سياسة التقييم في الصندوق. وناقش المجلس التنفيذي برنامج العمل لعام 2006 في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2005 ووافق على أن يوصي مجلس المحافظين باعتماد الميزانية. وقال إن استعراض برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم نوقش مع المجلس في سبتمر/أيلول 2005. وقام مكتب التقييم بعد ذلك بإعداد مسوَّدة اقتراح برنامج العمل والميزانية التي نوقشت في دورة للجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وبناء على تعليقات وتوجيهات المجلس التنفيذي ولجنة التقييم، قام مكتب التقييم بإعداد اقتراحه النهائي بشأن برنامج عمله وميزانيته لعام 2006 الذي نوقش مع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ووافق المجلس التنفيذي على عرضه على مجلس المحافظين في ديسمبر/كانون الأول 2005. وأُجريت حتى الآن ستة اجتماعات مع الهيئتين الرئاسيتين لمناقشة برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم.

219 - ومضى قائلاً إن مكتب التقييم حدَّد لنفسه أربع أولويات لعام 2006، هي إجراء عمليات تقييم على مستوى المؤسسة لبرامج قطرية ومشروعات مختارة؛ وإجراء أعمال تقييم محدَّدة تقتضيها سياسة التقييم لعرضها على المجلس التنفيذي ولجنة التقييم؛ والمضي في تطوير منهجيته ومواصلة توسيع نطاق عمليات التقييم وإرساء الشراكات.

220 - وفيما يتعلق بالأولوية الأولى، شدَّد مدير مكتب التقييم على أنه بالنسبة لأنشطة التقييم الواردة في الملحق الخامس عشر من الوثيقة GC 29/L.6، سيقوم مكتب التقييم باستكمال التقييم على مستوى المؤسسة لسياسة التمويل الريفي في الصندوق وسيبدأ في إجراء تقييم مماثل للبرنامج التجريبي للحضور الميداني. كما سيجري المكتب تقييمين

للاستراتيجية الإقليمية في شعبة آسيا والمحيط الهادي، وشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وكذلك إجراء عمليات تقييم لخمسة برامج قطرية وعشرة مشروعات.

221 - وفيما يتعلق بالأولوية الثانية، قال إن مكتب التقييم أعد تقريره السنوي الرابع عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وبرنامج العمل والميزانية لعام 2007. وعلى غرار السنوات السابقة، سيقوم مكتب التقييم بإعداد تعليقات على التقرير الخاص بأداء الحافظة وتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وأي اقتراحات سياساتية ذات صلة. ووفقاً لاختصاصاته ونظامه الداخلي فإنه سينظّم كذلك أربع دورات عادية للجنة التقييم.

222 - وفيما يتعلق بالأولوية الثالثة، سينفِّذ مكتب التقييم منهجياته المعزَّزة في تقييم المشروعات والبرامج القطرية وسيواصل مساندة تعزيز قدرات ونُظم التقييم الذاتي في دائرة إدارة البرامج. وفيما يتعلق بنطاق التقييم والشراكة، سلَّط مدير مكتب التقييم الضوء على جهود مكتب التقييم الرامية إلى نشر استنتاجات التقييم على جميع الشركاء مع التركيز بشكل خاص على الشركاء في البلدان النامية.

223 - وأخيراً، فإن الملحق الرابع عشر للوثيقة GC 29/L.6 يتضمَّن الميزانية المقترحَة لمكتب التقييم بحسب نوع النفقات وبحسب النشاط. وقال إن مكتب التقييم سيتطلب في عام 2006 نفس عدد الموظفين الذي كان مطلوبا في عام 2005 ونفس الموارد المالية التي تبلغ زهاء 4.79 مليون دولار أمريكي.

224 - **رئيس الجلسة**، قال إن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أعرب عن رغبته في تسجيل تصويت بلاده سلباً على الميزانية الإدارية للصندوق.

225 - **اعتمد القرار 142/د-29 الخاص بالميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006.**

تقرير عن استجابة الصندوق لأزمة أنفلونزا الطيور

226 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، قدم لمحة عامة عن خلفية الأزمة المتفاقمة لأنفلونزا الطيور والحالة الراهنة في جميع أنحاء العالم، وقال إن الكثير من البلدان المتضررة أو المعرَّضة للخطر تتسع فيها صناعة الدواجن بوتيرة سريعة كما يعيش فيها أعداد كبيرة وكثيفة من السكان. وسوف يسفر تفشّي أنفلونزا الطيور في البلدان الفقيرة غير المصابة بالوباء، حيث البنية الأساسية البيطرية محدودة، إلى نتائج مدمِّرة لا سيما بين المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد. وشملت المبادرات الوطنية والدولية الكثيرة التي اتخذت بالفعل استراتيجية عالمية أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بهدف اتخاذ تدابير الوقاية والمكافحة الفورية والقصيرة الأجل، والمتوسطة والطويلة الأجل. وفي يناير/كانون الثاني 2006، شاركت السلطات الصينية في رعاية المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات من أجل التصدي لأنفلونزا الطيور والبشر والذي تم خلاله التعهُّد بما يزيد على 1.9 مليار دولار أمريكي لإطار عمل التمويل متعدِّد الجهات المانحة الذي سيتولى إدارته البنك الدولي. واستُهلت برامج وحملات للتطعيم في فييت نام والصين إلى جانب حملة لمراقبة الأنشطة في جميع أنحاء تايلند. وشملت العناصر الرئيسية للاستراتيجية العالمية تعزيز تدابير المكافحة، وتحسين نُظم المعلومات والتأهب للطوارئ، وإعادة تنظيم قطاع الدواجن، والرقابة على نقل الدواجن وتداولها، والتعويضات، وتقديم الائتمانات، والتوعية العامة والتثقيف.

227 - والواقع أن صناعة الدواجن الآخذة في الاتساع تساهم في سُبل المعيشة المستدامة والأمن الغذائي الأُسري لأكثر من 600 مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالنظر إلى أن النساء يشكِّلن أغلبية أصحاب الدواجن ونسبة كبيرة من المستفيدين من الائتمانات الصغيرة فقد تضررن من الأزمة بشكل غير متناسب. وأسفر بالفعل تفشّي المرض في

مناطق جنوب شرق آسيا عن عواقب وخيمة على الزراعة وعلى الأخص المزارعين الفقراء الذين يعتمدون على تربية أسراب صغيرة من الدواجن في الأفنية الخلفية لإدرار الدخل والحصول على الغذاء. كما ينطوي تفشّي المرض وتدابير المراقبة على آثار اجتماعية واقتصادية مهمة على المناطق الريفية كما أن له تداعيات ملموسة بالنسبة لاستراتيجيات الحد من الفقر. ومثال ذلك أن التخلص من الطيور يمكن أن يوقع الكثير من مربي الدواجن في شرك الفقر مما يزيد من تهميش المزارعين الذين يرزحون بالفعل تحت وطأة الفقر ويضطر بعضهم إلى التخلي عن هذه الصناعة تماماً. وإضافة إلى ذلك، فإن مربِّي الدواجن يتحملون تكاليف مباشرة وخسائر في الدخل بسبب تدابير الصحة الحيوانية والبشرية على السواء، والوفيات التي تقع بين أفراد أسرهم، والوقاية. وباختصار، فإن التغيير الهيكلي في صناعة الدواجن بات مسألة لا مندوحة عنها.

228 - وعلى ضوء تلك الظروف، من الأساسي وضع تدابير للتخفيف من المخاطر والتعرض لها وكذلك تحقيق تغيير سلوكي من خلال تنويع النُهُج، مع التشديد على العمل التشاركي المجتمعي وحملات التوعية المجتمعية من خلال وسائل الإعلام الجماهيري. وقال إن تجنب المخاطر بدأ يؤثر بالفعل على استيعاب استراتيجيات الحدّ من الدواجن والأخذ بمستويات أعلى من التكنولوجيا الإنتاجية. والواقع أن أنفلونزا الطيور يمكن أن تنطوي على آثار واسعة على تنمية الاقتصاد الكلي، وقطاع الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، واستراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك على التجارة والاستثمار. ولذلك من الأهمية البالغة إجراء خيارات سياساتية تراعي مصالح الفقراء في إعادة هيكلة قطاع الدواجن.

229 - واستجابة لتلك الأزمة اتخذ الصندوق بالفعل عدداً من المبادرات بالشراكة مع منظمات أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، وذلك مثلا لتحديد آثار تلك الجائحة على عمله وعلى مشروعاته الجارية. كما أُخِذَت الأزمة في الحسبان عند تصميم المشروعات الجديدة واستعراض الاستراتيجيات الإقليمية. وسوف تقدَّم توجيهات إضافية حالما ينتهي المجلس التنفيذي من استعراض وثيقة سياسة الصندوق في تفادي الأزمات والإنعاش منها. وكمثال لاستجابة الصندوق فقد حصلت فييت نام على منحة قطرية صغيرة بغرض تقدير أثر تجنب المخاطر في الأسر الفقيرة على استيعاب الأنشطة الإنمائية. وسوف تُدمَج النتائج في المشروعات الجارية وستُدرَج كذلك في تجهيز المشروعات الجديدة على مستوى الصندوق.

230 - **السيد زايد** (الجماهيرية العربية الليبية)، أعرب عن شكره للأمانة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة. وقال إن الجائحة التي تجاوزت الحدود الوطنية كان لها آثار بالغة على المجتمعات المحلية الريفية، وقال إنه يأمل في أن يدعم مجلس المحافظين جهود الصندوق وأن يعزِّز إجراءاته لمكافحة تلك الجائحة. وقال إن عدد الوفيات بين البشر حتى الآن ما زال محدوداً للغاية وإن كان ينبغي بذل كل المساعي لكفالة عدم ازدياد هذا العدد. ومن المهم مساندة جميع الجهود التي يبذلها الصندوق وشركاؤه لحماية الصحة العامة، واتخاذ جميع التدابير الممكنة على المستويين المحلي والدولي، والمضي في إجراء البحوث على الصعيد الدولي، ومساندة جهود الوكالات المتخصصة في جميع أنحاء العالم، وإبقاء الجميع على علم بالتطورات.

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال، تابع)

231 - **السيد كباشي عيسى** (السودان)، قال إن حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد توقيع اتفاق السلام في السودان تسعى إلى إعادة تنظيم البلاد وتحقيق، من بين جملة أمور، تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة. وقال في ذلك السياق إنه يتطلع إلى الوفاء بالتعهُّدات التي قُطعَت في مؤتمر أوسلو للمانحين للسودان الذي عقد في أبريل/نيسان 2005. وقال إن السودان أقر مختلف السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخطط الاقتصادية للحدّ من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

وتطوير البنية الأساسية الريفية. ويجري إنشاء صناديق خاصة ومشروعات بمساعدة دولية وذلك لتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية ودعم صغار المزارعين واللاجئين والمشردين.

232 - وفي صدد القضية الرئيسية المتعلقة بتحديات الابتكار، أشار إلى أن الزراعة تمثّل الوسيلة الرئيسية لكسب العيش في السودان حيث يزاولها زهاء 75% من السكان. وتم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية للحد من الفقر الريفي وتضييق الفروق بين المناطق الريفية والحضرية بشتى الوسائل، بما في ذلك الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتوزيع الأراضي الزراعية على صغار المزارعين، وزيادة الاستثمارات في الصناعات الزراعية الريفية، وإنشاء تعاونيات للتسويق.

233 - وأثنى على نجاحات الصندوق السابقة والحالية في السودان وجهوده الرامية إلى تعزيز التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وقال إنه يتطلع إلى مزيد من التدخلات الرامية إلى تحسين سُبل المعيشة في المناطق المتضررة بالجفاف والكوارث الطبيعية. كما أعرب عن أمله في أن يوجِّه الصندوق موارده بمزيد من الفعالية نحو توسيع قاعدة المستفيدين والحفاظ على أثر المشروعات والبرامج المنفَّذة لصالح هؤلاء المستفيدين. ومن المهم كذلك إشراك المستفيدين في اختيار التكنولوجيا الملائمة. وأعلن عن تأييده لجهود الصندوق الرامية إلى تعزيز حضوره في الميدان وزيادة الحوار مع المؤسسات المحلية من أجل تعزيز دورها وفعاليتها. وقال إن السودان سيزيد من مساهمته في التجديد السابع للموارد بما نسبته 25%.

234 - **السيد الدوسري (قطر)، نائب الرئيس، تولى منصة الرئاسة.**

235 - **السيد شلغوم** (الجزائر)، أثنى على الصندوق لجهوده المتواصلة من أجل ضمان التمويل اللازم لتلبية احتياجات البلدان النامية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وقال إنه ينبغي على الصندوق أن يعزِّز دوره في تصحيح الاختلالات التي يمكن أن تنشأ، لا سيما في البلدان الأشد فقراً، بسبب الصعوبات التي يواجهها السياق الاقتصادي الدولي جرَّاء عولمة التجارة والاقتصاد. وقال إن برنامج الجزائر الطموح لمساندة الإنعاش الاقتصادي والذي دخل الآن مرحلته الثانية، يضفي أهمية عظيمة على التنمية الزراعية والريفية. وقال إن النتائج الأوّلية مشجِّعة. وأعرب عن شكره للصندوق على ما قدمه من مساهمة في شكل قروض لستة مشروعات للتنمية الريفية والزراعية. وأشار إلى أن التصحّر يشكل أحد الأسباب الرئيسية للفقر في كثير من البلدان، لا سيما في أفريقيا، وأعرب عن ترحيبه باختيار الصندوق لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر.

236 - وأضاف قائلاً إن من الحيوي للصندوق أن تتوفر لديه الموارد الكافية لتحقيق مهامه المتعددة، ومن هنا كانت الأهمية المحورية للتجديد السابع للموارد من أجل مواصلة أنشطة الصندوق. وتتطلب تحديات استئصال الجوع ومكافحة الفقر تضامناً حقيقياً من جانب المجتمع الدولي، وشراكة فعَّالة مع الحكومات والمجتمع المدني، وتعاونا وثيقاً مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة. وقال إن الجزائر تعيد تأكيد التزامها بتقديم مساهمتها بالكامل في ذلك الجهد المشترك من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

237 - **السيد أندينو سالازار** (السلفادور)، قال إن وفد بلاده يؤيد البيان الذي أُلقي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويوافق بشكل خاص على الرأي القائل بأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ربما ينطوي على آثار غير مرغوبة، خاصة على البلدان الصغيرة، مثل السلفادور. ولذلك ينبغي بحث هذا النظام للتحقق من التزامه بأهداف الصندوق. وقال إن وفد بلاده يشعر كذلك بالقلق إزاء خفض الموارد المخصصة لإقليم أمريكا اللاتينية

والكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محافظ أسبانيا كان محقاً في لفت الانتباه إلى أهمية الحد من الفقر حيثما وُجد. ومن الحيوي استعراض نظام التصويت وأداء وعضوية الهيئتين الرئاسيتين بغرض تعزيز الديمقراطية والشفافية.

238 - ومضى قائلاً إن السلفادور قد أنشأت برنامج "فرص"، وذلك للمساعدة على تحسين جودة حياة آلاف الأسر في إطار جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذا البرنامج يركِّز على شبكة التضامن من أجل الحد من الفقر وتنمية المشروعات الصغيرة واتخاذ التدابير الصحية وإنشاء برنامج للشباب. وانخفضت نسبة السكان الذين يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع بنسبة 18% فيما بين عامي 1991 و 2004. واكتسب اقتصاد البلد قوة هائلة في عام 2005 وذلك بالدرجة الأولى بفضل تحقيق تحسينات بنسبة 5.8% في القطاع الزراعي والزراعي الصناعي وكذلك بفضل التدابير التي اتخذت للنهوض بقدرة المزارعين على المنافسة ورفع مستوى دخلهم. وسوف تستثمر الحكومة 2.5 مليون دولار أمريكي، أي ضعف المبلغ الذي كان مستثمراً في عام 2005، في إطار برنامج "تعزيز الإنتاجية الزراعية" لصالح 000 100 من المنتجين. وقدَّم الصندوق مساهمة بالغة الأهمية لجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق أهدافها في الحد من الفقر الريفي. ويجري تنفيذ ثلاثة مشروعات بتمويل من الصندوق، وتمت الموافقة في أبريل/نيسان 2005 على مشروع رابع لتنمية المنطقة الشرقية من البلد. وتعلِّق السلفادور أهمية خاصة على تمكين نساء الريف. وقال إن حكومة بلاده طلبت من الصندوق مواصلة تعزيز تعاونه مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

239 - **السيد هوفمان** (ألمانيا)، قال إن المؤتمرات التي عُقدت والقرارات التي اتُخذت في عام 2005 دفعت عجلة التعاون الإنمائي، وإن كان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب جهوداً متجددة. وقال إن الحد من الفقر كان موضع إهمال خلال العقود السابقة، ولكن يبدو أن ذلك الاتجاه يتخذ حاليا مسارا عكسيا، مما يمهد الطريق أمام الصندوق للسعي إلى اتخاذ تدابير مبتكرة مع الجهات المانحة الثنائية والبنك الدولي والمصارف الإقليمية. ويجب أن يعلِن الصندوق باستمرار عن ميزته النسبية بالنظر إلى التحديات المتزايدة من الجهات الفاعلة الأخرى التي ترغب في الاشتراك بدور أوثق في التنمية الريفية. ويجب أن ينجح الصندوق في تحديد الاتجاهات من أجل إقناع هذه الجهات الفاعلة الأخرى وبلدانها الشريكة بتكرار نماذج الصندوق.

240 - وبطبيعة الحال فإن الجهات الرائدة تجازف بالتعرّض لدرجة من الإخفاق، وينبغي أن يتحلى الصندوق بالصراحة في تقاسم أي خبرة سلبية مع الدول الأعضاء حتى يستفيد الصندوق والجهات المانحة الدولية على السواء من الدروس ذات الصلة. ومن المؤكد أنه ينبغي تشجيع مدراء الصندوق على التجريب وربما ينبغي تمويل مزيد من المشروعات المبتكرة بأموال المنح على الرغم من أنه يجب ألا يغيب عن الحسبان الأثر المحتمل لذلك على قدرة الصندوق على إعادة التمويل. وتبدي إدارة الصندوق تفهُّماً للأفكار الجديدة، وعلى ضوء التقييم الخارجي المستقل، فإن الصندوق يواجه تحديات الإصلاح الأساسي. وليس ثمة في الواقع أي بديل عن الإصلاح حتى يجد الصندوق مكاناً له في هيكل المعونة الجديد. وبالنسبة لمنظمة صغيرة مثل الصندوق فإن المستقبل يكمن في إرساء شراكات لعمليات وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. وقد حققت مفاوضات التجديد السابع للموارد نتائج معقولة على الرغم من أن الرقم المستهدَف كان أقل مما يبتغيه الصندوق. ومن شأن إثبات نجاح الصندوق بعد إصلاحه أن يحقق أثراً إيجابياً على عمليات تجديد الموارد في المستقبل.

241 - وقال إن وفد بلاده لا يمكنه أن يفهم السبب وراء عدم نجاح الصندوق حتى الآن في تقاسم الأعباء بشكل منصف بين بلدان القائمة ألف وبلدان القائمة باء في وقت يمكن فيه للبلدان المصدِّرة للنفط توجيه بعض أرباحها الهائلة لمساعدة فقراء الريف من خلال آليات مبتكرة على غرار ما حدث في حقبة السبعينات. وإضافة إلى ذلك فإنه بالنظر إلى أن

الارتفاع الحالي في أسعار النفط يقابل أي فوائد متحققة للبلدان المدينة في إطار مبادرة تخفيف الديون فإنه ينبغي اتخاذ بعض الترتيبات التعويضية. ولذلك فقد ناشد جميع الدول الأعضاء بمنح الصندوق التأييد المطلوب.

242 - **السيد توفاري دى تيريزا** (المكسيك)، قال إن عملية التقييم التي ستجري في المكسيك في مارس/آذار ستشمل مائدة مستديرة للعمل على وضع وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة وتأمل المكسيك في إطارها تعزيز تعاونها مع الصندوق وزيادة حضوره في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولا يقلل ذلك بأي حال من الأحوال من المساعدة التي يتعين على الصندوق تقديمها إلى البلدان النامية الأفقر خاصة في أفريقيا وذلك لأن المكسيك تعتقد بأن التعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمكافحة الفقر الريفي. ويعني ذلك الجمع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بحيث يكون الفقر الريفي محور الأنشطة الوطنية والدولية. ويجب على جميع البلدان اتخاذ تدابير ملموسة وتنسيق أعمالها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والالتزام بتوافق آراء مونتيري، وتحث المكسيك الصندوق لمساندة تلك الجهود.

243 - ويجب أن يتسق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مع أهداف الصندوق، ويجب تقييم تشغيل هذا النظام بشكل سليم قبل الموافقة على إدخال أي تغييرات على صيغته، وهو ما ينبغي أن يتم على أساسٍ تجريبيٍ محض خلال فترات تستغرق عامين. والغرض من ذلك هو أن تتمكن جميع البلدان من الحصول على الدعم من الصندوق. ويجب أن يشرح الصندوق بوضوح مفهومه لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لأن الصندوق، على خلاف المؤسسات الأخرى، يطبِّق هذا النظام على جميع قروضه ومنحه بدون أن يأخذ في الاعتبار شروط تقديم تلك القروض والمنح. ويجب ألاّ يُسمح لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بأن يشكل عقبة، وينبغي عدم إغفال إمكانية استبقاء المخصصات الإقليمية في إطار هذا النظام لأن الغرض من تلك المخصصات هو إتاحة الفرصة لجميع سكان الريف في كافة أنحاء العالم لتحسين مستوى معيشتهم.

244 - وقال إن المكسيك تعتزم في يونيو/حزيران 2006 أن تودع مليون دولار أمريكي لكي تسدِّد بالكامل مساهمتها في التجديد السادس للموارد، وقد تعهَّدت بمساهمة قدرها 3 ملايين دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد. وتحث المكسيك جميع البلدان للوفاء بالتزاماتها في التجديد السادس للموارد وتقديم وثائق مساهماتها في إطار التجديد السابع للموارد.

245 - **السيد حفني** (مصر)، قال إنه يرحّب بإقرار خطة العمل لتحسين الفعالية الإنمائية للصندوق، لا سيما هدف الحفاظ على زيادة سنوية مقدارها 10% خلال فترة التجديد السابع للموارد. وقال إنه يؤيد التعليقات التي طُرحت بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي ينبغي أن يظل مرتبطاً بالأهداف الأساسية للصندوق. وأعرب عن أمله كذلك في ألاّ يؤثر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المخصصات الإجمالية للموارد الموجَّهة للقارة الأفريقية.

246 - وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الصندوق والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة الآن هو خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف. وما لم يتغيَّر هذا الوضع فلن يكون في وسع القارة الأفريقية تحقيق ذلك الهدف الإنمائي للألفية. وفي حين ينبغي وضع سياسات محلية لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين ظروف السوق فإن تلك السياسات لن تؤتي أُكلها بدون تمويل دولي للمشروعات الزراعية، وتبادل المعلومات، والتنسيق في المحافل الدولية، لا سيما منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية قد أخفق في تحقيق توقُّعات البلدان النامية. وعلى الرغم من مختلف التسهيلات التي تقدمها البلدان النامية لصغار

المزارعين فإن مجموعة التدابير الإنمائية تقوم على أساس الربح والخسارة وليس على أساس المشاركة والتعاون كما كان مأمولاً.

247 - وقال إن للصندوق دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق زيادة وتعزيز قدراته على الابتكار بما يتماشى مع قدرات البلدان النامية، وسلط الضوء في ذلك السياق على مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعاد التأكيد على أهمية تحديد أولويات المشروعات التي قد تموّل جزئياً من الصندوق أو من خلال مخطط مبادلة الديون من أجل التنمية التي استفادت منها مصر استفادة هائلة في سياق مشروع التنمية الريفية الذي أُنشئ في إطار المبادرة الإيطالية المصرية لمبادلة الديون من أجل التنمية. وفي حالة مبادرة حوض النيل، فإنه يأمل أن يضطلع الصندوق بدور مشابه لدوره في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر.

248 - **السيد دوغرا** (الهند)، أعرب عن ارتياحه لتركيز الدورة على الابتكار والتحديات التي تواجه فقراء الريف وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم يتمثل في التصدي بفعالية للأهداف الإنمائية للألفية، وأعرب عن ترحيبه بجهود الصندوق في المساهمة في تحقيق ذلك الهدف في غضون إطار زمني مبكر. وقال إن الهند ترى أن التقدّم والازدهار لا يمكنهما تحقيق أثر حقيقي فعّال إلا بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، ويجب أن تصل فوائد التقدُّم إلى فقراء الريف لكي يشاركوا على قدم المساواة في التنمية. ويتمثل أحد الابتكارات المؤسسية في الهند في أنه في إطار التشريع الذي تم وضعه مؤخراً بات إلزاميا على حكومات الولايات ووكالاتها المنفِّذة كفالة حصول كل أسرة في المناطق الريفية على فرصة للعمل اليدوي المأجور الذي لا يتطلب مهارة لمدة لا تقل عن 100 يوماً سنوياً، وبات في وسع الرجال والنساء الآن طلب العمل من خلال المجالس القروية المنتخبة ديمقراطياً. وأما استراتيجية الحد من الفقر وحدها فليست كافية ما لم يساندها الحق في الوصول إلى المعلومات، وقد قامت الحكومة الهندية مؤخراً بتمرير تشريع لكفالة حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات من جميع مستويات الحكومة وذلك بغرض زيادة الشفافية وتمكين المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

249 - وقال إن الهند مسرورة لأنه بات في وسعها مرة أخرى زيادة مساهمتها في التجديد الأخير للموارد وتأمل في تحقيق المستوى المستهدَف للتجديد السابع للموارد. وقال إن بعض الدول الأعضاء يساورها قلق بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأعرب عن ثقته في التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تعديل الصيغة وذلك من خلال التشاور والعمل النشط من جانب أعضاء المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق ببرنامج الموظفين المهنيين المزاملين الذي يتسم بقيمة كبيرة للبلدان الصغيرة، ينبغي إيجاد ترتيبات مقبولة لتمويله. وفيما يتعلق بهيكل تسيير الصندوق سيلزم إجراء مشاورات واسعة قبل إجراء أي تغييرات. وقد أدّى الهيكل الحالي غرضه تماماً بالنسبة للصندوق ويلزم إصلاحه من أجل المستقبل. وسوف تساند الهند الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة لبحث المسألة.

250 - **السيد بوكوبي** (غابون)، قال إن القطاع الزراعي والريفي في اقتصاد بلاده فقد بعض أهميته مؤخراً ولكنه بات الآن يشكّل أولوية للحكومة بسبب تفاقم الفقر. واتُخذت عدة تدابير خلال منتدى وطني عُقد في مايو/أيار 2005 وكان على رأس تلك التدابير وضع سياسة جديدة للتنمية الريفية والزراعية الرعوية، وسن قانون بشأن السياسة الزراعية، ووضع مدوّنة للاستثمار، وإصدار مرسوم لإعادة تنظيم الوزارة التي تتعامل مع التنمية الزراعية والريفية، ووضع خطة عمل خمسية للفترة 2006-2010. وفي ديسمبر/كانون الأول 2005، أقرّت الحكومة وثيقة تتعلق بالنمو

واستراتيجيات الحد من الفقر التي تشكِّل منذ ذلك الوقت فصاعداً النقطة المرجعية الوحيدة لسياسات التنمية الوطنية وتدخلات الشراكة. وتتماشى الآن مبادرات غابون تماماً مع السياسة الزراعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

251 - وقال إن الصندوق بدأ في عام 2005 استراتيجية للتدخل مدتها ثلاث سنوات وذلك بتعزيز قدرات المديرية الوطنية لمشروعات الصندوق وإطلاق أنشطة لتمهيد الطريق أمام وضع أول مشروع استثماري. وبفضل التعاون بين غابون ومختلف شركائها في التنمية ستكفل تلك المبادرات الأمن الغذائي وستحسّن مساعدة القطاع الزراعي في الأداء الاقتصادي للدولة وستحد من الفقر. وقال إن غابون التمست دعماً أكبر من الصندوق لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها. وتفي غابون عموماً بالتزاماتها في إطار تجديد الموارد وسوف تقدِّم مساهمة كبيرة في التجديد السابع للموارد، وأما المبلغ الدقيق الذي ستساهم به غابون فهو مرهون بأداء المتأخرات وسيتم الإعلان عنه في حينه. وغابون، شأنها شأن البلدان الأخرى، تتوقع من الصندوق أداء دوره الكامل في مساعدة فقراء الريف الذين يحتاجون إلى الابتكارات من أجل تحسين إنتاجهم ومبيعاتهم. ويعاني فقراء الريف اللامبالاة من مجتمع استهلاكي يتسم بتباعد الدولة والافتقار إلى الاهتمام من جانب مستثمري القطاع الخاص. وفي مواجهة تلك المعضلة يجب على الصندوق أن ينخرط في التخفيف من محنة المزارعين والحد من الفقر واستئصال الجوع.

252 - **السيد ناكامورا** (اليابان)، أشار إلى أن الحدّ من الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية والريفية يتسم بأهمية رئيسية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن نسبة المساعدة الإنمائية الخارجية التي تحصل عليها بلاده وتكرِّسها للقطاع الزراعي تمثّل أعلى مساعدة بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن بلاده أثناء اجتماع مجموعة الثماني لمؤتمر قمة 2005 شدَّدت على أهمية التنمية الزراعية في جدول الأعمال الإنمائي لأفريقيا. وتركِّز اليابان دعمها للزراعة في البلدان النامية على تسريع وتيرة زيادة الإنتاجية، وتشجيع إقامة روابط أوثق بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق، وتعزيز قدرات المنظمات الحكومية وصغار المنتجين. وهذا الدعم يشمل الاستثمار، من بين جملة أمور، في البنية الأساسية، والبحوث الزراعية، ودعم تكوين منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة. وتؤيد اليابان منذ عهد بعيد البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد في مبادرة الأرز الجديد من أجل أفريقيا، وتركِّز الآن جهودها في غينيا وأوغندا وتقوم بجمع تعليقات قيِّمة وتقدِّم فوائدها إلى البلدان المجاورة.

253 - وقال إن إمكانية إعادة الزراعة إلى جدول الأعمال الإنمائي للعالم والحاجة الماسة إلى ذلك باتت أكبر من أي وقت مضى. وتنظر اليابان إلى الصندوق، في ظل تركيزه حصرياً على التنمية الريفية، باعتباره واحداً من أهم المنظمات في جعل الزراعة القوة المحركة للنمو بالنسبة لأغلبية سكان العالم، وشاركت في رعاية حدثه الجانبي، وشدَّدت على التمكين الاقتصادي لنساء الريف خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005. وعلى الرغم من المعوِّقات المالية فإن حكومة بلاده تعهَّدت بتقديم 33 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد وهو مبلغ يزيد 10% على مساهمتها في التجديد السادس للموارد. ويتمثل التحدّي الحرج للصندوق حالياً في إثبات دوره المميَّز في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الدخل المتحقق من الزراعة بين فقراء الريف. ويستطيع الصندوق، من خلال تحسين رصد وتقييم استثماراته الزراعية، التعريف على نطاق أوسع بأثر مشروعاته ومن ثم فإن من المرجَّح زيادة وتحسين الاستثمارات الزراعية واقتراب العالم أكثر من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

254 - **السيد زايد** (الجماهيرية العربية الليبية)، قال إن بلاده، وهي عضو مؤسس للصندوق، ما زالت تسعى إلى تحقيق أهداف الصندوق على الرغم من الآثار السلبية للعقوبات السابقة على مشروعاته الإنمائية، بما في ذلك المشروعات

المرتبطة بالزراعة وإنتاج الأغذية، وعلى مستويات الدخل. وقال إن الصندوق يضطلع بدور متزايد دوماً في إعداد برامج جديدة بغرض استئصال الفقر الذي بات يشكّل الآن سبباً رئيسياً للقلق العالمي، لا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية.

255 - وقال إن أنفلونزا الطيور تشكّل خطراً متزايداً، لا سيما في البلدان الفقيرة التي لا تتوفر لها الوسائل أو التكنولوجيا للتصدي للمشكلة، وهو خطر ينطوي على عواقب وخيمة على الصحة والاقتصادات العالمية والمحلية. وقال إن أشد الأضرار تصيب المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة محدودة الدخل. ولذلك ينبغي معالجة الوضع باعتباره حالة طوارئ قبل أن تتفاقم أكثر، وينبغي مساندة الصندوق تماماً في جهوده في هذا الصدد.

256 - ويشكِّل التصحُّر مشكلة جسيمة في مختلف أقاليم أفريقيا وآسيا. وفي هذا الصدد، فإن الآلية العالمية التي يستضيفها الصندوق اتخذت خطوات تحظى بتقدير كبير في مكافحة انتشار الجائحة وذلك مثلاً من خلال نقل التكنولوجيا إلى البلدان المتضررة. وقال إن ذلك نفسه ينطبق في حالة غزو الجراد الذي ابتليت به بعض تلك البلدان. وباختصار، فإن الدعم المقدَّم لأفريقيا لتحقيق الاستخدام الأمثل لثرواتها من الموارد الزراعية والمائية يتسم بأهمية أساسية في تحقيق ازدهار واستقرار من يعانون مشاكل الفقر والتصحر والجفاف.

257 - **السيد ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) يستأنف رئاسة الجلسة.**

258 - **السيد مخلص الرحمن** (بنغلاديش)، قال إنه يجب اتخاذ خطوات فورية لمساعدة النسبة الكبيرة من سكان العالم الذين ما زالوا يرزحون تحت وطأة الفاقة لجني فوائد العولمة. وقال إن بنغلاديش نفسها تبذل جميع الجهود الممكنة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، قال إنه يثني على الصندوق لخطة عمله. وقال إن تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل ستتيح للصندوق فرصاً أرحب لتحقيق مهمته. وأعرب عن أمله في أن تتمخض المناقشة الجارية حول مسائل التسيير وتخصيص الموارد عن نتائج مثمرة.

259 - وقال إن الغرض من استراتيجية بنغلاديش للحد من الفقر هو كفالة تحسين فرص المزارعين في الوصول إلى الأسواق وتعزيز أنشطة الإنتاج وتنمية البنية الأساسية وصيانتها. وقال إن الأهمية معلَّقة على التعليم، لا سيما تعليم البنات، وتمكين النساء، والملكية المحلية للبرامج، والتخطيط التشاركي. واتُخذت إجراءات لتحسين صحة السكان وحماية البيئة. وتلتزم الحكومة بتحسين التسيير وكفالة المساءلة، لا سيما من خلال التدابير المرتبطة بالقانون والنظام، والإطار التنظيمي، ومنع الفساد.

260 - وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، فقد تحقق تقدُّم جدير بالثناء في الحد من الفقر، وتم بلوغ اثنتين من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، هما الوصول إلى مياه الشرب النقية، وإزالة الفوارق بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية. وأثبت برنامج للائتمانات الصغيرة أنه أداة فعَّالة في مكافحة الفقر. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن بنغلاديش قد ارتقت إلى مجموعة البلدان التي تتمتع بمستوى متوسط من التنمية البشرية. وتحظى مساهمة الصندوق في التنمية في بلاده بالإعجاب في كثير من المجالات، لا سيما التمويل الصغير، وتربية المائيات، والإرشاد الزراعي، والبنية الأساسية الريفية، وتنويع المحاصيل. ومما يزيد من دواعي الأسف ما شهدته السنوات الأخيرة من انخفاض في القروض والبرامج.

261 - **السيد بيستا** (نيبال)، قال إن وتيرة التقدُّم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت بطيئة بدرجة مخيِّبة للآمال، ومما يدعو إلى السخرية أن ذلك يقع في عالم لديه من القدرات ما يكفي لإطعام كل سكانه، وهو عالم أكدّ مراراً التزامه بذلك. والعقبة التي تعترض سبيل إحراز ذلك التقدُّم هو الإخفاق في وضع نظام دولي عادل. وعلى ضوء

تلك الخلفية فإن نتائج القمة العالمية للأمم المتحدة واجتماع غيلين إيجلز لمجموعة الثماني الذي عُقد في عام 2005 تلقى أشد الترحيب، لأنها تعترف بالحاجة إلى العمل على وجه السرعة. وتحث نيبال البلدان المتقدمة على الاجتهاد في محاولة بلوغ الغايات الإنمائية واختتام جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن.

262 - وقال إن الخطة الخمسية الجارية التي وضعتها بلاده والتي لا تقل من حيث جوهرها عن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية في هدفها الأساسي الرامي إلى الحد من الفقر والاعتراف بالقطاع الزراعي كقوة محركة للنمو. وانخفض الفقر بنسبة 11% فيما بين عامي 1966 و 2004، ولكن ما زال يتعيّن بذل المزيد من الجهود. بيد أنه كان على الحكومة، بسبب الأنشطة الإرهابية، تحويل الموارد إلى الأولوية الحيوية المتمثلة في استعادة السلام، ويشمل ذلك مساعدة ضحايا الإرهاب والمشردين داخليا وإعادة بناء البنية الأساسية. وقال إن تكلفة تنفيذ عناصر مكافحة الفقر والعناصر الزراعية في برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلاده تجاوزت كثيراً مخصصات الميزانية الحالية، ولذلك فإنها في حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم الذي تحصل عليه من شركاء التنمية.

263 - وقال إنه بناء على ذلك فإن وفد بلاده يسعده أن يعلَم أن الصندوق يقوم بتحديث استراتيجيته القطرية للحد من الفقر الريفي في نيبال ويأمل في أن يركِّز اهتماماً كافياً على الإنتاج مرتفع القيمة، وإضافة القيمة، والتسويق. كما يسعد وفد بلاده أن يلاحظ الموافقة مؤخراً على برنامج تجريبي لتحسين سُبُل المعيشة في المنطقة الغربية الوسطى من نيبال التي تتماشى مع نهج تنمية الممر الشمالي الجنوبي. وتلقى الصندوق طلباً للعمل مع حكومة ملك نيبال لتكرار وتوسيع ذلك النهج على نطاق أوسع عند إنجاز البرنامج التجريبي.

264 - **السيد مخلص الرحمن (بنغلاديش)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.**

265 - **السيد توفينغا** (كيريباتي)، قال إن حكومة وشعب كيريباتي يعربان عن امتنانهما لمجلس المحافظين للسماح لكريباتي بالانضمام إلى عضوية الصندوق في الدورة الثامنة والعشرين. وأوضح السمات الجغرافية لبلاده باعتبارها مجموعة من الجزر المتناثرة التي تعاني سوء ظروف التربة والمعوِّقات الكثيرة أمام تنميتها الزراعية، وأشار إلى أن الإنتاج الزراعي منخفض بدرجة كبيرة بحيث يتعيَّن استيراد معظم الأغذية. ولذلك فإن السماح لكيريباتي بالانضمام إلى عضوية الصندوق يُعدّ خطوة مهمة صوب زيادة إنتاج الأغذية، مع التشديد في المقام الأول على المحاصيل الغذائية المحلية من أجل الحد من الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة.

266 - وقال إن كيريباتي يساورها قلق بالغ إزاء آثار تغيُّر المناخ ليس فقط على مبادرات الصندوق لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر بل وعلى الأمن الغذائي كذلك وعلى وجود البشر أنفسهم. ومن الأساسي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الصندوق، أن يتصدى لتغيُّر المناخ، لا سيما آثاره على الدول الجزرية المنخفضة الصغيرة التي تآكلت شواطئها بوتيرة مثيرة للقلق جرَّاء الارتفاع في مستوى سطح البحر، والتي ارتفعت نسبة الملوحة في مياهها الجوفية بشكل متزايد.

267 - **السيد دوانغدي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، قال إن استراتيجية النمو الوطني واستئصال الفقر في بلاده التي تُعَمَّم فيها الأهداف الإنمائية للألفية تسعى إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تعزيز النمو والتنمية والحد من الفقر بحلول عام 2020. وتم مؤخراً دمج الاستراتيجية في الخطة الخمسية الوطنية السادسة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي وضعتها الحكومة (2006–2010). ويمثِّل قطاع الزراعة والحراجة ركيزة اقتصاد البلاد حيث يمثّل ما يقرب من نصف ناتجها المحلي الإجمالي في حين أن زهاء 80% من السكان يحصلون على قوتهم من الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وأنشأت الحكومة إطاراً سياساتياً مواتيا ونُظماً قانونية لدعم تنفيذ برامج

الحد من الفقر، بما في ذلك سياسات تطبيق اللامركزية وتمكين الإدارات على مستوى المقاطعات والأقسام والقرى والمجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة مشروعات التنمية والاستثمار. وتتضمن الأولويات العامة قضايا مثل البيئة والمساواة بين الجنسين والسكان والأمن الاجتماعي وكشف مرض أنفلونزا الطيور في البلد في يناير/كانون الثاني 2004 وتم استئصال المرض في مارس/آذار 2004 بعد اتخاذ تدابير صارمة للغاية من أجل مكافحة انتشار المرض والوقاية منه. وعلى الرغم من الكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة فإن الإنتاج الزراعي سجَّل أداءً مُرضياً ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى زيادة الاستثمارات وحُسن تخطيطها.

268 - وقال إن حكومة بلاده تعرب عن بالغ تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الصندوق وأنها ترصد عن كثب ثلاثة مشروعات يجري تنفيذها بمساعدة من الصندوق. وبعد النتيجة الإيجابية لاستعراض الحافظة القطرية للصندوق، يجري حالياً تجهيز مشروعات أخرى في المقاطعات التي يتفشى فيها الفقر. وساندت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزام الصندوق بمواجهة تحديات جديدة وزيادة فعاليته الإنمائية.

269 - **السيد كاتوكا** (زامبيا)، قال إن الزراعة التي تعتمد عليها سُبل معيشة أكثر من نصف سكان بلاده، تمثّل قطاعاً ذا أولوية وقوة محركة للنمو الاقتصادي بالنظر إلى ما تنطوي عليه من إمكانات لزيادة الأمن الغذائي وإدرار الدخل والحد من الفقر بين فقراء الريف. وأعرب عن تقديره للصندوق على تركيز دعمه في زامبيا على التصدي للمشاكل المزمنة للأمن الغذائي، وتعزيز تقديم الخدمات لصالح الأسر التي تفتقر إلى الموارد، وتحسين سُبل الوصول إلى الأسواق. ونتيجة ذلك فإن الأمن الغذائي للأسر الضعيفة المستهدَفة يتحسّن وتنخفض مستويات الفقر. كما أن الدعم المقدَّم من الصندوق في مجالات جديدة، لا سيما التمويل الريفي ومكافحة أمراض الحيوانات وإعادة تكوين قطعان حيوانات الجرّ سيسهم كذلك بدرجة كبيرة في الحد من الفقر. وقال إن زامبيا تعرب عن امتنانها للصندوق على قراره بالمشاركة في إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأنها ستستخدم الموارد التي ستوفرها بهذه الطريقة في جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر.

270 - وأشار إلى شواغل الأعضاء الآخرين بشأن ضرورة ألاّ تقوض معايير تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء جوهر المهمة الأوّلية للصندوق المتمثلة في التصدي لمحنة فقراء الريف. وقال إن زامبيا مسرورة للمستوى المستهدَف الموصى به للتجديد السابع للموارد، ومن واجبها كبلد مستفيد أن تثبت التزامها الكامل بالتصدي للتحدي العالمي في الحد من الفقر الريفي والجوع بتعهُّدها بمبلغ 000 100 دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد.

271 - **السيد فيرموث** (هولندا)، قال إن بلاده تؤمن بأن للصندوق دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الإنمائي الأول، ومن ثم فإنها تعلِّق أهمية كبيرة على أثر أنشطة الصندوق على المستوى القطري. وقد كشفت مفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق عن أن التحدي الماثل أمام الصندوق في السنوات المقبلة يكمن في كون الصندوق جهة فاعلة ذات مكانة مخصوصة وتضطلع بأنشطة كثيرة على درجة عالية من الجودة، كما أن على الصندوق في الوقت ذاته أن ينفِّذ إصلاحات أساسية داخل منظمته وأساليب عمله، بما في ذلك نموذجه التشغيلي الحالي. وأعرب عن ترحيبه بنتائج هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع للموارد، ومن المهم أن يكفل الصندوق أن جميع دوله الأعضاء في هيئة المشاورات المقبلة تشترك في عملية وضع السياسات وتقاسم أعباء المساهمات بشكل منصف. ولن يكون في وسع الصندوق تلبية التوقعات الكبيرة خلال فترة التجديد السابع للموارد وأن يثبت ميزته النسبية ما لم يتأهب للاستفادة من مقدرته المشهودة في التركيز بالدرجة الأولى على مهمته المخصوصة عن طريق الاستهداف الفعّال لفقراء الريف من خلال النُهج المبتكرة وبمشاركة كاملة من رابطات المزارعين.

272 - وأضاف قائلاً إن الإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة ذاتها ينطوي بدون شك على آثار بالنسبة للصندوق وذلك من حيث زيادة اتساق النهج المتبع وزيادة ترشيد هيكل التسيير، لا سيما زيادة توحيد الهيكل الميداني. وبدون توقُّع نتائج البرنامج التجريبي للحضور الميداني فإن هولندا تعتقد بأن الصندوق ينبغي أن يلتمس أكبر قدر من التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان وذلك لتقليل عدد هذه الجهات الفاعلة مع زيادة فعاليتها قدر المستطاع.

273 - **رُفعت الجلسة في الساعة 12.30.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم الخميس، الموافق 16 فبراير/شباط 2006.

رئيس الجلسة: ماثيو ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد محمد مخلص الرحمن (بنغلاديش)

	الفقرات
تقرير عن منتدى المزارعين	275
البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال، تابع)	
– أنغولا	278 – 276
– تايلند	281 – 279
– الجمهورية العربية السورية	283 – 282
– كينيا	285 – 284
– العراق	288 – 286
– إثيوبيا	290 – 289
– المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	293 – 292
– زمبابوي	297 – 295
انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 11 من جدول الأعمال)	305 – 298
تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف (البند 12 من جدول الأعمال)	308 – 306
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 13 من جدول الأعمال)	321 – 309
تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 14 من جدول الأعمال)	322
تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 15 من جدول الأعمال)	327 – 323
تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 16 من جدول الأعمال)	342 – 328
مسائل أخرى (البند 17 من جدول الأعمال)	
– إقرار نشر الوثائق	344 – 343
اختتام أعمال الدورة	346 – 345

274 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 15.35.**

تقرير عن منتدى المزارعين

275 - بدعوة من رئيس الجلسة، قدَّم **السيد كيريرو** و**السيدة بانزويلا** تقريراً عن المداولات التي دارت حول منتدى المزارعين الذي عُقِد في روما يومي 13 و 14 فبراير/شباط 2006 بالتزامن مع الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين، ويرد النص الكامل لهذا البيان في الفصل الرابع.

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال، تابع)

276 - **السيد لوتوكوتا** (أنغولا)، قال إنه يتعيَّن تقديم الثناء للصندوق على جهوده الرامية إلى تصحيح الوضع المتفاقم لسكان الريف في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وقد شهدت أنغولا موسم حصاد طيّب وازدادت مساحة الأراضي المزروعة بنسبة 9%. وتحسَّن الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة ولكن المشاكل بقيت في بعض الأقاليم على بضعة جيوب تتطلب برامج للتنمية الريفية المتكاملة لصالح هؤلاء السكان. ويمكن للصندوق أن يؤدي دوراً مهماً في مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية على معالجة الصعوبات التي تواجهها. وينبغي وضع أولويات زيادة إنتاج الأغذية وفقاً لسياسات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وينبغي التركيز على الري وتخزين الأغذية والتدريب.

277 - ومضى قائلاً إن المستوى المستهدف المقتَرح البالغ 800 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد يشكِّل أساساً مقبولاً لعمل الصندوق. وقال إن حكومته ستعلن مساهمتها قريباً وأنها تتخذ خطوات لإيداع وثيقة مساهمتها خلال عام 2006. وقال إنه ينبغي إجراء تقييم مستمر لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأن تنفيذه يجب ألا يضر بالبلدان الأشد احتياجاً. وينبغي في الوقت ذاته مواصلة نظام المخصصات الإقليمية. وقال إن وفد بلاده يوافق على الاقتراحات الواردة في وثيقة برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006 (الوثيقة GC 29/L.6).

278 - وأضاف أنه يلزم في الواقع إجراء تغييرات لتحسين عمل الصندوق، ولكن يجب أن نضع دائماً نصب أعيننا المهمة الأصلية المتمثلة في مساعدة السكان الأشد فقراً. وبغض النظر عن الزيادات في مشاركة قائمة أو أخرى في تجديد الموارد فإن التوازن بين القوائم يمثل أحد العوامل التي تميِّز الصندوق عن المنظمات الأخرى. وكان اختيار موضوع الدورة الحالية موفَّقاً، ولكن، بالإضافة إلى الابتكار، فإن مكافحة الفقر تتطلب استعمال ونشر المعرفة المحلية.

279 - **السيدة خومابات** (تايلند)، قالت في معرض الإشارة إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إنه ينبغي عدم التعجُّل في تغيير نظام المخصصات الإقليمية، وينبغي أن يقرِّر المجلس التنفيذي أولاً ما إن كان ذلك سينطوي على أثر سلبي على البلدان الصغيرة ويتسبب في إيجاد منافسة بين الأقاليم. كما ينبغي استعراض وتعديل نظام التصويت والعضوية في المجلس التنفيذي بغرض إنشاء آلية أكثر إنصافاً. وينبغي مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تعيين الموظفين المهنيين المزاملين. وينبغي استخدام أموال الميزانية العادية لتيسير حصول صغار الموظفين الفنيين من البلدان النامية على وظائف لدى الصندوق ومن ثم بناء قدراتهم.

280 - وعلى الرغم من أن تايلند بلد نام فإنها لم تعد تستفيد من مشروعات الصندوق، ومع ذلك فهي تقدِّم مساهمات منتظمة إلى الصندوق من أجل مساعدة البلدان الأقل حظاً. وتعتقد تايلند بأنه ينبغي معالجة مشكلة الفقر من خلال التعاون الدولي، وقد شاركت في كثير من الأنشطة الإنمائية في إطار الترتيبات الإقليمية. ويتطلب تفشي أنفلونزا الطيور

في حد ذاته استجابة جماعية فورية، وينبغي أن يضطلع فيها الصندوق بدور نشط، ويعد إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال خطوة أولى جديرة بالترحيب.

281 - وقالت إن وفد بلادها يشعر بالارتياح لما قاله رئيس الصندوق من أن الصندوق يجري حوارات متكررة رفيعة المستوى مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بغرض التعاون، وهو ما ينبغي أن يركِّز على دعم البرامج القائمة للبلدان أو الأقاليم أو المنظمات.

282 - **السيد القصير** (الجمهورية العربية السورية)، أثنى على الصندوق لجهوده الرامية إلى أداء مهمته، وتحسين أدائه، والتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى والحكومات والمجتمعات المحلية، وقال إن الزراعة هي القطاع الرئيسي في الاقتصاد السوري. ولذلك فإن حكومة بلاده اتخذت تدابير، بما في ذلك تعزيز البحث العلمي واستخدام التكنولوجيات الحديثة بغرض تحقيق تنمية متوازنة، وتهيئة الظروف السليمة للتغلب على الفقر وتعزيز الاستقرار وتحسين الظروف الصحية والمعيشية في المناطق الريفية الفقيرة وكذلك الزراعة المستدامة وتحقيق أفضل استخدام مستدام للموارد البشرية.

283 - وقال إن المشروعات الزراعية المنفَّذَة في مختلف مناطق الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع الصندوق تمثِّل نموذجاً للتعاون الدولي، خاصة وأنها تحقق نجاحاً مستمراً حتى بعد انتهاء فترة التمويل المتفق عليها. واشترك الصندوق كذلك في المشروعات الإنمائية مع عددٍ من المنظمات غير الحكومية السورية، بما في ذلك الصندوق السوري للتنمية الريفية المتكاملة (فردوس)، التي تركِّز على دور نساء الريف في التنمية. وقال إن بلاده تتطلع إلى الاستفادة أكثر من التعاون الناجح مع الصندوق والمؤسسات المالية الدولية.

284 - **السيدة نيكول** (كينيا)، قالت إن الزراعة هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي في كينيا وأنها توفِّر سُبُل العيش لنحو 80% من السكان. ولذلك فإن النمو الاقتصادي يعتمد على نمو القطاع الزراعي، وقامت الحكومة بتطبيق عدد من السياسات تحقيقاً لتلك الغاية، بما في ذلك وضع استراتيجيات للحد من الفقر وخلق الثروات وتهيئة فرص العمل، وإحياء الزراعة. على أن كينيا تضررت من الجفاف مثل معظم البلدان الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد تسببت موجة الجفاف الحالية في مجاعة تضرر منها ما يقرب من ثلاثة ملايين كيني. وقالت إن وفد بلادها يثني على الصندوق لمساهمته في جهود الحكومة والمجتمع الدولي للتخفيف من وطأة هذا الوضع، ولكن الكوارث لا يمكن تلافيها إلا بتكثيف الجهود.

285 - ومضت قائلة إن كينيا تعرب عن تقديرها للصندوق على تركيزه على فقراء الريف في البلدان النامية وتتطلع إلى توسيع حافظة قروضه لكينيا. وما زال القلق يساور كينيا إزاء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويجب ألاّ يعرقل تنفيذ هذا النظام التدفقات المالية إلى الفقراء الذين قد لا يكون لهم سلطان على أوضاعهم. وسوف تواصل حكومة بلادها مساندة جهود الصندوق وستقدِّم مساهمة متواضعة قدرها 000 100 دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد.

286 - **السيد الجف** (العراق)، قال إن حكومات العراق السابقة لم تغتنم الفرص التي أتاحها الصندوق، وأن العداوة بين إدارة الصندوق وبغداد حول المواضيع غير ذات الصلة قد أعاق مساهمات العراق في موارده. ولحسن الحظ، فإن الحكومة الجديدة تعيد النظر في علاقتها مع الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى. وقال إن الخطة الثلاثية للتنمية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة والتي لم تدخل بعد حيِّز التنفيذ ستشكل أساساً متيناً للتعاون مع الصندوق.

287 – وأضاف قائلاً إن التنمية الريفية في العراق بدأت بتدريب سكان الريف وأعقب ذلك اتخاذ تدابير لكفالة الاستدامة. وتوصل إقليم كردستان إلى اتفاقات مع كثير من الشركات الخاصة لإعادة بناء القرى والبنية الأساسية التي دمرها النظام السابق، ويجري تشغيل مراكز التجهيز الزراعي والتدريب. وقال إن رئيس العراق أكد مع رئيس الصندوق ترتيبات التعاون لإعادة إصلاح المناطق الإيكولوجية الرئيسية الثلاث في العراق. وقال إن الحكومة الفدرالية الجديدة في العراق ستعمل في تعاون وثيق مع الصندوق وأن وفد بلاده يمكنه إعلان مساهمة قدرها مليونان من الدولارات الأمريكية للتجديد السابع للموارد بالإضافة إلى زيادة سنوية مقدارها 10% خلال فترة التجديد السابع للموارد، وسيجري اتخاذ إجراءات بشأن متأخرات العراق بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة الفيدرالية.

288 – وقال إنه يأمل في أن يتمكَّن كبار مدراء الصندوق من زيارة العراق بعد إحلال السلام. وقال إن وفد بلاده يوافق على الهدف الذي أعلنه رئيس الصندوق فيما يتعلق باتخاذ الصندوق دوراً رائداً في الجهود الدولية الرامية إلى استئصال الفقر والجوع. وعلى الرغم من مشكلة الفقر التي يعانيها العراق، فإنه بلد غني بالنفط ويرغب في أن يغدو شريكاً كاملاً في أنشطة الصندوق.

289 – **السيد بيسما** (إثيوبيا)، قال إن وفد بلاده يتفق تماماً مع رئيس الصندوق في أن الحاجة ما زالت قائمة لبذل الكثير من الجهود لتحقيق مهمة الصندوق. وقد وضعت إثيوبيا استراتيجيتها الإنمائية بما يتماشى مع النهج الذي يطبقه الصندوق في القضاء على الفقر الريفي، وبالنظر إلى أن المناطق الريفية يقطنها 85% من السكان فلن يتحقق ذلك الهدف بدون المراعاة الواجبة للقطاع الزراعي. وقال إن استراتيجية بلاده بشأن التصنيع القائم على الزراعة تؤدي دوراً أساسياً في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، لا سيما من خلال إنشاء مراكز التدريب الزراعي. وقد تم إنشاء عدد من مراكز الائتمانات الصغيرة واتُخِذت تدابير لتيسير الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية، ونُقِلَت السلطة إلى المستوى المحلي.

290 – وقال إن الحكومة ملتزمة بتعزيز التنمية الاقتصادية السريعة وإرساء الحكم السليم والديمقراطية مع زيادة مشاركة القطاع الخاص. وحقَّق برنامج الحكومة للحد من الفقر بالفعل أثراً مباشراً على سُبل معيشة المزارعين، وهو إنجاز ما كان ليتحقق منه دون التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تعود المشروعات الجارية للصندوق في إثيوبيا بفوائد على أكثر من خمسة ملايين أسرة ريفية، وهو ما يُعَد إسهاماً بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تتطلب توسيع الأعمال الإنمائية لتشمل مجالات، من قبيل إتاحة فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، والنظم المالية الريفية، وإدارة الأراضي والمياه، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة ونُظم المعلومات.

291 – **السيد مخلص الرحمن (بنغلاديش)، نائب رئيس الجلسة، يتولى منصة الرئاسة.**

292 – **السيد ويات** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، قال إنه تم الاتفاق عموماً في عام 2005 على أن التقدُّم المحرَز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يسير بالسرعة الكافية. وقُطِعَت وعود والتزامات مهمة، وحان الوقت للوفاء بها. ويمكن للصندوق أن يؤدي دوراً مهماً في مساعدة الكثير من سكان الريف الأشد فقراً في العالم لكي يتخلصوا هم وأسرهم من براثن الفقر وذلك من خلال وضع وتجريب النُهُج المبتكرة وكفالة تكرار الدروس المستفادة وتوسيع نطاقها. وقال إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ترحِّب بانفتاح الصندوق في تعامله مع التقييم الخارجي المستقل وأنها تؤيد بقوة خطة العمل التي تم وضعها، وتحض الأمانة على كفالة تنفيذها. وقال إن

الابتكار ينبغي أن يدخل في صميم اهتمام الصندوق، وأن ذلك هو ما دعا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى المساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي في مبادرة تعميم الابتكار في إطار التجديد السادس للموارد.

293 - وأضاف قائلاً إنه يجب على الصندوق أن يفي بالتزاماته في رفع مستوى أداء الحافظة، بما في ذلك الاستهداف، والعمل بشكل أفضل مع العمليات الوطنية للحد من الفقر، وكفالة إحكام الرقابة على النسبة بين تكاليف البرامج وتكاليف الإدارة. ومن الأساسي أن تُنفَّذ السياسة السليمة للصندوق بشأن الموارد البشرية من أجل تحقيق خطة عمله. ويسود قلق بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وسيكون من المطلوب مزيد من التفكير والمرونة على جميع الجوانب لكفالة التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء. وترحِّب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بالدور البنَّاء الذي يشترك به الصندوق في العملية الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة. ويكشف التقييم الخارجي المستقل عن المجالات التي يحتاج فيها الصندوق إلى تحسين أدائه، وتشير خطة العمل إلى الخطوات المطلوبة للمضي قُدُماً، كما أثيرت قضايا مهمة تتعلق بالتسيير، وتعرب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عن استعدادها للعمل مع مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي في التصدي لتلك القضايا بإنصاف وفعالية.

294 - **السيد ويات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) يستأنف رئاسة الجلسة.**

295 - **السيدة موشادا** (زمبابوي)، قالت إن بعض التحديات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها نحو تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر يمكن التغلب عليها من خلال الابتكارات الموجَّهة نحو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة على مستوى المجتمع المحلي. وقالت إن حكومة زمبابوي إذ تعلِّق أهمية على إعادة توزيع الأراضي فإنها تعترف بالحاجة للاستفادة الزراعية كلياً من الامكانيات، ويجري تنفيذ عملية مراجعة للأراضي للتأكيد من أفضل أساليب تحقيق ذلك. ويلزم اتخاذ مبادرات جديدة في صياغة السياسات، والمؤسسات، والأُطُر التنظيمية، والاستثمار. ويساور زمبابوي قلق إزاء ضآلة ما تبذله الجهات الشريكة، مثل الصندوق، في مساعدة الحكومة على التصدي لتلك القضايا الناشئة التي تشمل تمكين المجتمعات المحلية الريفية من تحقيق الإنتاج المستدام ومساعدة التجار الريفيين على الاستثمار في الأعمال التجارية التي من شأنها أن توفِّر روابط مع الإنتاج وتفتح قنوات لتصريف المنتجات. كما ينبغي بذل جهود متضافرة لكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين في توفير سُبُل وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية.

296 - وقالت إن الحكومة التي تواجه موجات جفاف خطيرة تقوم بتعزيز عمليات إصلاح الري ووضع مخططات جديدة للري وبناء السدود. وقالت إن التدابير الأخرى الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية ومكافحة الفقر الريفي تشمل كهربة الريف، وتنمية رأس المال الريفي، والاستعاضة عن الواردات، وإضافة القيمة. وترى الحكومة دوراً للصندوق في بعض تلك البرامج. واتُخذت تدابير للحفاظ على احتياطي استراتيجي وطني من الحبوب، ويلقى جميع أصحاب المصلحة التشجيع للعمل مع رابطة مزارعي زمبابوي. وقالت في معرض تشديدها على أهمية التمويل الزراعي إنه يجري التماس مشاركة الصندوق في تعزيز المؤسسات المحلية ومساعدة المجتمعات المحلية على التغلب على الحواجز التي تعوق تحقيق الأمن الغذائي. وقد واصلت زمبابوي بنفسها برنامج تنمية المناطق الجافة الذي كان يموله الصندوق بعد تعليق البرنامج القطري.

297 - وتأمل حكومة زمبابوي في اختتام المفاوضات الجارية بشأن إعادة جدولة مدفوعاتها للصندوق في وقت قريب حيث ترغب في المشاركة بشكل كامل في التجديد السابع للموارد. وقالت إن تعليق البرامج المجتمعية بسبب تأخر سداد المدفوعات ليس أفضل خيار للتعامل مع المتأخرات لأنها قد تفقد الزخم المكتسب وتضر بالتفاهم المتبادل بين الشركاء المنفِّذين والمجتمعات المحلية المتلقية. وقد لا يعالِج نهج "القالب الواحد" الأساسيات في مجتمع محلي أو بلدٍ معيَّن. وفيما

يتعلق بمسائل التسيير، ما زالت مسألة حقوق التصويت والتمثيل الإقليمي ودور المجلس التنفيذي مثار قلق. وتود زمبابوي معالجة تلك المسائل بشفافية، ربما من خلال لجنة مفتوحة العضوية. وقالت إن زمبابوي محقّة في شواغلها الأوَلية بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وينبغي إجراء تقييم كامل لهذا النظام ومواءمة المؤشرات لأنها تتعامل مع أوضاع مختلفة في ظروف مختلفة.

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 11من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 29/L.7 و GC 9/L.7/Add.1)

298 - **رئيس الجلسة،** قال إنه بالنظر إلى أن فترة العضوية الحالية في المجلس التنفيذي والتي تستغرق ثلاث سنوات ستنتهي مع اختتام الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين فسوف يلزم انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي الجديد وأعضائه المناوبين الثمانية عشر. ووفقاً للجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق سيتم انتخاب ثمانية أعضاء وثمانية مناوبين من الدول الأعضاء في القائمة ألف، وأربعة أعضاء وأربعة مناوبين من القائمة باء، وستة أعضاء وستة مناوبين من القائمة جيم. وتتضمن الوثيقة GC 29/L.7 قائمة بالدول الأعضاء المتخذ مقابلهم إجراء محسابي جارٍ بموجب المادة 40-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين. ولم تطرأ أي تغييرات منذ إصدار تلك الوثيقة. وقدَّم المحافظون الأعضاء في القوائم الثلاث إلى الأمانة ترشيحات القوائم للمجلس التنفيذي. وتم على ذلك الأساس تحديد التشكيل المقتَرَح للمجلس التنفيذي في الوثيقة GC 29/L.7/Add.1.

299 - واختيرت من القائمة ألف البلدان التالية كأعضاء: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. واختيرت البلدان التالية كأعضاء مناوبين: فنلندا، وبلجيكا، وسويسرا، واليونان، والدانمرك، والسويد، وهولندا، وأسبانيا. كما طُرح اقتراح آخر بأن يقرر مجلس المحافظين تعيين هولندا كعضو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية كعضو مناوب خلال السنتين الأخيرتين من مدة العضوية، وهما 2007 و 2008.

300 - واختيرت البلدان التالية كأعضاء من القائمة باء على أن يسري ذلك فوراً خلال السنة الأولى من مدة العضوية التي تستغرق ثلاث سنوات: الكويت، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. واختيرت البلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وإندونيسيا، والجزائر. ويعرض أي تغيير أو أي تأكيد لذلك التشكيل خلال السنتين الثانية والثالثة من مدة العضوية على الدورة ذات الصلة لمجلس المحافظين لاعتمادها.

301 - وتتضمّن القائمة جيم ثلاث قوائم فرعية. ومن بين بلدان القائمة الفرعية جيم - 1، أي المجموعة الأفريقية، انتُخبَت مصر وجنوب أفريقيا كعضوين، ومالي والكاميرون كعضوين مناوبين. ومن بين القائمة الفرعية جيم - 2، أي مجموعة أوروبا وآسيا والمحيط الهادي، انتخبت الصين والهند كعضوين وباكستان (كمناوب للصين طيلة مدة العضوية) وتركيا (كمناوب للهند خلال السنة الأولى لتحل محلها اليمن في عام 2007 وجمهورية كوريا في عام 2008) كعضوين مناوبين. ومن بين بلدان القائمة الفرعية جيم - 3، أي مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انتُخبت البرازيل والمكسيك كعضوين وغواتيمالا والأرجنتين كعضوين مناوبين.

302 - وإذ لم يعترض أحد على ذلك، أعلن الرئيس انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين لمناصبهم في المجلس التنفيذي.

303 - **اعتُمدت الانتخابات.**

304 - **رئيس الجلسة،** اقتَرح بأن يُسَجَّل في التقرير النهائي قرار مجلس المحافظين بتعيين هولندا كعضو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية كعضو مناوب من القائمة ألف خلال السنتين الأخيرتين من مدة العضوية. وينبغي كذلك تسجيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القائمة باء بشأن التشكيل المنتَخَب الذي سيسري خلال السنة الأولى من مدة العضوية التي تستغرق ثلاث سنوات، وسيتم عرض أي تغيير أو تأكيد لذلك التشكيل خلال السنتين الثانية والثالثة على مجلس المحافظين لاعتماده. وفيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين بلدان القائمة الفرعية جيم – 2 بشأن تبادل المقاعد، ينبغي أن يتضمن التقرير النهائي كذلك موافقة مجلس المحافظين على بدء نفاذ الاقتراحات في اليوم الأخير من فبراير/شباط من السنتين المعنيتين وعدم الحاجة إلى أي موافقة أخرى من المجلس.

305 - **وقد تقرر ذلك.**

تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف (البند 12 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 29/L.8)

306 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، قال إن البرنامج التجريبي للإشراف المباشر الذي يشمل خمسة عشر مشروعا بموجب القرار 102/د-20 لعام 1997 قد خضع لاستعراض من مكتب التقييم الذي نوقِش تقريره في المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2005. وعلى أساس ذلك التقرير، وافق المجلس التنفيذي على إجراء ثلاثة تغييرات مهمة في سياسة الصندوق في الإشراف وهو ما يعبِّر عنه مشروع القرار 143/د-29 بشأن إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات الوارد في الوثيقة GC 29/L.8.

307 - وقال إن المهمة تتمثل الآن في تضمين تلك التغييرات الموصى بها في جدول الأعمال الأكبر للتغيير المحدَّد في خطة العمل. وفي بعض الجوانب، تعني التغييرات ضمناً تغييراً في النموذج، مثل تغيير هيكل الفرق القطرية وزيادة التعاون مع الشركاء داخل القطر. ومن شأن ذلك أن ينطوي كذلك على آثار على المستوى المؤسسي، خاصة فيما يتعلق بحجم الموارد البشرية والمالية المطلوبة للإشراف. ويمثل الإشراف جانباً رئيسياً لتحسين فعالية المعونة. ومن شأن زيادة الانخراط في الإشراف أن يعمِّق دراية الصندوق بأفضل الممارسات وييسِّر استيعاب الدروس المستفادة بسرعة أكبر أثناء تنفيذ المشروعات.

308 - **اعتُمد مشروع القرار 143/د-29 بشأن إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات.**

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 29/L.9 و GC 29/L.9/Add.1)

309 - **السيد تابونغ كيما** (الكاميرون)، قال إن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ما زال مثار قلق كبير للبلدان النامية، بما فيها الكاميرون. وحدَّد التقييم الأول لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بعض الآثار السلبية التي تحدث انقساماً بين المجموعات الإقليمية وبين البلدان داخل المجموعات. ولذلك ينبغي توخي الحذر في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى تتضح صلته بالتوجُّهات والأولويات الاستراتيجية للصندوق. وينبغي عدم المضي قُدماً في إحلال المخصصات العالمية محل المخصصات الإقليمية السارية قبل إخضاع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لاستعراض شامل.

310 - **السيد مالتيز** (بنما)، لفت الانتباه إلى التعليقات التي طُرحت بشأن القضية التي أثارها وفد بلاده في بيانه العام الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن الكثير من تلك البلدان تقدّم مساهماتها في التجديد السابع للموارد رهناً بالنتائج المرضية التي تتمخض عنها مناقشة تلك المسألة.

311 - **السيدة موشادا** (زمبابوي)، قالت إنه لا يمكن التغاضي عن تلك المسألة بدون مناقشة، ويجب حسم أي مشاكل تتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قبل اتخاذ الخطوات التالية. ويجب إجراء مشاورات شفافة في لجان مفتوحة، وينبغي عدم اتخاذ أي قرارات وراء الكواليس.

312 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، قال إن الوثيقة المعروضة على مجلس المحافظين هي تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال عامه الأول الذي أثبت فيه نجاحه. وفي سبتمبر/أيلول 2005 نظر المجلس التنفيذي في بعض التغييرات التشغيلية الممكنة لترشيد النظام. ويجري تطوير العملية باستمرار. ويمكن عرض ذخيرة المشروعات البالغ عددها 32 مشروعاً لعام 2006 بما مجموعه 550 مليون دولار أمريكي تقريباً على المجلس التنفيذي في عام 2006 في سياق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

313 - وأضاف قائلاً إن هناك قضايا مهمة مطروحة للاستعراض، وسيجري تنفيذ الجزء الأول من الاستعراض في ندوة تدارسية ستعقَد في الأسبوع الأخير من مارس/آذار. وسوف تدور مناقشات أخرى في أبريل/نيسان، ومن المتوقَّع أن يعيد المجلس التنفيذي النظر في المسألة في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول. وتتسم القضايا المهمة التي يثيرها المحافظون بأهمية حاسمة في نجاح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

314 - **السيد بولدوين** (كبير مستشاري إدارة العمليات، دائرة إدارة البرامج)، قال إن الوثيقة GC 29/L.9/Add.1 تكشف عن الدرجات القطرية التي تحققت في عام 2005 ومخصصات عام 2006، وهو ما يعبِّر عن العملية التي تم وضعها لتحليل التغيُّرات في السكان والدخل القومي الإجمالي والأداء. وتكشف مخصصات عام 2006 عن أن الحاجة تشكل في واقع الأمر قوة دافعة كبيرة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإن كان الأداء يمثل كذلك عاملاً محدِّداً مهماً لتخصيص الموارد. والواقع أن الأداء تحسَّن في العديد من البلدان خلال عام 2005. وقال إن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ما زال قيد التطوير وأن إدارته على اتصال بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي للوقوف على الطريقة التي يتعاملان بها مع القضايا التي تواجه الصندوق، وستجتمع الإدارة قريباً مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي في الاجتماع السنوي الثاني لجميع الجهات المانحة متعددة الأطراف حول موضوع تخصيص الموارد على أساس الأداء ومناقشة مواصلة تطوير البرنامج وأفضل الطرق لتكييفه مع احتياجات أعضاء الصندوق.

315 - **السيد دا روتشا ميراندا** (البرازيل)، استفسر عن السبب وراء ضرورة تغيير معايير الأداء والمعايير الإقليمية بعد عام واحدٍ فقط من تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. كما أعرب عن رغبته في معرفة المسائل التي تمس المجالات الأخرى، وطلب كذلك توضيحا لمعنى المخصصات العالمية.

316 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، قال ردّاً على ذلك إن المجلس التنفيذي قرَّر عدم تنفيذ التغييرات التي قد تكون مفيدة والتي نوقشت بعد تجربة التطبيق في عام 2005 لحين فهم أثرها تماماً. وتشمل التغييرات التي نوقشت: أولا، استخدام سكان الريف بدلاً من مجموع السكان كأساس لحساب السكان؛ وثانيا، تغيير الوزن الترجيحي لعامل السكان بالنسبة للعوامل الأخرى؛ وثالثا، رفع المستوى الأدنى لأصغر البلدان من 1 مليون دولار أمريكي إلى مليونين من الدولارات الأمريكية، وهو ما يعني ضمناً خفضاً حدِّياً في مخصصات البلدان الكبرى؛ ورابعا، تحديد فترة ثلاث سنوات للمخصصات المستمرة بدلاً من الفترة المحدَّدة لتجديد الموارد. وسيجري استعراض تلك العوامل إلى جانب العوامل التقنية الأخرى خلال عام 2006 بغرض تطبيقها أو لإدخال تغييرات على تطبيقها في عام 2007.

317 - وفي إطار التجديد السادس للموارد، تم الاتفاق على الأخذ تدريجياً بنظام للمخصصات العالمية ولكنه لم يُطبَّق على الفور خلال عام 2005 انتظاراً لإجراء مزيد من المناقشات. وتمثلت النتيجة التي استُخلِصت بعد ذلك في أنه ينبغي البدء في تنفيذ النظام في إطار التجديد السابع للموارد في عام 2007. ولذلك يجري بذل الجهود لتحقيق مختلف النتائج المحدَّدة مع التحرُّك في الوقت نفسه في ذلك الاتجاه. وتحقيقاً لتلك الغاية، من المستصوب إجراء ندوة تدارسية مبكرة مع جميع أعضاء المجلس التنفيذي لكفالة إجراء مشاورات شفافة وعلنية حول القضايا موضوع الخلاف والخيارات المتاحة. ونعتقد أنه من الممكن من خلال النوايا الحسنة والتفاهم والنقاش معالجة بعض المسائل التي أثيرت، والمضي كذلك في الوقت ذاته في تنفيذ القرار المؤجَّل منذ التجديد السادس للموارد.

318 - **السيد أيازي** (أفغانستان)، اتفق مع المتكلمين السابقين على أن مجال الموضوع ينطوي على قضايا معقَّدة غير مفهومة تماماً لبلدان القائمة جيم. كما أن الصلات بين تلك القضايا غير واضحة تماما. ولذلك فقد اقتَرَح بأن تدعو الأمانة إلى عقد اجتماع مع بلدان القائمة جيم لتوضيح تلك القضايا التي ترغب في مناقشتها في الندوة التدارسية التي سيعقدها الصندوق في مارس/آذار.

319 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، قال إنه يوافق على أن الفهم الكامل للقضايا سيكون مفيداً ولذلك سيتم اتخاذ تدابير فورية لترتيب الاجتماع المقتَرح.

320 - **السيد فرناندیز** (الأرجنتين)، قال إنه يوافق على فكرة عقد ذلك الاجتماع، وأشار إلى أنه سيكون من المفيد كذلك أن تُوزَّع مسبَّقاً على المشاركين في الاجتماع جميع الوثائق المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك جميع النصوص المتفق عليها في إطار التجديد السادس للموارد حتى يُحَدَّد بدقّة ما أقره مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي أثناء التجديد السادس للموارد. وقال إنه حسب فهمه فإن التوجُّه نحو نظام للمخصصات العالمية يعتمد على نتيجة التقييم خلال السنتين الأوليين من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

321 - **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الوارد في الوثيقتين GC 29/L.9 و GC 29/L.9/Add.1.**

تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 14 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 29/L.10)

322 - **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير الخاص عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) الوارد في الوثيقة GC 29/L.10.**

تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 15 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 29/L.11)

323 - **السيد مور** (مدير الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، قال أثناء تقديم التقرير إن الائتلاف يسعى إلى تطبيق مبادئ المشاركة مع العديد من أصحاب المصلحة. والائتلاف بوصفه ابتكاراً من الصندوق هو تحالف بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية التي تعمل معاً من أجل تحسين فرص الحصول على الأراضي وما يرتبط بها من عوامل الإنتاج للمساعدة على الحد من الفقر الريفي في الأسر التي تفتقر إلى الموارد. وقدَّم الصندوق الرؤية التي أدت إلى تشكيل الائتلاف من خلال توحيد منظمات متنوعة في ائتلاف يجمعه اتفاق مشترك على أهمية إحياء الإصلاح الزراعي في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية. وفي عام 2005، دعم الائتلاف 62 مشروعاً في 42 بلداً وأعد الائتلاف أثناء الاجتماع الأخير للجمعية العامة إعلاناً للعمل الجماعي يشكِّل الأساس لسياسته

وعمله في مجال استقطاب التأييد حتى يحين موعد انعقاد الاجتماع المقبل للجمعية العامة في عام 2007. وللسنة الثالثة على التوالي، دعا الائتلاف إلى عقد مائدة مستديرة على المستوى الوزاري لتعالِج في تلك المناسبة الخاصة موضوع الأراضي والصراع في القسم الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما دعا إلى عقد موائد مستديرة وطنية مع ست حكومات مختلفة من أجل تعزيز وضع سياساتها والعمل مع المجتمع المدني. والائتلاف على الانترنت بوصفه نظاماً عالمياً للمعارف فإنه يُدخِل الاتصالات في جميع أنشطته واستخدامات مواده، وتعتبر زيادة عدد متصفِّحي موقع الائتلاف على الإنترنت وكذلك عدد الملفات المستخرَجة دليلاً هاماً على دوره المتنامي في هذا المجال.

324 - وقدَّم لمحة عامة عن البرامج الجديدة التي أُطلِقت في عام 2005 بفضل الدعم المقدَّم من الجهات المانحة الجديدة، وأضاف أن جهود الائتلاف في تزويد صانعي السياسات العامة بالمعلومات تشمل مجالات من قبيل الصراع على الأراضي، والملكية المشتركة، وإمكانية وصول الرعاة إلى الأراضي، وصناديق الأراضي المناصرة للفقراء. كما أجرى الائتلاف استعراضاً مقارناً لسياسات وبرامج الأراضي الثنائية ومتعددة الأطراف. وما كان لتلك الإنجازات أن تتحقق بدون الدعم المقدَّم من الصندوق الذي يستضيف الائتلاف. واستعان الائتلاف في عمله كذلك بالتمويل المقدَّم من مجموعة متنوعة من المصادر. وأخيراً، وفي سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تلقى الائتلاف طلبات للمساعدة في وضع خطوط توجيهية وأُطُر لسياسات الأراضي لصالح الحكومات الأفريقية تهدف في نهاية المطاف إلى وضع جدول أعمال أفريقي للأراضي من أجل أفريقيا. وسوف يكون الصندوق في طليعة الجهات الشريكة في ذلك النشاط.

325 - **السيد فيرموث** (هولندا)، أكّد مجدَّداً أن بلاده تقدِّر تقديراً كبيراً عمل الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وقال إن بلاده لم تلتزم بعد بمساهمة متعددة السنوات في تمويل برنامج الشراكة في الأراضي كما جاء في الفقرة 19 من الوثيقة GC 29/L.11. وعلى الرغم من الجهود الجادة المبذولة لاستكشاف القضية فلم يتم حتى الآن التعهُّد بأي التزامات.

326 - **السيد مور** (مدير الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، قال إن أحد ابتكارات الصندوق في إنشاء الائتلاف هو الاعتراف بأنه سيحظى بالتزام أكبر من الأعضاء الآخرين لو أنه استقل بدرجة ما عن الصندوق. وأعرب عن اعتذاره لممثل هولندا على سوء اختيار الألفاظ التي صيغت بها الفقرة 19 من الوثيقة ولم يكن المقصود منها أي إشارة إلى تمويل برنامج الشراكة في الأراضي في المستقبل. بيد أن الانطلاق في تنفيذ البرنامج بات ممكناً بفضل الدعم المتعدِّد السنوات المقدَّم من هولندا.

327 - **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير المرحلي للائتلاف الدولي المعني بالأراضي الوارد في الوثيقة GC 29/L.11.**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 16 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 29/L.12)

328 - **السيد ميرسمان** (مدير الآلية العالمية)، قال أثناء تقديمه للتقرير إن الآلية العالمية ركَّزت طاقاتها خلال العام على رسم المسار الذي ستسلكه خلال فترة السنتين المقبلة استجابة لتغيُّر بيئة تعبئة الموارد، لا سيما على المستوى الوطني، وهو ما يستلزم استراتيجية موحّدة ونهجاً معزَّزاً كما جاء في التقرير المرحلي (الوثيقة GC 29/L.12). وقال إن النموذج التشغيلي الجديد للصندوق وإطاره الاستراتيجي الذي يشدد على البرمجة الإنمائية القطرية سيتيح زيادة التنسيق بين الآلية العالمية وأنشطة الصندوق على المستوى القطري وسيوفِّر فرصة متجددة لمساهمة الآلية العالمية في عمليات الصندوق وفي عمليات المؤسسات المتعاونة، مثل البنك الدولي. وحققت طرائق العمل المعزَّزة نتائج ملموسة وهو

ما أثبته الاستعراض الذي أُجري مؤخراً لنطاق أنشطة مكافحة التصحر في حافظة الصندوق ومذكرة التعلُّم الجديدة بشأن تعميم أهداف الاتفاقية في أنشطة الصندوق. وهناك تطور آخر جدير بالملاحظة وهو تعزيز التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية.

329 - وقال إن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للآلية العالمية تتمثل في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان الأطراف المتضررة التي ينبغي أن تطمئن إلى اعتزام الآلية العالمية مواصلة العمل في جميع الأقاليم من خلال البرامج الشاملة. وسوف تؤخذ بعين الاعتبار في استراتيجيتها الجديدة المزايا النسبية لكل إقليم ولكل بلد من البلدان الأطراف. وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث تُصمَّم وتنفَّذ أكثر النهج ابتكاراً في تعبئة الموارد فإن الآلية العالمية ستستكشف آليات محدَّدة للدعم بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والوكالات الثنائية، لا سيما الصندوق.

330 - وقال إن أحد أمثلة النُهج المبتكرة هو التعويض عن الخدمات البيئية، وهو نهج كانت كوستاريكا رائدة في تطبيقه، وأخذت به بلدان أخرى في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتسانده الآلية العالمية باعتباره مبادرة استراتيجية لتنفيذ الاتفاقية. وفي ذلك السياق فإن الآلية العالمية تتطلَّع إلى زيادة التعاون مع المدير الجديد لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي حول المبادرات الاستراتيجية والعمليات في الميدان. وبعد عام من إعادة تركيز نهجها فإن الآلية العالمية باتت الآن تتمتع بوضع جيد في سياق هيكل التمويل الدولي الجديد الذي يوجِّهه توافق آراء مونتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وسوف تزيد الآلية العالمية خدماتها التي ستكون متاحة لجميع البلدان، وسوف تسعى إلى تنمية كفاءاتها بوصفها كياناً معنياً بالترويج المالي من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

331 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج)، أكد لمجلس المحافظين والدول الأعضاء بالنيابة عن الصندوق أنه على ضوء ما يدعو إليه البرنامج الجديد للآلية العالمية من تنفيذ أنشطة كاملة وشاملة في كل إقليم من العالم فإن الصندوق سيحرص على أن تكون البرامج مع الآلية العالمية شاملة بنفس القدر في جميع الأقاليم.

332 - **السيد مالتيز** (بنما)، قال، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن المجموعة ترفض بشدة قبول إلغاء برنامج الآلية العالمية في الإقليم. وكما جاء بوضوح في مؤتمر الأطراف وفي الاتفاق المبرَم بين مؤتمر الأطراف والصندوق فإن هيئة منفصلة مثل الآلية العالمية تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الصندوق وتحت الرعاية الكاملة لرئيس الصندوق. ويساور مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذ من جانب واحد لاستبعاد ذلك البرنامج المهم، مع الأخذ في الحسبان أن الآلية العالمية تقوم بالفعل بتعبئة الموارد وأن ذلك الإجراء سينطوي على أثر عكسي على بلدان الإقليم المتضررة بشدة من تدهور الأراضي والتصحّر. ويتعيَّن تقديم التمويل للبرامج الوطنية لمكافحة التصحّر.

333 - ومضى قائلاً إن تلك القرارات تمييزية ومجحفة وتؤثِّر سلباً على الصورة المؤسسية للصندوق لأنها تتنافى مع مبادئ الاتفاقية التي تنص بشكل خاص على أنه ينبغي مساعدة جميع البلدان المتضررة والمفتقرة إلى الموارد، دونما تمييز، في تنفيذ خططها لمكافحة التصحّر. وقد أُعلِن القرار ببساطة كقرار إداري مُتَّخَذ لأسباب تتعلق بالميزانية، وإن كان ينطوي على بُعد سياساتي وعواقب سلبية بالنسبة لجميع بلدان الإقليم. وكان ينبغي ألاّ يُتَّخَذ ذلك الإجراء بدون موافقة الأطراف، ولكن القرار لم يُتَّخَذ في الدورة السابعة للمؤتمر. ودارت محادثات بين الآلية العالمية وبلدان الإقليم، ولكن لم ترد أي إشارة إلى قرار كان سيتخذ بعد شهرين فقط.

334 - وأضاف أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تعارض البيان القائل بأن الجهات المانحة غير مهتمة بتوفير الموارد لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن غير المنطقي في وقت تعقَد فيه اجتماعات مهمة مرتبطة بالاتفاقية في الإقليم أن تتخذ تدابير تُعَرِّض للخطر قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في إطار الاتفاقية. وقد عقدت بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي اجتماعين مع مدير الآلية العالمية، ولكنها لم تتلق أي إجابة مرضية على شواغلها وتساؤلاتها. وتطلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلغاء القرار.

335 - **السيد أرفيلو كامانو** (الجمهورية الدومينيكية)، أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي ألقاه ممثل بنما بالنيابة عن مجموعته الإقليمية، وقال إن المسألة تثير قلقاً بالغاً، لا سيما على ضوء الفقرة 28 وما بعدها من الملحق الأول للوثيقة GC 29/L.12، والتي تبيِّن أن الآلية العالمية تقدِّم دعماً كبيراً للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحّر في عددٍ من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبدعم من جهات مانحة، بما فيها كندا وألمانيا وهولندا وأسبانيا والمفوضية الأوروبية ومنظمات غير حكومية، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة. وما أدلى به رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هو مثار قلق بالغ على ضوء تلك النجاحات.

336 - **السيد منجي** (الكاميرون)، قال إن المسألة أثيرت في الاجتماع التحضيري للقائمة جيم وأن بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي يمكن أن تعوّل على التضامن الكامل للقائمة جيم في جهودها الرامية إلى حسم المسألة مع الآلية العالمية.

337 - **السيد ميرسمان** (مدير الآلية العالمية)، قال إنه أوضح خلال المناقشات التي دارت قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين أن برنامج الآلية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ليس في طور الإلغاء وإنما في طور التعزيز من خلال إتاحة الخدمات الاستشارية في الإقليم. وقال إنه قد عُيِّن لزيادة قاعدة التمويل من أجل تنفيذ الاتفاقية. ويوجد حالياً هيكل مالي دولي جديد ينطوي على الكثير من الآثار التي ينبغي معالجتها. وما تحاول الآلية العالمية توضيحه هو أنه ينبغي الأخذ بنُهُج مبتكرة لا سيما في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولا تُقلِّص الآلية العالمية نشاطها في الإقليم. وإن الإدارة الجديدة لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي وزيادة تعاون الآلية العالمية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة توحيان بأن دور الآلية العالمية في الإقليم سيحقق نجاحاً أكبر مما كان عليه من قبل. وقد حققت البرامج في الإقليم نجاحاً، ولكنه ليس نجاحاً كافياً. وطرأت على نهج الآلية العالمية تغييرات لا مفر منها في مختلف الأقاليم. وحالماً تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية قراراً بعيد الأثر، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل، فإن على الآلية العالمية أن تلتزم بذلك القرار وأن مسؤوليته كمدير تنفيذي هو ضمان تحقيق ذلك بشكل منصف وعلى قدم المساواة في مختلف الأقاليم.

338 - ومضى قائلاً إن الاستراتيجية المتبعة حالياً والمتمثلة في زيادة التعاون بين بلدان الجنوب وزيادة لامركزية تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأطراف المتضررة، ليست مجرد رد فعل لخفض ميزانية الآلية العالمية، ولكن ذلك يمثل عملية تجري أيضاً منذ أمد بعيد في أقاليم أخرى. ويجري حشد الخدمات الاستشارية للآلية العالمية كجزء من وضعها المؤسسي الجديد وعملياتها الجديدة. وتتمثل مهمته في التماس مساهمات طوعية من مختلف الجهات، ولن يكون في وسعه القيام بذلك ما لم تُصمَّم نُهج الآلية العالمية ومنتجاتها بطريقة تجتذب الجهات الراغبة في مساندتها. والآلية العالمية مفتوحة أمام مزيد من المناقشات مع ممثلي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

339 - **السيد أرايا ألمبارتي** (شيلي)، أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أُلقي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إن من الأفضل لو أن تلك المناقشات دارت قبل اتخاذ القرار للتخلص من هيكل الغرض منه هو النظر في أنشطة الآلية العالمية في الإقليم. وما زالت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي غير مقتنعة بأن قراراً قد اتخذ لمصلحتها في وقت لم تطرأ فيه أي تغييرات على الأوضاع في أقاليم أخرى. وإذا كان القرار مفيداً، فلماذا لم يُتخذ بشأن أقاليم أخرى؟ إنه ليس منطقياً ويجب إعادة النظر فيه.

340 - **السيد ميرسمان** (مدير الآلية العالمية)، قال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لم تُعامَل معاملة مختلفة عن الأقاليم الأخرى، وأنه أوضح بالفعل في المشاورات غير الرسمية التي عُقدَت بأن جميع الأقاليم تُعامَل على قدم المساواة. وقال إنه يعتقد بأن القرار المتخذ يخدم مصالح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والآلية العالمية. وفي ظل الاستراتيجية التي أشار إليها فإن إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي سيستفيد من حيث الفعالية. وشدَّد على الإمكانات الهائلة التي يتيحها التعاون مع الصندوق ومرفق البيئة العالمي والشركاء الآخرين في التماس طرق مبتكرة لتمويل العمل من أجل مكافحة تدهور الأراضي وإصلاحها. وقال إن استجابة الآلية العالمية لقرار المجتمع الدولي هي الاستجابة السليمة، وإنه مستعد لعقد مناقشات مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن كيفية إنجاح هذا النهج فيما يتعلق بدعم تعبئة الموارد في الإقليم دعما لتنفيذ الاتفاقية.

341 - **السيد مالتيز** (بنما)، قال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ما زالت غير مقتنعة بالإيضاحات التي قدمها مدير الآلية العالمية. وترى المجموعة أن المسألة لم تُقفَل وأنها ما زالت كالعادة مفتوحة لمزيد من المناقشات.

342 - **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحّر، وبخاصة في أفريقيا، الوارد في الوثيقة GC 29/L.12.**

مسائل أخرى (البند 17 من جدول الأعمال)

إقرار نشر الوثائق

343 - **رئيس الجلسة**، أشار إلى أن سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق تنص على أن قرار نشر وثائق أي دورة هو من اختصاص الهيئة الرئاسية المعنية. لذلك طلب إلى المجلس الموافقة على نشر جميع الوثائق التي وُزِّعَت على الدورة الحالية. وقال إن ذلك سيؤدي إلى نشر وثائق المجلس على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت لإتاحتها للجمهور. ورأى أن المجلس وافق على نشر جميع الوثائق التي عُرِضَت على الدورة الحالية.

344 - **قد تقرر ذلك.**

اختتام أعمال الدورة

345 - **رئيس الجلسة**، قدَّم بياناً ختامياً يرد نصّه الكامل في الفصل الرابع.

346 - أعلن اختتام أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

347 - **رفعت الجلسة في الساعة 18.20.**

الفصل الثالث

باء – مناقشات الموائد المستديرة

348 – عقد مجلس المحافظين خلال اجتماعه الثالث صبيحة يوم 16 فبراير/شباط عام 2006 ثلاث مناقشات موائد مستديرة متزامنة. وتناولت هذه الموائد الموضوعات الموضحة في وثائق المعلومات GC 29/INF.3، وGC 29/INF.4، وGC 29/INF.5/Rev.1.

البحوث المكيفة دعماً للابتكارات المناصرة للفقراء في التنمية الريفية

تشكلت هذه المائدة المستديرة على النحو التالي:

الرئيس: السيد رودني كوك، مدير شعبة المشورة التقنية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المناقشون: السيد عادل البلتاجي، المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

السيد ديفيد كايموفتس، المدير العام لمركز البحوث الحرجية الدولية

الدكتور شيلميا كيا، مساعد المدير العام لشؤون البحوث والتنمية، رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا

349 – واستهل الرئيس مناقشات المائدة المستديرة بعرض المفهوم الشامل لـــ "الابتكارات" في سياق الاقتصاد العالمي الحيوي والمعولم، وأشار إلى التحولات الديموغرافية، وظهور السلاسل السوقية وآثارها على التجهيز والقيمة المضافة، ومن ثم على آفاق العمالة الريفية الزراعية وغير الزراعية. ويتمثل الابتكار في تطبيق المعرفة (بكل أنواعها) لتحقيق النتائج الاقتصادية الاجتماعية المنشودة. وبالنسبة للصندوق فإن الابتكار هو عملية تنتج قيمة مضافة أو تحل المشكلات بطرق جديدة ذات أثر محتمل على جهود الحد من الفقر الريفي. وقد أبرم الصندوق قائمة طويلة من عقود البحوث، كما أن حافظته محكومة بصورة واضحة بأهداف "الابتكارات المناصرة للفقراء"، إلى جانب تكامل مهمته مع مهمة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وتشكل قروض الصندوق وروابطها المنتظمة مع برامج البحوث الممولة من جانبه منصة لنشر مخرجات البحوث، كما وأنها توفر السياق الميداني الذي يمكن في ظله تصميم ومواءمة البحوث التطبيقية.

350 – وأبرز السيد البلتاجي في عرضه عدداً من الابتكارات التي تم تطويرها في إطار مشروع المشرق والمغرب الممول من الصندوق، بما في ذلك التقانات المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية التي ساهمت في التخفيف من وطأة الجفاف وتثبيت الاحتياطيات العلفية وهي زراعة الشعير الإقحامية مع غراس القطف الملحي؛ وزراعة الصبار الشريطية؛ والبقول العلفية (البيقية) وقوالب الأعلاف. وكان لبحوث المواءمة هذه أثرها من حيث تحسين الإنتاجية وزيادة الدخول، وكذلك من حيث الأمن التغذوي والتمكين الاجتماعي الاقتصادي، بما في ذلك تمكين الفقيرات الريفيات. وعرض السيد كيا أمثلة عن النجاح الذي تحقق في *شراكة الأرز الجديد من أجل أفريقيا* بين الصندوق ورابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا. وأسفرت بحوث المواءمة المدعومة من الصندوق والجهات الشريكة المانحة الأخرى إلى تعزيز إنتاجية وربحية النظم المستندة إلى الأرز. وتتركز زراعة الأرز في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء في قطاع المزارعين الفقراء، وأتاح النجاح المحقق التصدي للفقر من خلال زراعة أصناف جديدة من الأرز ووصلت المساحة

السيد رودني كوك، مدير شعبة المشورة التقنية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد عادل البلتاجي، المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

السيد ديفيد كايموفتس، المدير العام لمركز البحوث الحرجية الدولية

الدكتور شيلميا كيا، مساعد المدير العام لشؤون البحوث والتنمية، رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا

الإجمالية المزروعة بهذه الأصناف مؤخراً إلى أكثر من 130 000 هكتار، في كل من غامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي، بما في ذلك عبر المشروعات الممولة من الصندوق في هذه البلدان. واستعرض السيد كايموفتس النتائج الواعدة للنهج السوقي لمجابهة التحديات البيئية الذي يستخدم أداة تُسمى "الدفع مقابل الخدمات البيئية". ويحظى هذا النهج بدعم الصندوق من خلال مجموعة من الشركاء، بما في ذلك المركز الدولي للبحوث الحرجية الزراعية ومركز البحوث الحرجية الدولية في جنوب شرق آسيا. وتشتمل المبادرة على العمل مع المجتمعات المحلية لاستحداث واختبار آليات مكافأة شفافة تتسم بالفعالية، والكفاءة، والعدالة. وكان من بين الابتكارات منهجيات لتقدير الجوانب المتعلقة بالهيدرولوجيا والتنوع البيولوجي، وذلك باستخدام نهج تشاركية توضح المعارف (الخارجية والمحلية)، والخبرات، وتصورات الجهات المعنية.

351 - واتسمت المناقشات التي أعقبت ذلك بالغنى، وأثار المشاركون مختلف القضايا ذات الصلة. وفي بيانه الختامي شدد الرئيس على أن مكاسب الإنتاجية الزراعية تعتمد على قدرة نظام البحوث الزراعية في خدمة التنمية (بما في ذلك المجتمعات المحلية الزراعية) على **الابتكار**. ويستدعي ذلك استعمال أفضل ما توفره العلوم الرسمية، ممزوجاً بعبقرية المجتمعات المحلية في الاستخدام الأمثل لمعارفها الذاتية والتنوع في الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد التي يمكن أن تصل إليها للتصدي للتحديات الماثلة أمامها. وسلط الرئيس الضوء على ست رسائل أساسية هي التالية:

(أ) من المهم خلق إطار تمكيني من المؤسسات والسياسات (مثل صعوبة الوصول إلى الأراضي كعامل في ضعف اعتماد الابتكارات).

(ب) تُعتبر النهج التشاركية عنصراً أساسياً في الاعتماد والأثر (بما في ذلك الانتقاء التشاركي للأصناف).

(ج) يمثِّل إنشاء علاقات شراكة تجمع بين جهات فاعلة ذات نقاط قوة تكاملية ومزايا نسبية مختلفة تحدياً عظيما.

(د) ينبغي أن يترافق الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية بتعريف واضح للمكافآت والمنافع، وللجهة التي تتحمل المخاطر، وكذلك بتفهم للمخاطر المثبتة من حيث اعتماد التقانات ذات الفوائد المميزة.

(هـ) يشكل الوصول إلى الأسواق عاملاً مهماً من عوامل النجاح في برامج الحد من الفقر الريفي. ولم يُحسب حساب هذا العمل بشكل صحيح في الماضي، وهو ما أدى إلى إخفاق محاولات زيادة دخول الفقراء.

(و) يتمثل السؤال الأساسي بما يلي: أين يمكن الحصول على المساندة المستدامة؟ إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي مصادر هامة للتمويل (وذلك مثلاً للاستثمارات في التقانات البيولوجية المناصرة للفقراء) وهي تشير إلى الحاجة إلى بنيان تمويلي ابتكاري وتوفير الحوافز لإرساء مثل هذه الشراكات بشكل فعال.

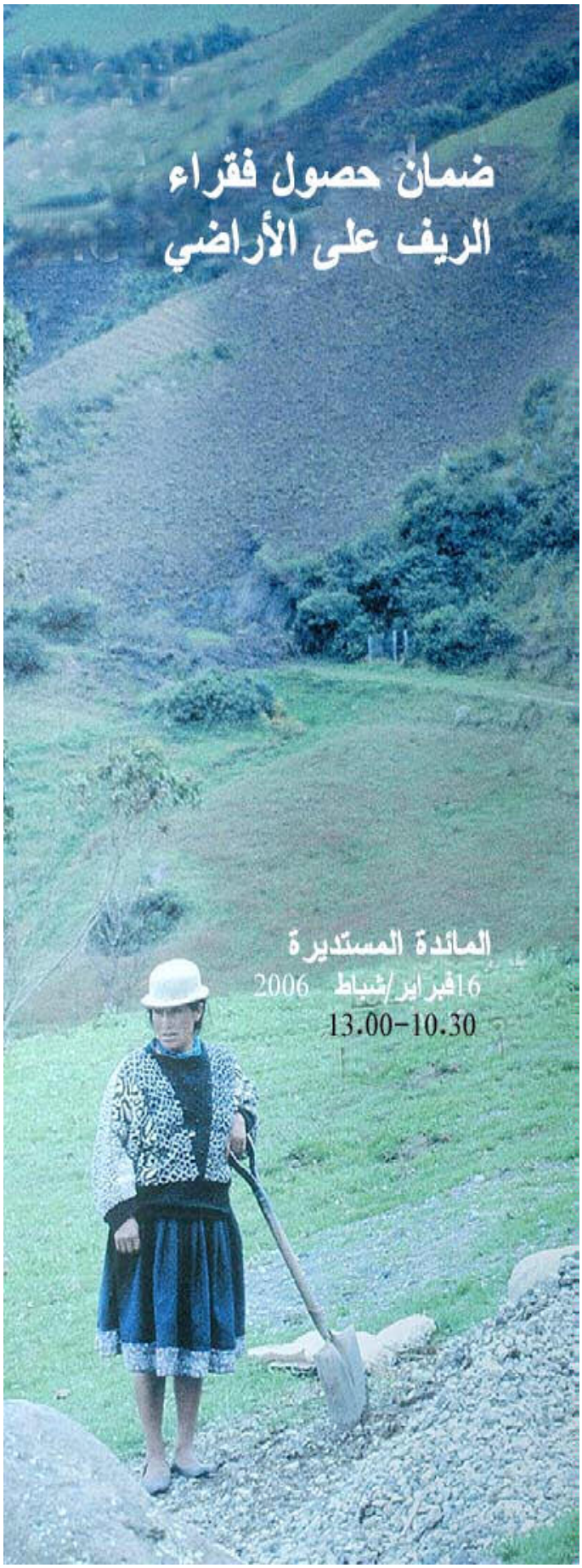

السيدة غونيلا أولسون، مديرة شعبة السياسات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيدة نيمسيا آشاكوللو، مديرة اتحاد الفلاحات في بوليفيا

السيد بارفيز كوهافكان، مدير مصلحة التنمية الريفية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والأمين العام التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية

السيد جوزيف مبنجي، مسؤول البرامج، تحالف الأراضي في زامبيا

ضمان حصول فقراء الريف على الأراضي

تشكلت هذه المائدة المستديرة على النحو التالي:

الرئيس: **السيدة غونيلا أولسون**، مديرة شعبة السياسات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المناقشون: **السيدة نيمسيا آشاكوللو**، مديرة اتحاد الفلاحات في بوليفيا

السيد بارفيز كوهافكان، مدير مصلحة التنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ الأمين العام التنفيذي، المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

السيد جوزيف مبنجي، مسؤول البرامج، تحالف الأراضي في زامبيا

352 - أتاحت هذه المائدة المستديرة، المصممة لتبادل المعارف والخبرات، الفرصة للجمع بين وجهات نظر الحكومات، ومنظمات المزارعين، والحركات الاجتماعية من جهة، ووجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، والصندوق من جهة أخرى. وتمثلت أهداف المائدة بما يلي:

(أ) التأكيد مجدداً على الحاجة إلى تحسين الحصول على الأراضي وضمان حيازاتها بغية الحد بصورة فعالة ومستدامة من الفقر الريفي، وذلك من حيث الإنصاف والكفاءة على حد سواء؛

(ب) عرض ومناقشة القضايا التي تواجه الحكومات الملتزمة في صياغة، وتنفيذ، وإنفاذ سياسات الأراضي المناصرة للفقراء وتدابير الإصلاح الزراعي.

353 - وكان من بين المشاركين الذين عرضوا خبرات بلادهم في ميدان الإصلاح الزراعي كلاً من السيد كوديغما زونغو من بوركينا فاسو، والسيدة كونسيساو كوادروس من موزامبيق، والسيد نارسيسو بوي نيتو من الفلبين، والسيد إسبيديتو روفينو دي أراوخو من البرازيل. وأشارت العروض وكذلك المناقشات إلى الأبعاد الريفية لظاهرة الفقر الشديد في العالم وإلى الحاجة إلى الحد من الفقر الريفي بغية التخفيف من وطأة هذه الظاهرة، كما وسلمت بالدور المركزي للأراضي في النظم الاقتصادية الريفية وأقرت بأن الشرائح الأشد فقراً وحرماناً في صفوف سكان الريف هي في الغالب تلك الشرائح المحرومة من الأراضي أو التي لا تتمتع بحيازات مضمونة لها. وعلى هذا فإن تيسير الحصول على الأراضي وتعزيز ضمان حيازتها يندرجان في عداد العناصر الأساسية بكل تأكيد في أي آفاق للنهوض بموارد رزق الفقراء من النساء والرجال. ويتيح التوزيع العادل للأراضي تحقيق النمو والتنمية على مستوى واسع، وتدعيم السلام والتلاحم.

354 - وأثير عدد من القضايا المتعلقة بسياسات الأراضي المناصرة للفقراء وتدابير الإصلاح الزراعي. وتم الاتفاق على أنه ليس هناك من نهج واحد موحد لتيسير حصول الفقراء على الأراضي وضمان حيازتهم لها. ولقد عجزت النهج الحكومية والنهج السوقية على حد سواء عن تحقيق النتائج المنشودة. ومن الواجب صياغة النهج المتعلق بالأراضي بالاعتماد على منظور موارد الرزق. وفي هذا السياق فإن فقراء الريف يحتاجون لا إلى الحصول على الأراضي فحسب، بل وكذلك، وضمن جملة أمور، على التقانات، والخدمات المالية، والأسواق، والخدمات الاجتماعية.

355 - ومن الواجب أن تستهدي الحلول المتصلة بقضايا الأراضي التي تواجه فقراء الريف من الرجال والنساء بالوقائع المحسوسة، والدينامية، والمتنوعة والمعقدة للغاية التي يجابهونها، وهي وقائع تتصل بمناطقهم، وأنشطتهم، وأطرهم الوطنية المخصوصة.

السيد فرانغ روي، مساعد الرئيس لشؤون قضايا السكان الأصليين، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد جون هاريس، مدير معهد دراسات التنمية

السيد داريو بولغار، كبير المساعدين التقنيين، الوكالة الكندية للتنمية الدولية في الإكوادور

السيد جاك ويلكنسون، رئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

356 – وليست الأراضي مجرد عامل اقتصادي من عوامل الإنتاج. فهي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالقيم الثقافية والاجتماعية وبهوية وتاريخ الشعوب وحقها في الاختيار والقرار الذاتي. كما أنها ليست مجرد سلعة، وهو ما يجب أن تقر به النهج السوقية.

357 – ويحتاج الإصلاح الزراعي المناصر للفقراء، أي الإصلاح الذي يسهم في التنمية الريفية والحد من الفقر، إلى سياسات حكومية أقوى لدعم أنشطة الزراعة الأسرية لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

358 – ويتسم الإصلاح الزراعي بطابع سياسي شديد. فهو يتناول ويجابه عادة مصالح متضاربة، ومن ثم علاقات القوة بين قوى غير متناظرة. وهذا هو السبب في أهمية السياسات العامة. فمن خلال إرساء تسوية بين المصالح فإن بمقدورها أن تحد من مظاهر التباين وتوفر الأجوبة للصالح الجماعي. على أن الدولة وحدها (إن لم تكن دولة متسلطة) لا تستطيع أن تصوغ سياسات مناصرة للفقراء وتضعها موضع التنفيذ.

359 – وتقود الحكومات عادة عملية صياغة وتنفيذ تدابير الإصلاح الزراعي والسياسات المناصرة للفقراء. على أن أمر إنفاذ وإنجاح هذه التدابير والسياسات لا يعتمد فحسب على الإرادة السياسية لهذه الحكومات. فهو يعتمد أيضاً على المشاركة النشطة للمواطنين وعلى وجود مجتمع مدني قوي ومفعم بالحياة وقادر على التعبير عن إرادة الناس، وممثل لمصالح الشرائح الأشد فقراً وتهميشاً في المجتمع على وجه الخصوص، بما في ذلك السكان الأصليون والنساء. وعلى هذا فإن المهمة البارزة التي يتوجب القيام بها لضمان نجاح تدابير الإصلاح الزراعي والسياسات المناصرة للفقراء هي تمكين الفقراء ومنظماتهم، لا لمجابهة الدولة، بل لإصلاح الخلل في موازين السلطة وبالتالي مساعدة الدولة على وضع سياسات لصالح الفقراء.

360 – وسيزيد الصندوق من استثماراته في الأنشطة التي تُعنى بقضايا الأراضي التي تواجه الفقراء. كما أنه سيزيد من دعمه المباشر لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيما منظمات المزارعين والمنتجين الريفيين بحيث يمكن لها، وبصورة مستقلة، أن تمثل مصالح الفقراء والضعفاء في عمليات السياسات على مختلف المستويات، بما في ذلك تنفيذ تلك السياسات. وسيوفر الصندوق أيضاً حيزاً مؤسسياً لممثلي الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية لتبادل الآراء والخبرات، ولتطوير تفهم أفضل لمواقف وأدوار بعضهم البعض، والانخراط معاً بطريقة مفيدة.

تعزيز المؤسسات الريفية للفقراء: الفرص والمعوقات

تشكلت هذه المائدة المستديرة على النحو التالي:

الرئيس: **السيد فرانغ روي**، مساعد الرئيس لشؤون قضايا السكان الأصليين، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المناقشون: **السيد جون هاريس**، مدير معهد دراسات التنمية

السيد داريو بولغار، كبير المساعدين التقنيين، الوكالة الكندية للتنمية الدولية في الإكوادور

السيد جاك ويلكنسون، رئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

361 – هدفت هذه المائدة المستديرة إلى مناقشة دور المؤسسات في الحد الفعال من الفقر، وسبل تعزيز هذه المؤسسات، وطبيعة الفرص والعوائق المتعلقة بالتنمية المؤسسية في المناطق الريفية. وأبرزت عروض المناقشين أهمية المؤسسات في الحد من الفقر والتحول في النموذج الإنمائي من الأنشطة المحكومة باعتبارات الإمداد إلى الأنشطة الخاضعة للطلب. وقد اكتسب الصندوق خبرة قيمة في هذه العملية، وقام بتمكين المجتمعات المحلية، ونقل الموارد إليها مما أتاح لها أن تمضي قدماً في مبادراتها الذاتية.

362 – وغطت العروض، ضمن جملة أمور، ما يلي:

(أ) الدور الأساسي للمؤسسات المشكلة من الفقراء أو العاملة لصالحهم في ميدان التنمية الريفية؛

(ب) سبل تعزيز المؤسسات المذكورة؛

(ج) نقاط نفاذ أنشطة الصندوق لدعم التحول المؤسسي؛

(د) التحديات الماثلة أمام الفقراء والتي سيكون للمؤسسات دور مهم في معالجة أمرها.

وجرى التأكيد على دعم ترتيبات نظم الملكية الجماعية، وأنشطة التنمية التي تتحكم بها المجتمعات المحلية، وإرساء حقوق المواطنين.

363 – وغطت المناقشات ثلاثة مجالات هي: (أ) دور الحكومات في التنمية المؤسسية، (ب) أهمية الرصيد الاجتماعي، (ج) التحديات والفرص المتعلقة بعملية العولمة الراهنة. ويمكن للحكومات أن تيسر مشاركة المنظمات المحلية في اتخاذ القرارات العامة؛ كما أن بمقدور هذه المنظمات بدورها أن تساند التحيز المناصر للفقراء من جانب السلطات العامة وأن تسهم في إخضاع الحكومات إلى قدر أكبر من المساءلة. وباستطاعة هذه الحكومات والمنظمات معاً تعزيز تحول الدولة والمجتمع المدني. وجرت دراسة مسألة أهمية مؤسسات الفقراء، ولاسيما عند معالجة أمر نظام الحيازة الجماعية، من زاوية اتفاقيات التأجير وقضية النزاعات الناشئة في حال تجاهل حقوق السكان الأصليين.

364 – وتم توجيه اهتمام خاص إلى دور الرصيد الاجتماعي في التعزيز التنظيمي. وأُبرزت نتائج الأنشطة المنفذة في كل من بوليفيا، والإكوادور، والهند. وأشارت البحوث الأخيرة إلى أن المبادرات المحكومة بالطلب لم تنجح في إرساء التغيير أو تعزيز الرصيد الاجتماعي. وجرى استعراض الدراسة القيمة التي أجراها روبرت بوتمان عن إيطاليا والتشديد على العمل العام. وطرح موضوع إضافي أمام المائدة المستديرة ويتعلق بالعوائق التي يواجهها صغار المزارعين نتيجة الحواجز غير الجمركية القائمة أمام تصدير منتجاتهم.

365 – وتقدم المشاركون بعدد من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى أن يسهم الصندوق في تعبئة الفقراء للانضمام إلى عملية تحويل المؤسسات، وأن يستثمر في تعزيز قدرتهم على القيام بذلك.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان محافظ جمهورية أفغانستان الإسلامية

بالنيابة عن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، يشرفني أن ألقي بياناً أمام هذا المجلس الموقَّر حول الأهمية التي تعلِّقها بلادي على المهمة النبيلة للصندوق والتي تتمثل في مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم.

إن التحدي الماثل أمام الكثير من البلدان النامية هو كيفية تحسين سُبُل معيشة الفقراء المدقعين. لقد كشفت لنا التجربة عدم فعالية نهج الجرعات الصغيرة مع الفقراء المدقعين الذين يعانون العزلة في كثير من الأحيان، ويتألفون أساساً من السكان الأصليين، وليس لهم أي دور يذكر في عملية اتخاذ القرارات الوطنية، ويفتقرون إلى سُبُل الوصول إلى الأصول الإنتاجية، ولا يتمتعون إلا بالقدر الأدنى من المهارات، ويُحرَمون القدرة على التحرك الاقتصادي. إننا في حاجة إلى نُهُج مبتكرة وواسعة الخيال للوصول إلى هؤلاء الفقراء المدقعين. ونعتقد أن العناصر الأساسية لمساعدة الفقراء المدقعين هي إيجاد هيكل مؤسسي فعال على مستوى القواعد الشعبية، وتعبئة الجماعات، والاستفادة من معرفة السكان الأصليين، والأخذ بالتكنولوجيات التي يمكن للفقراء التعامل معها بدون التعرُّض لمخاطر شديدة، وتطبيق نمط استثماري يمكِّنهم من اكتساب الأصول الإنتاجية التي يمكن استخدامها بشكل مستدام. وترتبط جميع تلك العناصر ارتباطاً وثيقاً بمهمة الصندوق المتمثلة في تحسين الدخل ورفع مستويات معيشة فقراء الريف من خلال النهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية، وبناء القدرات، وتقاسم المعرفة، والأنشطة الزراعية الأخرى المدرَّة للدخل. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن جلسة المناقشات العامة حول *تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف* والموائد المستديرة الثلاث تناولت موضوعات ملائمة تماماً لمداولات الجلسة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

إن اقتصاد أفغانستان هو في أغلبه اقتصاد زراعي، وتوفِّر الزراعة السبيل لكسب القوت أمام ما لا يقل عن 65% من مجموع السكان الذين يناهزون 25 مليون نسمة. واستناداً إلى المؤشرات الدولية المعروفة فإن الفقر يتفشى في المناطق الريفية من أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، فقد تفاقمت محنة المجتمعات المحلية الريفية بسبب سنوات الحرب والنزاع الداخلي على مدى خمسة وعشرين عاماً، إلى جانب موجة الجفاف الطويلة التي اجتاحت البلاد في الفترة من عام 1997 وحتى عام 2001. وربما يعيش ما يتراوح بين 75 و 80 في المائة من سكان الريف في أفغانستان على أقل من دولار واحد يوميا. كما تواجه المناطق الريفية في أفغانستان ثلاث مشاكل أخرى مثيرة للتحدي، وهي توطين اللاجئين العائدين والمشردين داخليا، وتحسين وضع نساء الريف وفرصهن الاقتصادية، واستئصال زراعة الأفيون التي تنطوي على آثار مدمِّرة في جميع أنحاء العالم.

وتتمثَّل الاستراتيجية الحالية لحكومة أفغانستان بشأن القطاع الريفي في تعزيز التنمية المتكاملة التي تركِّز تحديداً على تلبية احتياجات الأُسر الأشد فقراً. وتقوم هذه الاستراتيجية على الركائز الست التالية: بناء المؤسسات على مستوى المجتمعات المحلية؛ والأخذ بنمط استثماري متوازن في المناطق الريفية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ وتنمية البنية الأساسية الريفية؛ وإقامة نظام لتحفيز السوق الحرة؛ وبناء القدرات التقنية والبشرية لسكان الريف؛ واتخاذ تدابير خاصة للارتقاء بوضع النساء في المناطق الريفية من أفغانستان. إن برلماننا الذي انتخب مؤخرا انتخابا ديمقراطياً وكذلك مجالس المقاطعات المُنتَخَبَة ديمقراطياً تتحمل المسؤولية عن تدعيم الطابع التشاركي

لاستراتيجية التنمية المتكاملة تحت رعاية الحكومة بقيادة الرئيس حامد كرزاي. ويسر حكومة بلادي أن تلاحِظ أن مؤتمر لندن قد وافق على الدور المتزايد للمؤسسات الحكومية في عملية تنمية أفغانستان.

واسمحوا لي أن أُلقِي بضع كلمات أخرى عن الصندوق. لقد أثبت التقييم الخارجي المستقل الذي أُجري مؤخراً أن الصندوق قد حقق نجاحاً طيِّباً. لقد كانت عملياته ناجحة عموماً وتشهد تحسُّناً مطرداً. وإضافة إلى ذلك فإن مهمة الصندوق اكتسبت أهمية متزايدة على ضوء الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد فإن أفغانستان تؤيد بقوة النموذج التشغيلي الجديد المتصوَّر في إطار التجديد السابع للموارد والذي يضع البرنامج القطري في صميم تدخلات الصندوق.

وتعتقد بلادي أن البرنامج الذي اقترحه رئيس الصندوق بما قيمته ملياران من الدولارات للفترة 2007–2009 هو المستوى الأدنى الذي يمكِّن الصندوق من أداء دوره ذي الصلة في مساعدة البلدان النامية على بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. كما تؤيد أفغانستان مستوى تجديد الموارد الذي يبلغ 800 مليون دولار أمريكي وتدعو الدول الصناعية والدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى التحلِّي بالسخاء في التزاماتها المالية للصندوق.

وتدعم أفغانستان بقوة الاقتراح بتخصيص ثلثي قروض ومِنَح الصندوق للبلدان الأقل تقدُّماً والبلدان منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي. كما نعرب عن موافقتنا على دور الصندوق في الوصول بأعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن تحمُّلها.

وتحث أفغانستان على توسيع برنامج الموظفين المهنيين المزاملين ليشمل أشخاصاً من البلدان النامية، وتدعو إلى إصلاح حقوق التصويت في الصندوق وتحسين تمثيل بلدان القائمة جيم في المجلس التنفيذي للصندوق.

وأخيرا، سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة بلادي، أتمنى للصندوق ولرئيسه القدير كل النجاح في تنفيذ النموذج التشغيلي الجديد. وإن حكومة بلادي لتوَّاقة إلى بدء عمليات الصندوق في أفغانستان التي لم يتلق فيها سكان الريف أي مساعدات من الصندوق من قبل.

بيان محافظ

جمهورية بوروندي

بالنيابة عن حكومة جمهورية بوروندي والوفد المرافق لي، أتشرف بالتحدث إلى هذا الجمع الكريم حاملاً إليكم أحر تمنيات شعب بوروندي.

أولا، اسمحوا لي أن أنضم لمن سبقني بالتعبير عن تقديري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دعوتنا هنا للمشاركة في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق، وللترحيب الحار الذي حظينا به منذ وصولنا.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر وأثني على رئيس الصندوق وجميع موظفيه على تنظيم هذا الاجتماع، وعلى الظروف الممتازة التي وفروها لعملنا هنا، وعلى حسن لياقتهم وكياستهم.

تنعقد هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق إبان منعطف تاريخي هام في بوروندي يتصف بالعولمة والتنمية المستدامة، والمعلومات والتكنولوجيا التي لم تصل ذروتها بعد، كما تتصف في الوقت نفسه بسلسة من الكوارث الطبيعية التي لا مثيل لها في تاريخ بوروندي الحديث.

هذه الكوارث، وأخص منها على وجه التحديد، موجات الجفاف الطويلة التي اجتاحت بلدنا في وقت لم يكن فيه على أهبة الاستعداد لمواجهتها، وقد تعددت دورات الشح المتكررة في بلادنا الأمر الذي أدى بدوره إلى مفاقمة الفقر بين صفوف مواطنينا.

وبناء عليه، يقدر وفد بوروندي عاليا بنود جدول الأعمال لهذه الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

إنها قضايا بالغة الأهمية، ذات صلة وثيقة بالتنمية المستقبلية لقطاع الزراعة وتجسد مصادر قلق الحكومة البوروندية الرئيسية وأنا على يقين من أنه وباستثناء بعض الحالات الخاصة بكل بلد، فإن الأمر يصح على جميع الدول الممثلة هنا. لقد كان لوفد بلادي فرصة التميز والاستفادة من خبراتكم في مجالات متعددة مما حللناه وناقشناه خلال فترة إقامتنا هنا في روما.

وبصورة مماثلة يشرفني أيضا أن أحظى بفرصة تقاسم بعض الاستراتيجيات التي نتبناها والأهداف التي نضعها في بوروندي للتصدي لهذه المشاكل التي يواجهها بلدنا وهو بصدد إنعاش الزراعة كمسيّر رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام.

إن بلدنا يخرج من أزمة سياسية اجتماعية استمرت لأكثر من 13 سنة من العام 1993 حتى أمد قصير حيث انسحبت كل الجهات المانحة من البلد تاركة بوروندي تواجه قدرها بوسائلها الخاصة.

والقدر اليسير من التمويل المتوفر كان يوجه لحل النزاعات، في حين تم تعليق المعونات الإنمائية تماماً.

ولسنوات عديدة قبيل الأزمة، مولت المعونات الخارجية حوالي 80% من برامج التنمية وأدخلت على البلاد ما يزيد عن 40% من حصائلها من القطع الأجنبي.

كان للأزمة السياسية الاجتماعية في بوروندي والبيئة السائدة في شبه الإقليم أثرا دراميا على الاقتصاد. إذ تخربت البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو تمت صيانتها بصورة غير كافية، كما تم تهجير أعداد هائلة من

البشر ولم يعد بمقدورهم الاستمرار في أنشطتهم الإنتاجية، وتم العبث بالهياكل المؤسسية وإيقاف النشاط الصناعي والتجاري، وتهاوت أسعار صرف العملة المحلية في حين استنزف الاحتياطي من القطع الأجنبي، وهلم جرا.

وتدهور الوضع أكثر نتيجة للجفاف الذي اجتاح البلاد لمدة ست سنوات تقريبا، ومرض فسيفاء الكسافا وغيره من الأمراض التي ابتليت بها معظم محاصيلنا الغذائية مما أدى إلى عجز غذائي لم تشهده البلاد منذ خمسين عاماً.

وطبقا لدراسة وطنية عن مدى التعرض لانعدام الأمن الغذائي أجريت في سبتمبر/أيلول 2004، كان 16% من سكان بوروندي يعانون من نقص غذائي مزمن، في حين تراوح 65% منهم على حدود الأمن الغذائي.

واضطرت الحكومة للاستعانة بمعونات غذائية ضخمة خلال العامين 2004 و2005، ونحن بصدد الإعداد لنفس الحالة بسبب الوضع الحرج هذا العام.

بالفعل، تشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف السكان يهددهم خطر العوز والحاجة.

ويشير تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وحكومة بلادنا في سبتمبر/أيلول 2005 إلى وصول العجز الغذائي لما يعادل 000 310 طن من الحبوب مقارنة بـــ 000 259 طن عام 2004.

ويتفاقم العجز الغذائي مع الهبوط الحاد في إنتاج جميع المحاصيل وبخاصة المحاصيل الجذرية. والوضع في أسوأ حالته في محافظات الشمال والشمال الشرقي والوسط والجنوب الشرقي وهي المناطق التي كانت تعتبر تقليديا بمثابة سلال خبز بوروندي. ففي هذه المحافظات بدأت الأسر ببيع أصولها ومواشيها وحتى أسقف بيوتها لتهاجر إلى مناطق أخرى أو بلدان مجاورة بغية البقاء على قيد الحياة.

ونظرا لسوء الوضع، فقد أسست بوروندي من أمد قريب لجنة وطنية لتنسيق المعونات والتي قيمت بالفعل الحاجة للمعونات الغذائية الطارئة والمدخلات، علاوة على التمويل الضروري ذي الصلة. ووفقا لتقديرات هذه اللجنة، فإن البلاد بحاجة لأكثر من 74 مليون دولار أمريكي لتلبية هذه الاحتياجات الملحة.

يتم التقدم بطلبات المساعدات الطارئة حاليا للبلدان الصديقة، ومؤسسات التمويل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والروابط والمجموعات الدينية. إضافة إلى ذلك، تم وضع برنامج للطوارئ لعام 2006 للإعداد لمؤتمر مانحي بوروندي الذي سيعقد في المستقبل القريب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوتكم جميعا لحضور هذا المؤتمر.

علاوة على ذلك، وحيث تخرج البلاد من أزمتها السياسية الاجتماعية، وبالرغم من الوضع الغذائي القلق الذي وصفته للتو، فقد أعدت بوروندي خطة خمسية لإنعاش القطاع الزراعي الذي يوظف أكثر من 90 في المائة من البوروندیين، وقد اعتبرت الإدارة الحالية هذا القطاع ذا أولوية قصوى وستوليه المزيد من الاهتمام عما كان ممكنا في السنوات الثلاث عشرة السابقة من الأزمة.

إننا نعتبر تنفيذ استراتيجية للتنمية الزراعية أمرا ضروريا، وهي استراتيجية تستند إلى الاستخدام المرشد لموارد البلاد البشرية والطبيعية، عوضا عن الاعتماد والى حد بعيد على المعونات الخارجية. وستدعو الاستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية إلى أفضل استخدام للموارد المتاحة من المياه والغابات والأراضي مترافقا بزيادة الإنتاجية للوحدة الواحدة.

وتتضمن الإجراءات المحددة للقيام بذلك، اتخاذ التدابير السريعة للتصدي للتأثيرات السلبية للأزمة من خلال إنعاش الإنتاج للوصول إلى أو حتى تخطي المعدلات السابقة من جهة، ومن جهة أخرى وضع أسس النمو المستدام في الزراعة على المدى الطويل والمتوسط.

ولتحقيق هذه الغاية ستقوم بوروندي بما يلي:

- إصلاح معدات الإنتاج التي تخربت في الأزمة وتعبئة الموارد العاجلة؛
- تحسين إمدادات الأغذية الأساسية ونوعيتها من خلال زيادة غلال المحاصيل والثروة الحيوانية؛
- زيادة دخول الأسر الريفية وعوائد الدولة من خلال الترويج للمحاصيل النقدية وتنويعها بدون تجاهل فرص خلق العمالة خارج المزرعة؛
- إنعاش الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة رشيدة؛
- بناء قدرات الجهات الفعالة الرئيسية في القطاع الزراعي.

لابد وأنكم توافقون على أن البرنامج طموح لبلد مازال في مرحلة الخروج من أزمة اجتماعية واقتصادية.

إن الحكومة تعي تماما أنها تواجه تحديا كبيرا في محاولتها لإنعاش الإنتاج الزراعي وتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد.

ستبنى سياسة الإنعاش الزراعي على تطوير جميع عوامل الإنتاج، بإجراء جرد للأراضي وزيادة الإنتاج والترويج لقطاع الصناعات الزراعية الفرعي، وتنويعه وتحقيق القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال التخزين والتوضيب والترويج لتسويق المنتجات الزراعية، والترويج لهياكل دعم الإنتاج وتنويعها من خلال المساعدات التقنية والمالية والإصلاحات المؤسسية لهياكل الدولة، وبذل الجهود لإطلاق العنان للقطاع الخاص وللروابط المحلية في الأنشطة الزراعية، والابتعاد عن المركزية في التنمية والترويج التمويل مشغلي القطاع الزراعي لتطوير المبادرات الزراعية الخلاقة والسعي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي لتحسين بيئة الأعمال.

وهدفنا على المدى البعيد هو تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة سوق من خلال تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة وإزالة القيود عن إمكانيات البيئة الريفية في الترويج للعمالة خارج المزرعة لتوليد الدخل.

وبطبيعة الحال لا يمكن للتنمية الزراعية المستدامة من طرف الحكومة أن تأخذ مجراها بدون قيام المجتمعات الريفية بتنظيم أنفسها.

وسيكون للسكان الريفيين المنظمين في هياكل تعاونية وصول أسهل للخدمات والموارد التي تقدمها السلطات من القطاع العام ووكالات المعونات الإنمائية.

إننا بحاجة لتمثيل أفضل للعالم الريفي في تحليل المشاكل والأولويات والتعبير عن الاحتياجات الخاصة بالدعم التقني، وفي القيام بدور الإطار الناظم للسكان للاشتراك في تنفيذ برامج الدعم التي تخصهم. وسيتم توفير إجراءات الدعم لتمكين الحكومة من تنفيذ خطتها.

والحاجة أساسا لطرق أفضل في نشر المعلومات وبناء القدرات للاتصال على جميع المستويات وتقديم الدعم لإعادة تأهيل ضحايا الصراعات، والأشخاص المعرضين لأخطارها، ودمجهم مجددا في مجتمعاتهم وإشراكهم في إعادة

إحياء قطاع الزراعة، وتحديث المعدات وإعداد وتنفيذ خطة وطنية رئيسية لإدارة المياه ولإعادة توصية سياسة إعانات الطوارئ والتعاون مع بلدان وشركاء آخرين لتقاسم خبراتنا في مجال إدارة الموارد المائية والتكنولوجيا الحيوية الزراعية لفهم كيفية مساعدة هذه التكنولوجيات، وبخاصة في المجالات المذكورة، في رفع الإنتاجية ومحاربة الفقر في بلادنا.

وأخيرا، واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر بالنيابة عن حكومة جمهورية بوروندي والوفد الذي أقوده، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمي هذه الدورة ولكل من أسهم في إنجاحها. وإننا نحث الصندوق وغيره من الشركاء على دعم بوروندي في مبادرتها الإبداعية هذه لإنقاذ شعبها.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم مجددا أن حكومة بوروندي لن تألوا جهدا لتنفيذ قرارات وتوصيات هذه الدورة في حدود مواردها الطبيعية والمالية والبشرية وبالتعاون الوثيق مع الصندوق وغيره من الشركاء.

بيان محافظ

جمهورية أفريقيا الوسطى

لقد أفادت جمهورية أفريقيا الوسطى في الماضي من الدعم الذي قدمه لها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عدة مناسبات. والواقع أن الصندوق مول منذ إنشائه سنة 1974 ستة مشروعات نفذت في جمهورية أفريقيا الوسطى وكانت تتركز أساسا على تنمية الإنتاج الغذائي والرعوي. وقد مثل هذا مبلغا إجماليا قيمته 119 مليون دولار أمريكي. واختتمت هذه المشروعات جميعا وليس لها في الوقت الحاضر أي أنشطة متابعة لها.

نفذت المشروعات الأربعة الأولى في المهلة المحددة، وكان لها آثار اجتماعية اقتصادية هامة في أوساط المزارعين والمربيين. وأتاحت نتائجها المشجعة تحديد وتنفيذ المشروعين الأخيرين. ولكن تعليق التمويل عدة مرات بسبب عدم تسديد المتأخرات المستحقة للصندوق وعدم مراعاة بعض شروط المقرضين بالإضافة إلى مشاكل الإدارة والأمن، أدى لسوء الحظ إلى نتائج متفاوتة في حالة المشروعين المذكورين.

ومن ثم كان التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فعالا إلى أن وقعت الأزمات التي هزت الجمهورية مؤخرا. وفي هذا المقام يجدر التعبير باسم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أعلى هذه المنصة عن خالص شكرنا للدعم متعدد الأشكال الذي قدمه الصندوق إلى بلدنا.

ولم يكن من الممكن للأسف مواصلة ذلك الدعم خلال السنوات الأخيرة التي شهدت أزمة سياسية واقتصادية. وقد أدى انعدام الأمن في المناطق الرئيسية للزراعة وتربية الماشية إلى تثبيط همة الشركاء الخارجيين لجمهورية أفريقيا الوسطى ومن بينهم الصندوق. واليوم يعد توطيد الأمن في جميع أنحاء البلد مهمة ذات أولوية بالنسبة للحكومة.

قبل تناول مسألة "تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف" التي هي موضوع الدورة الحالية، اسمحوا لي بأن أعرض بإيجاز وضع الفقر الريفي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد تدهورت في السنوات الأخيرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدي تدهورا خطيرا. ففي الأوساط الريفية انخفض الأجل المتوقع عند الولادة من 47.1 في سنة 1988 إلى 41.8 في سنة 2003 مع وجود فوارق بحسب الجنسين (تتراوح بين 45.7 سنة و39.2 سنة في حالة الرجال، وبين 48.5 و45 سنة في حالة النساء). وفي 2003، بلغ مؤشر معدل وفيات الأطفال 141 لكل ألف في جميع المناطق الريفية، وهو ما يشمل 145 لكل ألف في حالة الصبية و136 لكل ألف في حالة الفتيات.

ومستوى الدخل المتوسط في الأوساط الريفية منخفض جداً؛ وقد شهد تدهوراً أكثر في السنوات الأخيرة، فانخفض من 000 17 فرنك أفريقي في 1989 إلى 700 14 فرنك أفريقي في 2003. وارتفع معدل انتشار الفقر النقدي في المناطق الريفية من 60% في 1996 إلى 72% في 2002. كما أن معدل انتشار الفقر المدقع (57.3%) ومعدل الفقر الغذائي (60.4%) مرتفعان جدا وفقا لنتائج المسح المتعلق بالظروف المعيشية للأسر الريفية لسنة 2003. أما فيما يتعلق بحصة المناطق الريفية على الصعيد القطري، فإن أكثر من 70% من الفقراء في جمهورية أفريقيا الوسطى يتركزون في تلك المناطق.

ويترتب على ذلك ارتباط ضعف أداء الأنشطة الريفية في جمهورية أفريقيا الوسطى بانخفاض كبير في مستوى معيشة السكان الريفيين. ويزداد الأمر سوءاً بسبب نزوح الشباب على نطاق ضخم من المناطق الريفية، وهو ما يتبع انخفاضاً في القوى العاملة في المشاريع الزراعية والرعوية وعدم تجدد العمال الزراعيين الذين تقدم السن بهم.

ذلك إذن بإيجاز هو السياق الوطني في الوقت الحاضر في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يواجه جميع المعنيين في الدولة وخارج الدولة بالتنمية الزراعية في أفريقيا الوسطى في الوقت الحاضر مشكلة حقيقية وهي تهيئة بيئة مواتية لتنمية الأنشطة الفردية والجماعية في المناطق الريفية. والأمر يقتضي الآن التفكير في بناء دولة وأمة في أفريقيا الوسطى توفران لأشد السكان عوزا في المناطق الريفية الموارد اللازمة لتحسين ظروفهم المعيشية. وهنا على وجه التحديد تكمن مشكلات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف. وتعد إقامة الآليات التي تسمح لهم بالابتكار وسيلة لا غنى عنها لحل مشكلة الفقر الريفي على نحو مستدام.

إن سنوات الأزمة التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى لم تسمح بعقد المناقشات اللازمة بشأن هذا الموضوع. واليوم، بعد حلول الانتخابات الديمقراطية الرئاسية والتشريعية التي جرت خلال النصف الأول من سنة 2005، والعودة إلى النظام الدستوري وبسط الأمن تدريجيا في جميع أنحاء القطر، جاءت اللحظة المناسبة لإجراء المناقشات بغية التوصل بسرعة إلى نتائج.

وحكومة أفريقيا الوسطى مصممة بناء على ذلك على إنجاح عملية إصلاحية تبدأ بتهيئة بيئة مؤسسية جديدة موائمة للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. ومعنى ذلك في الواقع هو إعداد وصياغة استراتيجيات في المجالات التالية:

- التدريب المهني ودمج الشباب الريفي في القوى العاملة؛
- نشر المعلومات بين فقراء الريف؛
- تزويد المنتجين الريفيين بالمدخلات اللازمة؛
- توفير فرص الوصول إلى الائتمان من أجل الاستثمار في المناطق الريفية؛
- ضمان الإدارة المحلية للمواد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات بين مستخدمي الأراضي.

ومن هذا المنطلق قررت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنظيم جمعيات عامة للتنمية الريفية خلال النصف الأول من سنة 2006. وينبغي لهذه الجمعيات أن تنتهي، بالتعاون مع جميع الأطراف الريفية المعنية، إلى تحديد الاتجاهات العامة فيما يتعلق بالمشكلات الواضحة ووضع جدول زمني واقعي لتنفيذ الأنشطة المختلفة بناء على تدابير عمل مستمرة.

ونحن نعترف بأن من المهم والصعب تحقيق ذلك في ظل الظروف الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن ذلك تحد ينبغي مواجهته بغية إصلاح سياسات التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وخاصة في القطاع الريفي، وذلك لأن إنعاش الاقتصاد الريفي في أفريقيا الوسطى على نحو مستدام، وهي التي خرجت لتوها من أزمة طويلة الأمد، يقتضي بناء نموذج اجتماعي وسياسي جديد يخلو بصفة نهائية من أخطاء الماضي.

وكما سمعتم فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تسعى للعودة من جديد، إلى طريق الاستقرار عن طريق استعادة النظام الدستوري، وهي تحتاج بشدة إلى دعم مالي من جانب الجهات المانحة ومن بينها الصندوق حتى يتاح لها ما يلي:

- إنعاش الزراعة والإنتاج الحيواني اللذان يعمل بهما أكثر من 80% من سكانها،
- تعبئة المنتجين الريفيين في إطار استراتيجيتها الخاصة بمحاربة الفقر،
- تحسين الظروف المعيشية للأطراف الريفية،
- دعم الأمن الغذائي الأسري.

وتحرص حكومة أفريقيا الوسطى على مواصلة الجهود اللازمة لاستئناف المفاوضات مع جميع شركائها وخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حتى تتمكن من الاهتداء إلى الموارد اللازمة لتمويل برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية والرعوية في هذه الفترة التي تلي الأزمة.

بيان المحافظ المناوب

لجمهورية مدغشقر

أود أن أحذو حذو من سبقني من الوفود إلى الحديث فأهنئكم بدوري، سيادة الرئيس، على انتخابكم الباهر كما أهنئ نائبي الرئيس. ونؤكد لكم تعاوننا التام والكامل في مهمتكم الثقيلة النبيلة.

ونحن أيضا، ننضم لزملائنا في الترحيب بنيوي كعضو جديد بالصندوق. ونؤكد لها منذ الآن تعاوننا الدائم.

إنه ليسعدني ويشرفني أن آخذ الكلمة اليوم أمام هذا الجمع الجليل باسم الحكومة وباسمي شخصياً.

إن أهمية البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة تبشر بمناقشات مثمرة.

وسأسمح لنفسي، أولا، بأن أتحدث عن سياسة بلدي في مجال التنمية الريفية، قبل أن أبدي رأيي بشأن بعض المسائل التي تشغل انتباهنا.

الواقع أن استئصال الفقر والتغلب على انعدام الأمن الغذائي على جميع المستويات هو أيضا الهدف الطموح الذي تتوخاه حكومة جمهورية مدغشقر في وثيقتها الاستراتيجية للقضاء على الفقر، وخاصة خطة العمل الخاصة بالقضاء على الفقر كما يعكسها مشروع دعم التنمية الريفية.

وقد عكفت الحكومة مؤخرا على تنفيذ خطة عمل وطنية للأمن الغذائي. وفي شهر يناير/كانون الثاني الماضي عرضت الحكومة بصفة رسمية البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي يضع التنمية الإقليمية موضع الصدارة ويجمع الجهود التي بذلت في الماضي في إطار تضافر أعمال الجهود بين الحكومة والشركاء الماليين، وذلك حتى عام 2020. ويرمي البرنامج الوطني للتنمية الريفية تحديد التوجهات السياساتية والاستراتيجية في مجال التنمية الريفية، وذلك بما يتماشى مع الخطط والسياسات القطاعية المختلفة، وخاصة خطة العمل الخاصة بالتنمية الريفية.

ينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليعرب من جديد عن تقديره العميق وتأييده الدائم للصندوق الذي تتسم أنشطته المنفذة في مدغشقر بالامتياز لأنها تلبي أولوياتنا. وأدلل على ذلك بالإنجازات العديدة في مجال التنمية الريفية منذ 1979، والتي تعلق آخرها "بمشروع دعم الحكم المحلي، وإحلال الأمن العقاري، والاستغلال المستدام للإمكانيات في منطقتي ميناب وميلاكي"، وهو المشروع الذي سيكون موضوع مفاوضات تجري من 27 فبراير/شباط إلى 3 مارس/آذار 2006، وسيعرض على المجلس التنفيذي للصندوق في أبريل/نيسان 2006.

ونحن نرجو أن يتضاعف تعاوننا مع الصندوق في السنوات القادمة، وخاصة بعد إقرار وثيقة الصندوق الجديدة للفرص الاستراتيجية القطرية لمدغشقر التي ستعرض على المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2006.

إن السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق قد أوضح في بيانه أنشطة الصندوق في 2005 والتدابير التي اتخذها شخصيا لإنجاح المهمة المناطة بالمنظمة من أجل مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وبهذا الصدد، أود أن أبين أيضا أن حكومة مدغشقر تتوجه بخالص وأحر تهانيها إلى الصندوق وإلى الرئيس لينارت بوغه وإلى جميع العاملين في هذه المؤسسة على مختلف المستويات.

اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على التقرير النهائي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، (الوثيقة GC 29/L.4).

من الواضح أن التجديد السابع لموارد الصندوق يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الصندوق ودوام أنشطته. وقد أعلنت مدغشقر، وهي الوفية لتقاليد التضامن الدولي، مساهمتها في التجديد السابع على تواضعها بما قيمته 000 95 دولار أمريكي. ولذلك يرجو وفد بلادي أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها من أجل التجديد السابع، وذلك بغية الوصول إلى مستوى 800 مليون دولار أمريكي كما هو متوقع. وفيما يتعلق ببرنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2006، فإن وفد بلادي يوافق على مشروع القرار المعروض. وهو يلاحظ بعين الرضى فكرة البرنامج المعزز لبرنامج الموظفين المزاملين. ونحن ننتظر باهتمام النتائج الخاصة بأنماط تمويل البرنامج.

كما يلاحظ وفدي بعين الرضى نتائج وتوصيات التقرير GC 29/L.8 الخاص بالبرنامج التجريبي للحضور الميداني، ويشجع الصندوق على مواصلة هذه المبادرة في 2006 بغية وضع توجهات محددة في مجال الإشراف على المشروعات والبرامج وتنفيذها.

أما فيما يتعلق بالتقرير المعني بوضع تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة GC 29/L.9)، فإن وفدي قد درس بعناية محتوى الوثيقة المذكورة، ويوصي بمواصلة المناقشات التي تجري عن هذه المسألة على مستوى المجلس التنفيذي. ونظرا لأهمية هذه المسألة بالنسبة للبلدان النامية، فينبغي لأعضاء المجلس التنفيذي (القائمتين باء وجيم) أن يواصلوا الانتباه إليها.

وفي الختام، يلاحظ وفدي بعين الرضى التقرير الخاص بوضع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان المتضررة من الجفاف أو التصحر، وخاصة في أفريقيا.

بيان المحافظ المناوب

لماليزيا

يبزغ عام 2015 كتاريخ سحري يحصل فيه جميع فقراء العالم على صفقة أفضل مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أرجاء المعمورة. أهي طموحات واقعية أم مجرد أوهام؟ ها نحن على بعد تسعة أعوام من الموعد المستهدف، ومستويات الفقر تتزايد والأهداف الإنمائية للألفية تبدو عصية على التحقيق. هل يمكن كسر حلقة الفقر هذه؟. أو هل نستطيع في مجتمعنا الدولي أن نفكر بطرق ابتكارية وفعالة لاستئصال هذه الآفة؟

ومن هنا يبدو موضوع مجلس المحافظين لهذا العام "تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف" موضوعا ذا صلة يطرح في الوقت المناسب. هنالك حاجة ملحة لإعادة ابتكار طرق تمكننا من التصدي للفقر الريفي إذا ما أردنا أن نعيد الأمل للفقراء والمستضعفين في الأرض.

لقد نجحنا في ماليزيا بالحد من الفقر مما معدله 49.3% عام 1970 إلى 5.5% عام 2000. وقد تحقق ذلك من خلال الجمع بين الحد من الفقر وإعادة توزيع الدخول كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية للحكومة. وقد تم السعي لتحقيق أهداف السياسات الإنمائية المختلفة من خلال تحسين الخدمات كالإسكان والصحة والمرافق العامة لتحسين مستويات معيشة الفقراء، والترويج للتقنيات الزراعية الحديثة التي تحقق الكفاءة الرأسمالية وتبنيها، بالإضافة إلى التسويق والائتمان والمساعدة التقنية والمالية المصممة لتحسين الإنتاجية الزراعية وبالتالي دخل الفقراء. كما بذلت الجهود أيضا لبناء القدرات والمؤسسات حتى أنه تم إعادة توزيع بعض الصناعات لتتواجد في المناطق الريفية.

اليوم، تنظر الحكومة في طرق ابتكاريه جديدة لزيادة الموارد المخصصة للتكنولوجيا، واستخدام معارف السكان الأصليين وتطوير أسواق النخبة للمنتجات الحلال. كذلك تم إيلاء أولوية قصوى لإنتاج الأغذية وإضفاء الطابع التجاري عليه بما في ذلك التجهيز والتغليف والتسويق في المنشأ. كما تم تنويع أنشطة الصيد وتحديثها من خلال رفع مستوى البحوث والتدريب وإنشاء مزارع للأسماك وتربية الأسماك والصيد في أعماق البحار وأسماك الزينة وإيجاد التعاونيات.

بإمكان الحكومات الوطنية، التي تعمل مع المؤسسات الدولية مثل الصندوق أن تخلق شراكات مفيدة لها باع طويل في الحد من الفقر الريفي وجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غاية واقعية قابلة للتحقيق.

ويسر وفد بلادي أن يلحظ أن إدارة الصندوق قد استجابت لنتائج وتوصيات التقييم الخارجي المستقل للصندوق مما نجم عنه خطة عمل الصندوق للفترة 2006–2007. ومن المؤمل به أيضا المصادقة على الخطة الاستراتيجية للفترة 2007–2010.

وفيما يخص نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإننا نشعر بأنه من المجدي عدم إدخال أي تغييرات على المعادلة الحالية في الوقت الحاضر، لأنه من السابق لأوانه القيام بتقدير رسمي لفعاليتها. إن إدخال تغييرات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من شأنه تأجيج الانقسامات والنزاعات ضمن المجموعات، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق الانطباع بأن البلدان تتنافس على موارد الصندوق.

وفيما يخص حقوق التصويت في الصندوق، يأمل وفد بلادي في رؤية نظام تصويت يتسم بالمزيد من العدالة والمساواة ولا يهمش بغير حق الأمم الفقيرة لمجرد أنها فقيرة ويبعدها عن الإسهام الكامل في مداولات الصندوق

وانتخاباته. إننا نتطلع لنتائج مداولات مجموعة العمل الخاصة بهذا النظام ونأمل منها أن تنظر في إيجاد لجنة دائمة لتحري جميع مظاهر الإدارة الرشيدة لضمان المزيد من الشفافية ضمن الصندوق.

كما يود وفد بلادي أيضا دعم الاقتراح المقدم من بلدان القائمتين باء وجيم لتمويل البرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين في الصندوق من خلال الميزانية النظامية للمنظمة كجزء من برنامجها الشامل، عوضا عن تمويله من خلال إيجاد حساب أمانة متعدد الأطراف يمول من المساهمات الطوعية.

وكلنا أمل أن يستمر الصندوق في برامجه التفاعلية المركزة الهادفة إلى المساعدة في الحد من الفقر الريفي وإبقاء الأهداف الإنمائية للألفية كغاية قابلة للتحقيق.

بيان محافظ

المملكة المغربية

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم، باسم الوفد المغربي المشارك في هذه الدورة، بخالص الشكر والعرفان إلى السلطات الإيطالية على الدعم المتواصل الذي مافتئت تقدمه للصندوق. كما أنوه بالسيد رئيس المحافظين وبنائبه على حسن تسيير أشغالنا. وأود أن أتوجه إلى السيد لينارت بوغه لأعبر له عن عميق اعترافنا وتقديرنا لما يقدمه من خدمات جليلة، منذ توليه رئاسة هذه المؤسسة، حيث نلمس التطورات الهامة التي يعرفها الصندوق من تطوير أسلوب عمله وإدخال تعديلات لترشيد تدبيره.

إننا نشيد بالتدخلات الإيجابية والعمليات الميدانية التي أنجزت في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التغيير الاستراتيجي، وكذلك بالجهود المتواصلة في إطار عمل الائتلاف الدولي المعني بالأراضي لتمكين سكان الأرياف الفقيرة من الحصول على الموارد الطبيعية، وخاصة منها العقار الفلاحي، ولعل استضافة الصندوق لهذا الائتلاف ساهم بشكل كبير في تسهيل عمل هذا الأخير.

كما ننوه بمستوى الدعم التقني الممنوح للدول والمناطق التي تعاني من آفة التصحر في إطار أنشطة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر، خاصة بأفريقيا. وأريد أن أشير هنا إلى الدور الذي تقوم به هذه الآلية العالمية في مواكبة المغرب في مجهوداته لتقوية قدراته في مجال مكافحة التصحر وفي البحث على مصادر تمويل المشاريع ذات الأولوية. كما تدعمه في عمله الرامي إلى إضفاء بعد جهوي على البرنامج الوطني لمحاربة التصحر وتدعيم اللامركزية.

ورغم هذا، فإن حجم متطلبات التنمية القروية ومحاربة آفتي الجوع والفقر، اللتين تزدادان تفاقما يوم بعد يوم وخاصة بالقارة الأفريقية، تستجوب توظيف كل السبل، بما فيها تنمية الموارد الذاتية وتوفير الموارد الإضافية اللازمة والبحث عن الموارد المالية الضرورية والتركيز على التجارب الرئيسية الناجحة وتقاسمها مع الآخرين. كما يتطلب ذلك متابعة الجهود المبذولة في إطار التنسيق المحكم مع المؤسسات الدولية والثنائية للتنمية، المعنية بمحاربة الجوع والفقر، وخاصة بالعالم القروي.

واقتناعا من المغرب بأهمية الوسط القروي في كل سياسة تتوخى بلوغ هدف تحقيق التنمية القروية، وبالنظر لما يعاني منه هذا الوسط من إقصاء وعجزين اجتماعي واقتصادي، فقد تبنى المغرب، منذ فترة، استراتيجية شمولية مندمجة وطويلة الأمد، وهي استراتيجية 2020، من أجل تنمية القطاع الفلاحي والنهوض بالعالم القروي. وترتكز هذه الاستراتيجية، بالأساس، على منهجية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية لكل منطقة، مع مراعاة مؤهلاتها من منظور يتوخى المحافظة على التوازنات البيئية، موازاة مع وضع برامج للتخفيف من آثار الجفاف والرفع من مدخول المزارعين، ولاسيما بالمناطق البورية والجبلية التي تعاني أكثر من الفقر.

وقد حظيت المرأة القروية، ضمن هذه الاستراتيجية، بمكانة خاصة يجعلها فاعلا في مسلسل التنمية القروية. وما هذا إلا تجسيد لإرادة سياسة البلاد من أجل النهوض بأوضاع المرأة وضمان حقوقها وحمايتها من الحيف والتهميش والتي جاءت بها الإصلاحات الجريئة والجوهرية التي عرفها المشروع الجديد لمدونة الأسرة بالمغرب.

ولابد من أن أشير، في هذا السياق، إلى أن العمل الذي يقوم به المغرب في هذا المجال يتماشى والأهداف التي حددتها قمة الألفية. فالمغرب يحرص على تقوية قدراته على وضع بنيات غير ممركزة وملائمة تسمح بدعم الفلاحين

وتوجيههم نحو أنماط جديدة للإنتاج، وكذا أنشطة أخرى فلاحية وغير المتواجدة داخل دوائر الري وذلك لتأمين حقهم الكامل في ملكية هذه الأراضي.

إلا أنه، نظرا لقلة أراضي الدولة الممكن توزيعها في إطار الإصلاح الزراعي، فإن هذه السياسة قد أبانت عن محدوديتها ولا يمكن أن تعتمد كسياسة مستقبلية لتمكين الفلاحين الصغار من الولوج إلى الأرض، مما يستوجب نهج سياسة جديدة تهتم بالهياكل العقارية بصفة عامة، وذلك من أجل احتواء المشكل المتعلق بصغر حجم الضيعات وتفتيتها، وتقسيم حق الملكية، وإشكالية الاستغلاليات المشاعة.

هذا، زيادة على مواجهة مستلزمات التنمية وتحديات المنافسة الاقتصادية في إطار العولمة واتفاقيات التبادل الحر. الشئ الذي يحتم تأهيل القطاع الفلاحي عبر عدد من الاصطلاحات الهيكلية تهم مختلف الجوانب المرتبطة بالفلاحة، بما فيها المجال العقاري.

ولتحقيق الإصلاحات المزمع إنجازها في مجال العقار الفلاحي، يجب اعتماد أربعة أهداف رئيسية:

- ضمان حق الملكية باللجوء إلى تعميم عملية التحفيظ العقاري؛
- توحيد الأنظمة العقارية بتحويل الأنظمة التي لا توفر ضمانات كافية للمستغلين إلى نظام موحد، والمتمثل في الملكية المحفظة؛
- إزالة العوائق التي تحول دون تداول العقار الفلاحي في السوق العقاري، وذلك لتمكين العديد من الفلاحين لاسيما الصغار الذين لا يتوفرون على الأرض، من الولوج إلى العقار الفلاحي؛
- تحفيز كل أنواع العمل الجماعي في الميدان الفلاحي، ولا سيما بين المالكين على الشياع، وذلك لتدليل الصعوبات المرتبطة بالاستغلاليات المشاعة (الحصول على القروض للقيام بالاستثمارات اللازمة، تحديد دورة زراعية موحدة، تسويق المنتوج الفلاحي..).

كل هذه الاجراءات من شأنها تسهيل الولوج إلى العقار الفلاحي والى مصادر التمويل من أجل تكثيف الاستثمارات الفلاحية.

يشهد المغرب حاليا نقلة مجتمعية نوعية شاملة تتكامل فيها المشاريع الاستراتيجية والتنموية والبرامج الهادفة إلى تأهيل الموارد البشرية وعمليات وبرامج جهوية ومحلية للتنمية تهدف إلى تحفيز المبادرات الحرة والتشغيل الذاتي. فقد حرص جلالة الملك محمد السادس، منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، على إيلاء عناية خاصة للبعد التضامني في العمل الاجتماعي. وهو ما وقف عليه جلالته فعليا منذ سنة 1999 من خلال حملات التضامن الوطني التي تقوم بها سنويا منظمة محمد الخامس للتضامن.

وإذا كانت هذه الحملات قد حققت، عموما، الأهداف المتوخاة منها، فإن العمليات ظلت مشتتة، مما يتطلب النظر في إمكانية تنظيمها وتجميعها في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية المندمجة.

ومن هذا المنطلق، أعطى جلالة الملك، بتاريخ 18 مايو/أيار 2005، الانطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تلكم المبادرة التي تعبأ كافة الفعاليات من حكومة ومنظمات غير حكومية ومجتمع مدني. وهي مبادرة تأخذ بعين الاعتبار، في منهجيتها، نتائج التجارب السابقة في هذا الميدان والنماذج الناجعة في العديد من البلدان في مجال محاربة الفقر والاقصاء. ومن المحاور الأساسية لهذه المبادرة، يمكن ذكر الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل، وكذا

ولوج الساكنة القروية للبنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتأتي هذه المبادرة لتضاف وتدعم البرامج القطاعية التي تقوم بها الحكومة المغربية في مجالات عدة كخلق أنشطة مدرة للدخل، والتشغيل، إلخ. وفي نظرنا، فإننا نعتبر هذه المبادرة التنموية تحالفا وطنيا ضد الفقر يتلاءم وخصوصيات المغرب. وندعو بالمناسبة "صندوق إيفاد" لدراستها والنظر في إمكانية دعمها، لا سيما تلك التي تتماشى والأهداف التي يعمل من أجلها الصندوق. ولعل في تصادف سنة انطلاق هذه المبادرة مع الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب بعدا رمزيا يراد منه إعطاء دفعة قوية لدينامية التنمية التي يعرفها المغرب منذ استقلاله.

إن لقاءنا هذا هو فرصة لنا لنتفحص مليا في طبيعة وكيفية تنفيذ البرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية الهادفة إلى محاربة الفقر بمختلف أرجاء العالم.

وأرجو، في الختام، أن تتكلل مجهوداتنا بالنجاح في تحديد معالم برنامج عملي ينبني على مفهومي التعاون والتضامن يمكن، في آخر المطاف، من تحقيق تنمية شاملة ببلداننا لأنها الوحيدة الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية للفقراء وخاصة بالعالم القروي.

بيان المحافظ بالوكالة
للولايات المتحدة الأمريكية

يسعدني أن أمثل الولايات المتحدة في دورة مجلس المحافظين هذه. وحيث نلتقي للمصادقة على التجديد السابع لموارد الصندوق، فإن لدينا ما يدعو للتفاؤل بمستقبل الصندوق. لقد عملنا معاً وبجد لوضع السياسات والبرامج التي من شأنها تمكين الصندوق من إيصال موارده إلى فقراء الريف بطريقة تتسم بالمزيد من الفعالية والمساءلة، وتفضي إلى النتائج المتوخاة.

ما زالت الولايات المتحدة مساندا قويا للصندوق، وإننا نقبل معكم جميعا التحدي المتمثل بتعزيز جهودنا لتحسين قدرة المؤسسة على إيصال النتائج لفقراء الريف. فالصندوق، بتركيزه الحصري على الفقر الريفي، مؤسسة فريدة من نوعها بين المؤسسات الدولية، ومن هنا فإنه في موقع يخوله لعب دور هام في الجهد الرامي إلى ضمان قيام مشاريعه برفع الإنتاجية والنمو ومستويات المعيشة بين فقراء الريف.

أود هنا أن أعبر عن تقديرنا لإدارة وموظفي الصندوق على الجهود التي بذلوها العام الماضي لتنفيذ العديد من التزامات التجديد السادس، وللوصول إلى نهاية ناجحة لمفاوضات التجديد السابع. وفي حين تم تحقيق تقدم هام في العديد من القضايا الأساسية، إلا أنه يتوجب علينا الاستمرار في العمل سويا لتعزيز التقدم المحرز في التجديد السادس للموارد والسير قدما بتنفيذ الإصلاحات السياساتية المعتبرة في التجديد السابع والتي من شأنها تحسين أداء الصندوق وتحقيق النتائج المتوخاة.

ومن بين المستجدات الهامة المتحققة في التجديد السادس لموارد الصندوق استكمال أول تقييم شامل لفعالية الصندوق الذي خرج بنتيجة مفادها أن مهمة الصندوق مازالت شديدة الصلة بالحد من الفقر، وأن نهج الصندوق، القائم على المشروعات التقليدية يمثل نموذجا فعالا وسليما للحد من الفقر الريفي. إلا أنه وكما شدد التقييم الخارجي المستقل، فلا مجال للرضى الكامل عن النفس. ففي حين وجد التقييم الخارجي المستقل أن الأداء الإجمالي للصندوق يوازي غيره في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، إلا أن الصندوق مع ما يتميز به من مهمة فريدة يمتلك الإمكانيات لتحقيق أثر أكبر بكثير على الحد من الفقر الريفي. وبحكم كونه مؤسسة متميزة ملتزمة بالعمل حصرا مع فقراء الريف، يتوجب على الصندوق بناء وتعزيز ميزته النسبية والعمل حثيثا ليتجاوز أداء غيره من المؤسسات المالية الدولية العاملة في القطاع الريفي. وتكمن الميزة النسبية للصندوق في مهمته التي تركز على المشروعات لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، ولزيادة دخل الريفيين وفرص وصولهم إلى الأسواق مع التركيز على الابتكار.

واستجابة لما توصل إليه التقييم الخارجي المستقل للصندوق من نتائج، تلزم اتفاقية التجديد السابع الصندوق بتنفيذ خطة عمل تتسم بإطار زمني واضح وإجراءات أداء ملموسة لتركيز أولوياته وتحسين فعاليته على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتتصدى خطة العمل للإصلاحات المؤسسية والتشغيلية الحاسمة بالنسبة لقدرة الصندوق على القيام بمهمته بما فيها تحديد مجالات تفرّد الصندوق، وميزته النسبية والمستفيدين المستهدفين، وإصلاح نموذجه التشغيلي لتحسين الفعالية والكفاءة والتركيز على النتائج، وتطوير آلية لضمان الجودة لتحسين الجودة عند الدخول بمشروع ما وعند التنفيذ، وإصلاح إدارة موارده البشرية للحصول على المهارات والحوافز المطلوبة لدعم مهمة الصندوق، وجعل موظفيه عرضة للمساءلة عن النتائج.

كذلك تعزز اتفاقية التجديد السابع ترابط وسلامة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. إن تعديل هذا النظام ليغدو أكثر مخصوصية بالنسبة للصندوق باستخدام المتغيرات الأكثر ملاءمة لمهمة الصندوق مثل السكان الريفيين والأوزان الترجيحية لهذه المتغيرات، أمر ملائم جدا لهذا الجهد. ومن شأن إيجاد نظام موحد يلغي المخصصات الإقليمية المحددة أن يؤدي إلى نظام أكثر شفافية وفعالية لإعادة تخصيص الموارد على أساس الأداء القطري في تنفيذ سياسات سليمة بحيث تخصص موارد أكثر للبلدان التي تستخدمها بأكبر قدر من الفعالية.

علاوة على ذلك، فإن اتفاقية التجديد السابع تعترف بأهمية القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد لتحسين آفاق نمو البلدان الفقيرة. ونحن نرحب بتبني الصندوق لإطار القدرة على تحمل الديون. ونتيجة لذلك، سيوفر الصندوق مستويات أعلى من المنح للبلدان الأشد فقرا والأكثر عرضة لمخاطر الديون، مما سيساعد على وضع حد للحلقة المدمرة من الديون والسماح بعدم تسديد الديون.

إننا نثني على الخطوات الأخيرة التي قام بها الصندوق للترويج لشفافية أكبر ومحاربة الفساد. وتعد سياسة الصندوق الجديدة بشأن محاربة الفساد والتدليس حاسمة في هذه الجهود. وأما الاستعراض القادم لسياسة نشر الوثائق في الصندوق فمن شأنها أن توفر الفرصة لإبقاء الصندوق في المقدمة في جهوده الرامية إلى الإفصاح عن المعلومات وإتاحتها للجمهور وتوسيع الإسهام في عمله.

لقد تعهدت الولايات المتحدة بمبلغ 54 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع لموارد الصندوق، أي بزيادة تتجاوز 20% عن التجديد السادس، مما يعكس التزامنا القوي بهذه المؤسسة ومهمتها. وتعكس هذه الزيادة المعتبرة ثقتنا بأن يقوم الصندوق من خلال تنفيذ خطة العمل وتوفير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بإيصال النتائج المتوخاة للحد من الفقر الريفي. فالكفاءة تسير مع الفعالية يدا بيد. ولتحقيق النتائج المرجوة، يجب احتواء التكاليف الإدارية ضمن مظروف الزيادة السنوية الصفرية الحقيقية، بحيث توجه موارد أكثر لتحقيق الأثر في مشروعات الصندوق. على الصندوق إيجاد الطرق لتقليص نسبة التكاليف الإدارية إلى العمليات وتحقيق الكفاءة الحقيقية في هياكل تكاليفه. لقد عارضنا النمو المفرط في ميزانية السنة الحالية وقمنا بحث إدارة الصندوق والمساهمين وبشدة على الالتزام بمبادئ الإنفاق الحقيقي خلال فترة التجديد السابع.

إننا نتطلع للعمل معكم جميعا في السنوات القادمة للإبقاء على أداء الصندوق المؤسسي وتحسينه، وللحفاظ على إنجازاته في التنمية الريفية.

بيان جماعة فرسان مالطة

باسم جماعة فرسان مالطة التي يشرفني أن أمثلها هنا، أود أن أنقل شكر الجماعة إلى مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على قبول الجماعة بصفة مراقب لحضور هذا المجلس. إن هذا القبول يعد بالنسبة لنا مصدرا للأمل يبشر بمستقبل من التعاون المثمر. والواقع أننا، بالنظر إلى اكتسابنا صفة مراقب لدى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، كنا نفتقد إيجاد حضور لنا لدى الصندوق الذي نشترك معه إلى حد كبير في أهداف التنمية والمساعدة الإنسانية.

ويسرني أيضا أن أخبركم بأننا قد وقعنا في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 مذكرة تفاهم مع منظمة الأغذية والزراعة بهدف إقامة تعاون أوثق بين الجماعة والمنظمة. وليس ذلك بطبيعة الحال هو الاتفاق الأول من نوعه؛ فلقد وقعنا حتى اليوم 40 اتفاقا دوليا مع دول منذ إنشاء القطار المستشفى مع إيطاليا في 1884؛ ومع فرنسا في 1983 (وهو الاتفاق الذي تلاه في 1995 اتفاقية إطارية عامة)؛ وعقدنا في العام الماضي اتفاقا إطاريا مع إيطاليا. ولكن الاتفاق المبرم مع منظمة الأغذية والزراعية هو أول اتفاق نوقعه مع منظمة من منظمات الأمم المتحدة، لأننا على اقتناع بأن إتباع سياسة من التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها التي نشترك في أهدافها من شأنها أن تسمح لنا بزيادة فعالية مساعداتنا الإنسانية.

والواقع أن أوجه التكامل بين منظمتينا متعددة:

- "أيها السادة، المرضى" كما نسميهم في جماعتنا، هم في الغالب الفقراء ويضمون نفس السكان الريفيين المهمشين؛
- نحن نتدخل بصفة عامة في نفس المناطق المنكوبة بالحروب والكوارث الطبيعية: كوسوفو وأفغانستان والعراق وجميع البلدان المتأثرة بالمد الزلزالي، وبالأعاصير في الكاريبي، وبالمجاعة وغير ذلك من المناطق؛
- ونحن كثيرا ما نواجه نفس التحديات مثل فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الإيدز وغير ذلك من الأمراض التنفسية والمعوية التي لها بصفة خاصة أثر خطير على القدرة الإنتاجية للسكان الريفيين؛
- نحن نميل إلى توسيع نطاق نشاطنا في المجال الاجتماعي والإنمائي لأن المسائل الصحية والمسائل التغذوية المترابطة تلزمنا من أجل بلوغ أهدافنا بالعمل في موقع المصدر من حالات الطوارئ، أي في مجال الوقاية، وفي موقع المصب، أي في الإعمار والتنمية المستدامة.

ومن المفيد لكي توضع أوجه التكامل هذه في الإطار الصحيح أن نذكر هنا بإيجاز بعمل جماعة فرسان مالطة التي لها حضور في جميع أنحاء العالم، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية مع 93 بلدا. أما مساعداتها الإنسانية فتقدم في 115 بلدا بفضل نشاط أديرتها الكبرى البالغ عددها 56 ديرا، وأديرتها ورابطاتها الوطنية التي تضم 500 11 عضو و000 80 متطوع. والمساعدات في هذه الحالة طبية واجتماعية دائمة وطويلة الأجل. ومن أمثلة ذلك الرابطة الفرنسية للأعمال الاستشفائية التابعة لجماعة مالطة، والتي أنشئت في 1927، وهي معترف بها في فرنسا كرابطة للمنفعة العامة. والأعمال التي يشتغل بها 600 موظف بأجر وأكثر من 0005 متطوع بصفة دائمة لها حضور على نطاق العالم؛ فهناك 5 مستشفيات كبيرة ومراكز طبية اجتماعية في غرب أفريقيا، و67 مستوصفا في ثلاثة أقاليم (أفريقيا وآسيا والشرق

الأوسط)، و4 برامج لمكافحة الجذام والسل. يضاف إلى ذلك برامج الجماعة الخاصة بإرسال الأدوية الجديدة وغير المستخدمة التي تبلغ 230 طنا في السنة وتسمح بعلاج أكثر من مليون مريض.

ويضاف إلى هذه الأنشطة ذات الطابع الطبي الاجتماعي نشاط منظمة مالتيزر الدولية التي تضم فرق الإنقاذ في حالات الطوارئ التابعة للرابطات الوطنية الرئيسية التابعة للجماعة تحت مسؤولية "المضيف الكبير" وذلك بهدف نشر قوة للتدخل السريع ما إن تنزل كارثة جديدة ببلد ما؛ ومثال ذلك إعصار كاترينا الذي وقع مؤخرا في ولاية نيو أورليانز، وإعصار ستان في المكسيك ويوكاتان وزلزال باكستان/كشمير.

وفي الختام، أود أن أذكر بالهدف الذي تسعى إليه جماعة مالطة منذ ما يقرب من ألف سنة. فالأمر كما قال مؤسسنا جيرار الطوباوي الذي أدار في القدس مستشفى للحجاج والمرضى منذ سنة 1048: "أخوتنا ستكون أبدية لأن الأرض التي توجد فيها جذورها هي بؤس العالم، وسيكون هناك دائما بمشيئة الله أناس يسعون إلى الحد من البؤس والتخفيف من شدة الألم".

الفصل الرابع

البيانات والخطب الخاصة

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق
السيد لينارت بوغه
بمناسبة زيارة صاحب المعالي ليونبو سانغاي نجيدوب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان

معالي السيد رئيس الوزراء،

يسرني أن أرحب بكم في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أسمحوا لي معاليكم، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن أعبر عن خالص تقديرنا لتكرمكم بافتتاح الدورة اليوم.

كان الصندوق وما يزال نشطا في مملكة بوتان على مدى 25 سنة، إذ دعم حتى تاريخه ستة مشروعات بقيمة إجمالية تجاوزت 42 مليون دولار أمريكي. لقد استفدنا كطرفين من تعاوننا على مر السنين في سعينا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في استئصال الفقر الريفي من خلال التنمية المستدامة مع إبقاء أعيننا مفتوحة على أهمية صون الموارد الطبيعية والتقاليد العريقة. لقد ركز عمل الصندوق في آسيا على أهمية قضايا السكان الأصليين وتمكين النساء. وقد كنتم معاليكم داعية نشطة في هذه المجالات.

مازلت أذكر مداخلتكم الأولى في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين المنعقدة عام 2004 بصفتكم وزيرا للزراعة ومحافظا لمملكة بوتان في الصندوق آنذاك. فقد سلطتم الضوء في بيانكم على أهمية الاستجابة المتكاملة لجميع التحديات التي تواجه التنمية الريفية والزراعية، وللرابط الذي لا يمكن فصم عراه بين التنمية والرفاه الوطني. ومع التحديات العديدة التي كنتم تواجهونها حيث لا تتعدى مساحة الأراضي القابلة للزراعة في بوتان 7.8% وحيث يعيش 80% من سكانه على ممارسة زراعة الكفاف، كنتم تعبرون عن الأمل على الدوام. وبالنظر إلى الصورة ككل، من احتياجات صغار المزارعين إلى قرارات صانعي السياسات، واجهتم هذه التحديات وعملتم بلا كلل من خلال التخطيط الاستراتيجي لإيجاد الحلول المستدامة. لقد شجعت كلماتكم وأفعالكم فقراء الريف على النظر في إمكانياتهم والقيام "بذلك الجهد الإضافي".

معالي السيد رئيس الوزراء،

اسمحوا لي مرة ثانية أن أعبر لكم عن امتناني لوجودكم معنا. إننا نتطلع في الصندوق للاستمرار في التعاون مع بوتان بهدف "المساهمة في عملية تحقيق أهدافنا وغاياتنا المشتركة للحد من الفقر على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي". ومن هنا فإننا نتطلع بشغف للبيان الذي ستلقونه معاليكم.

البيانات والخطب الخاصة

صاحب المعالي السيد ميكيلي فيبتي
وكيل وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

صاحب المعالي ليونبو سانغاي نجيدوب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان

السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد جان ــ جاك غريس
نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيد ديفيد أ. هارشاريك
نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الخطاب الافتتاحي

لصاحب المعالي ليونبو سانغاي نجيدوب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة
في مملكة بوتان

تخيلوا أن عالمنا خال من الفقر.

العالم الذي يضمن فيه كل مواطن الأمن البشري الأساسي. العالم الذي لا يخلد فيه أحد إلى النوم وهو جائع. العالم الذي لا حاجة بأحد فيه إلى أن يخشى أبسط الأمراض وما يعقبها من عوز. العالم الذي يتعلم فيه جميع الأطفال في المدارس بحيث يرى كل والد شعاع الأمل الثمين.

إنه حلم يراودنا جميعاً. هو حلم نشترك فيه مع ما يزيد على مليار نسمة يعيشون في ظل الفقر في أرجاء العالم، وخاصة في المناطق الريفية. وذلك الحلم هو سبب وجودنا هنا اليوم.

ولكن هل نحن نفهم ذلك الحلم حقاً؟ هل نعرف الفقر؟ هل نعرفه، لا من حيث الأعداد أو كما يعبر عنه بالألفاظ، ولكن كما نخبره نحن أنفسنا في آلام الجوع، وضعف الأطراف وخلو القلوب من الأمل، هل نفهم تلك الحياة التي تدفع أرملة معدمة إلى أن تقول: "ليست هذه بحياة. هي ليست سوى إبقاء الجسم حيا."

إن تركيز العالم على الحد من الفقر هو ثمرة لما يتحلى به أشخاص مثلكم في قاعة المؤتمرات هذه من امتياز، أشخاص مهنيون على درجة رفيعة من التعليم وقادة ذوي نفوذ. ولكننا أقلية في هذا العالم.

نحن بني الإنسان، مثلنا مثل الكائنات التي تتمتع بالإحساس، نسمع عادة ما نريد أن نسمع، ونرى العالم من خلال أعيننا. وثمة عدد ضخم من بني الإنسان لم يحصل على ما حصلتم عليه من تعليم ولم يصل إلى ما وصلتم إليه من حياة مهنية رائعة. وكثيرون هم الصامتون الذين لا نراهم إلا إذا سعينا إلى سماع أصواتهم ورؤية العالم من خلال أعينهم.

نحن في حاجة إلى الإصغاء إلى أصوات فقراء الريف. وأنا أعني بذلك أن نصغي بانتباه عميق. أفنجرؤ، نحن المهنيين، على أن نفكر في الحد من الفقر الريفي دون أن نصغي إلى الذين يجاهدون من أجل البقاء في القرى النائية؟ أفنجرؤ، بوصفنا قادة، على الاستمرار في عملية الاستبعاد التي أفسدت عليهم حياتهم لزمن طويل؟ كلا لا نجرؤ.

وإذا نحن جنينا حكمة الناس الضاربة بجذورها في أرض الواقع، أتيح لنا أن نتعلم درسا قيما. نتعلم بكل بساطة أن ما يغير العالم ليس هو ما نفعله، بل هو كيف نفكر فيما نفعله.

إن بوتان تفكر في التعليم بصفته تنويراً. نحن نفكر فيه كعملية من التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لشعبنا على يدي شعبنا ومن أجل شعبنا.

نحن نعتبر عملية التنمية عملية للتعلم والتغيير، عملية يقرر فيها الناس أن يحققوا مزيداً من التحكم في مصائرهم. أن يوسعوا من آفاقهم، أن يحدوا من مصائب الفقر، وأن يحسنوا حيوية حياتهم ذاتها.

نحن نعتبر استراتيجية التنمية استراتيجية حية نشطة للمجتمع ذاته، إطاراً استراتيجيا يحدوه تصور مشترك؛ ويحدد الحواجز الهيكلية التي تعوق تحوله، وينتقي القادرين على الاضطلاع بدور الحافز على التغيير، ويرتكز على عملية تشاركية يبدع الناس فيها تصوراتهم وينقحونها ويسعون إلى تحقيقها.

ونحن نرى أن دور الجهات الخارجية، سواء أكانت حكومات أو منظمات غير حكومية أو وكالات دولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هو دور المسهل المؤتمن للعملية الذي يدعى من جانب الشعب لأداء دور الحافز على التغيير.

نحن نتبع بكل تواضع المبدأ الذي قرره المهاتما غاندي: "لا أعرف دبلوماسية إلا دبلوماسية الحقيقة". والحقيقة هي إذن: إذا حدث وقادت أي جهة خارجية. سواء أكانت حكومات أو منظمات غير حكومية أو جهات مانحة،. عملية التنمية في مجتمع ما، فإنها تصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل الذي يمكن أن تكونه.

وهناك كثير من العوامل المعروفة لنا – وكثير من العوامل المجهولة – التي تؤدي إلى الحد من الفقر. وأنا أعد نوعية القيادة، في الحكومات وفي كل أجزاء المجتمع المدني، عاملا له أهمية بالغة. وكثيراً ما يحدث أن يترك هذا العامل ضمنياً دون تصريح، وكثيراً ما يسلم به دون تفكير، أو يتم تجاهله بكل بساطة. وذلك ما لا نستطيعه، وخاصة عندما نشن الحرب على الفقر.

الحد من الفقر أمر يتعلق بتقاسم الثمار الملموسة وغير الملموسة للنمو الاقتصادي على نحو عادل. أما الاستراتيجيات والسياسات المتبعة والتدابير المتخذة لتحقيق ذلك فهي تتعلق بتغييرات تتمخض عن فائزين وخاسرين. وهذه هي الحقيقة التي تطرح تحديا على من لهم مصلحة مكتسبة في الوضع القائم. وهي تطرح أيضا تحديا على أصحاب الآراء السياسية المختلفة تماماً بشأن مسار أو عملية التغيير.

إن القادة أصحاب الرؤى يلهمون الناس ويرفعون أنظارهم إلى مستوى أعلى من القاسم المشترك الأدنى بينهم. وهم يساعدون شعوبهم على تجاوز مكاسبهم أو خسائرهم الشخصية المباشرة بحيث يرون الفرص الأكبر المتاحة للجميع. ومن الممكن تحقيق النمو السريع بدون أولئك القادة. والتاريخ الاقتصادي العالمي حافل بمثل تلك الحالات ولكن النمو الكيفي المقترن بالعدل وإعادة توزيع الدخل والثروة نتيجة لنمو الأمم، لا يمكن تحقيقه دون الإدارة السليمة التي يمارسها أولئك القادة.

كما يعني تقاسم ثمار النمو مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم. وينبغي أن يشعر المواطنون أنهم يستشارون بحق، وأنهم قد شاركوا بنشاط في عملية التغيير. وينبغي أن يكونوا على اقتناع بأنهم يستطيعون احترام توافق الآراء والاشتراك بعمق في تصور استراتيجية وأنشطة مشتركة. فعملية التغيير التشاركية هذه هي الطريقة الوحيدة للتواصل إلى مسار إنمائي مستدام.

وأعود إذن إلى موضوع الإصغاء. فمن المهم عند التشاور بعمق، وخاصة مع النساء والرجال المهمشين خارج المجرى الرئيسي لمجتمعهم – الإصغاء إلى صمتهم. جلال الدين الرومي، الشاعر القديس الذي عاش في القرن الثالث عشر، يذكرنا بما يلي:

ثمة طريق بين الصوت والحضور
وفيه تتدفق المعلومات
ينفتح عندما يكون الصمت منضبطا.
وينغلق عندما يدور الكلام على غير هدى

ويعني الإصغاء إلى صمت الناس إدراك خوفهم من القوة والسلطة، وتخصيص مكان آمن لتمكينهم وإسماع صوتهم. وهو يعني تقدير اختلافاتهم بوصفها ثروة اجتماعية، والاهتداء إلى الوحدة في التنوع أيا ما كانت المصادر سواء أكانت ثقافية أو لغوية أو عرقية أو دينية أو ترجع إلى اختلاف الجنس أو العمر بكل بساطة. وهو يعني الإصغاء إلى ما لدى هؤلاء الناس من حكمة والتعلم منها مع الاحترام الصادق.

ويتطلب الإصغاء على هذا النحو توافر التواضع والتسامح في كل منا. يصدق هذا بصفة خاصة على القادة وأهل النخبة الذين هم في وضع يمكنهم من التأثير على عملية التغيير أو توجيهها. وفي السياق الثقافي الذي يوجد فيه الكثيرون ممن يتمتعون بالقوة والامتيازات لا تتوافر تلك الصفات على نحو طبيعي ولا تبقى إلى الأبد. غير أن عملية التنمية أيا ما كانت لا يمكن أن تكون تشاركية ومن ثم مستدامة دون القيادة التي تتحلى بالتواضع والتسامح.

ويخيل إلى أن العالم الخالي من الفقر ليس سوى حلم بدون القادة المتواضعين المتسامحين، القادة ذوي الرؤى والشجاعة الذين يستمدون القوة من التواضع، ويجدون السلم في التسامح ويكتسبون السلطة الحقيقية عن طريق التخلي عنها.

وقد أنعم على شعب بوتان بمثل أولئك القادة على مستوى القمة، فقد ساروا على الأقدام في كل شبر من أرض البلد الوعرة، وجلسوا مع الناس، وتناولوا معهم طعامهم، وصغوا إلى حديث قلوبهم.

منذ قرن تقريبا اختار قادة بوتان الدينيون والدنيويون الملكية الوراثية كنظام حكم البلد. وقد فعلوا ذلك عن وعي بغية إنهاء قرنين من القلاقل السياسية.

ولقد أصبح الملك الحالي، جلالة الملك كنغ جيغم سنغي وانغشاك، منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود مصدر الرؤى والقيم والسياسات التي تلهم عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد. وكانت سعادة الشعب منذ البداية هي الناتج الوحيد الصريح المستهدف. وكل ما عدا ذلك، بما في ذلك زيادة الدخل والثروة، ليس سوى وسيلة لتحقيق هذه الغاية.

لكن هذه الفلسفة التي تقوم عليها السياسات العامة والتي وصفها جلالته بأنها" السعادة الوطنية الإجمالية" لم تفرض من القمة، بل استخلصت من الإصغاء بعمق إلى الشعب. ولا بد أنكم توافقون على أن السعادة رغبة مشتركة بين جميع البشر. ولعلها تكون الغاية القصوى التي نريدها بينما تراد سائر الأمور كوسيلة لا غير لزيادتها.

وتضع عبارة "السعادة الوطنية الإجمالية" سعادة الشعب صاحب السيادة في مكان المركز من استراتيجية الأمن القومي لدينا. فالشعب المحروم من السعادة يؤلف أمة لا تنعم بالاستقرار. والأمة الآمنة بلد يفخر مواطنوه باعتباره موطنهم. والغرض الوحيد للسياسات والمؤسسات العامة هو إزالة العقبات العامة وتمكين المواطنين من طلب السعادة الفردية. وترمي الخطط الإنمائية الخمسية – وكذلك عملية التنمية والسياسات المرتبطة بها وتقييم التنفيذ والنتائج – إلى الموازنة بين سد احتياجات الناس المادية وغير المادية وبين نموهم العاطفي والروحي.

كما تعني السعادة الوطنية الإجمالية أن مسار الأمة في المستقبل لابد أن يرجع إلى اختيار الشعب. وقد كانت هي القوة الدافعة لتغيير تدريجي وإن كان مطرداً في النظام السياسي لبوتان، بحيث نتعلم كلما تقدمنا عبر العقود. وقد توجت عملية التغيير هذه مؤخراً بمشروع دستور ينص على ملك دستوري وديمقراطية برلمانية من حزبين. وقد وزع مشروع الدستور على الشعب، ويتجول الملك وولي العهد في أرجاء البلد لعقد سلسلة من اجتماعات التشاور بغية الاستماع إلى آراء الناس.

إن بوتان تريد أن، تكون جزءا من حلم العالم الخالي من الفقر. إننا نتخيل عالما تنعم فيه البشرية بالأمن لعلمها أن كل إنسان لديه فرصة متساوية لكي ينشد السعادة الفردية. نتخيل عالما يختلف فيه القادة حول ما ينبغي أن يفعلوه ويركزون بتصميم وجد وعزم على إزالة العقبات العامة التي تحول دون طلب شعوبهم للسعادة.

وفي هذا السياق تبقى بوتان مصممة على التزامها تجاه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتقدر مساهماته القيمة في بناء بلدنا. وفي هذا السياق أيضاً اعتمدت بوتان نهجا كليا يعرف باسم "الجوهرة الثلاثية" وبذلك ننظر إلى حربنا على الفقر الريفي من خلال أعين الناس، ونوحد بين الإنتاج وفرص الوصول والتسويق في جميع جوانب برنامجنا الزراعي.

قال غاندي ذات مرة لجمع من العلماء: "إذا لم تكن كل المكتشفات التي تتوصلون إليها تضع نصب عينها تحقيق رفاهية الفقراء، فإن حلقات عملكم لن تكون في حقيقة الأمر أفضل من حلقات عمل الشيطان".

والواقع أنني أرجو أن تضعوا بالقرب من قلوبكم طيلة الأيام القادمة من هذا الاجتماع صورة الأرملة المعدمة التي هتفت في يأس "ليست هذه بحياة. هي ليست سوى إبقاء الجسم حياً". وأرجو ألا تركزوا في مداولاتكم على ما تفعلون، بل أن تكونوا منفتحين على حكمة القواعد الشعبية، وأن تستعينوا بتلك الحكمة على تغيير طريقة تفكيركم فيما تفعلون.

وأختتم خطابي بآية من القرآن الكريم: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم....."

أرجو أن تكون جميع مداولاتكم مثمرة ومختلفة إلى حد بعيد. *تاشي ديليك*!

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان
ألقاها بالنيابة عنه
رئيس مجلس المحافظين صاحب المعالي السيد ماثيو ويات

يسعدني أن أرسل بأحر تمنياتي لدورة مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

يأتي اجتماعكم هذا في الوقت الذي تعمل الأمم المتحدة فيه على تنفيذ نتائج القمة العالمية المنعقدة في سبتمبر/أيلول الماضي. وعلى الرغم من عدم تحقيق زعماء العالم لكل ما كنا نرجوه منهم، إلا أنهم اتفقوا على إحراز التقدم على جهة عريضة. كما أنهم توصلوا إلى إجماع على مفهوم رئيسي: وهو أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست غايات بحد ذاتها فحسب، وإنما هي تعزز وتدعم بعضها بعضاً، ففي عالمنا المتداخل لا يمكن للأسرة البشرية التمتع بالأمن بدون التنمية ولا بالتنمية بدون الأمن ولا بالأمن والتنمية بدون احترام حقوق الإنسان. وعملا على هذا الفهم فإننا نحتاج لمنظومة أمم متحدة قوية، ولتضامن فعلي بين الحكومات والشعوب.

سيستمر الصندوق في لعب دور رئيسي في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وافقت عليها جميع الحكومات كمخطط أساسي لبناء عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين. يعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم المدقعين أي ما يعادل 800 مليون نسمة من أصل 1.1 مليار شخص – في الأماكن الريفية، ويعتمدون في حياتهم على الزراعة والأنشطة ذات الصلة بها. وكما اعترفت الوثيقة المنبثقة عن القمة العالمية فإنه "... لابد من التصدي للتنمية الريفية والزراعية بصورة ملحة وملائمة ... وإننا على يقين من أن استئصال الفقر والجوع وسوء التغذية ... أمر حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية."

تمثل منظمتكم هذه شراكة فريدة من نوعها. ومن المشجع أن نعلم بأنكم تحققون تقدما في مهمتنا المشتركة المتمثلة في جعل منظومة الأمم المتحدة على أكبر قدر ممكن من الفعالية، وبأن رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه سيستمر في عمله كرئيس للجنة رفيعة المستوى الخاصة بالبرامج، والموكل إليها الترويج للتنسيق والتعاون بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

إنني أتطلع خلال هذا الأسبوع لمداولات مجلس محافظي الصندوق بهدف إعطاء دفعة جديدة لعملية الإصلاح، ولالتزامنا المشترك المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبهذه الروح، أتمنى لكم دورة مثمرة منتجة.

رسالة من الحكومة الإيطالية ألقاها صاحب المعالي
السيد ميكيلي فييتي
وكيل وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

يطيب لي بالنيابة عن الحكومة الإيطالية أن أرحب بكم جميعا ترحيبا حارا في هذه الدورة. وإنه لمن دواعي شرفنا العظيم أن يكون معنا اليوم معالي السيد ليونبو سانغاي نجيدوب، رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مملكة بوتان.

كما أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي بنجاح هذه الدورة المهمة لمجلس المحافظين، وأن أؤكد دعم إيطاليا الكامل للصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يشرفنا استضافتها هنا في روما. وأرى هنا اليوم ممثلين عن تلك الوكالات وأرحب بهم في هذه المداولات.

يعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، مؤسسات رئيسية في محاربة الفقر التي هي أول خطوة على طريق محاربة الجوع فضلا عن كونها الهدف الإنمائي الرئيسي للألفية، وذلك بفضل ما تزخر به تلك المؤسسات من موارد بشرية وتقنية وما تتمتع به من قدرات مشهودة على استحداث وسائل واستراتيجيات مبتكرة لمحاربة الفقر الريفي.

إن فلسفة الصندوق هي فلسفة المزارعين؛ هؤلاء الفلاحون الذين تساندونهم بتصميم وذكاء من خلال مشروعاتكم. إنها فلسفة غرس البذرة. وهذه الفلسفة لا تقوم على تقديم المعونة في حالات الطوارئ التي هي في الواقع ضرورية للحد من المعاناة المؤقتة وإنقاذ أرواح البشر المعرضين للخطر، ولكنها في هيكلها ليست معنية بوضع حجر الأساس لبناء المستقبل. إن فلسفة الصندوق التي تتقاسمها معه إيطاليا تتمثل في أنه يجب تحقيق أثر مضاعف (باعتبار أن ذلك هو الهدف الحقيقي في المدى البعيد) من خلال المشروعات الافرادية.

وثمة بطبيعة الحال حاجة إلى مساعدات فورية في اللحظات الحرجة، بيد أن الصندوق يضطلع بدور فريد بالنظر إلى مهمته الخاصة التي تتخذ نظرة واسعة وبعيدة المدى. فعندما أسس الصندوق في عام 1978 (واتخذ من إيطاليا مقراً له منذ البداية) تمثلت مهمته الرئيسية في زيادة الغلات الزراعية بغية تحسين توفر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للمناطق الأشد فقرا في البلدان النامية. وفي ظل تطور الاقتصاد العالمي وفتح أسواق السلع والخدمات، كان لتحرير التجارة أثر في تسليط الضوء على مشاكل القطاع الزراعي الذي يميل إلى أن يكون أقل دينامية من قطاعات الإنتاج الأخرى.

ولذلك كان على المنظمات الدولية أن تتصدى لمسألة كيفية تنمية الزراعة في سياق أوسع مع مراعاة متغيرات من قبيل الاقتصاد العالمي الآخذ في التطور، ودور الأسواق، والحوار الأساسي مع حكومات البلدان المستفيدة حول اتجاهات السياسات الاقتصادية وإصلاح المؤسسات والقطاعات.

لقد أيدت إيطاليا دائما جهود الصندوق لتطويع استراتيجياته وطرائقه في تقديم المساعدة مع الواقع العالمي الجديد.

وأود التشديد على التعاون الوثيق القائم بين الصندوق والسلطات الإيطالية على كل المستويات. وهذا هو شأن الحكومة بكافة هيئاتها، وإنني أشير على وجه الخصوص إلى وزارة الشؤون الاقتصادية التي أمثلها، وكذلك وزارة

الخارجية، ومديرية التعاون الخارجي، ووزارة السياسات الزراعية والحرجية، ومكتب رئيس الوزراء، والممثل الخاص لرئيس الوزراء لأفريقيا. ويصدق هذا أيضا على مدينة روما من جميع الجوانب، بدءا من الحكومة البلدية. كما ينطبق الشيء نفسه على الرابطات والمنظمات غير الحكومية والحركات والتعهدات، وأخيرا، البرلمان الإيطالي ولجنته المعنية بالسياسة الخارجية. لقد أنشأنا سويا شبكة من العلاقات والتعاون، وهي شبكة يجب أن تستمر وتتسع وتتوطد دعائمها.

وتحقيقا لتلك الغاية، أعتقد أن من المفيد للصندوق بذل جهود أكثر حسما على جبهة الاتصالات، حتى يمكن لعدد متزايد من الإيطاليين (وطائفة من الهيئات والجامعات والمؤسسات من الطراز الأول) الاطلاع على عملكم والمشاركة فيه.

نحن نعلم أننا نتقاسم نفس الهدف. وتشير الإحصاءات إلى أن ما يربو على مليار، وبالتحديد 1.2 مليار، من إخواننا البشر يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع على أقل من دولار واحد يوميا، وأن قرابة ثلاثة أرباعهم يعيشون في الريف. ولعلكم جميعا تدركون هذه الحقيقة، ونحن نكررها هنا لأنها علامة جلية تكشف لنا السبيل التي يجب أن نسلكها. وإذا أردنا أن نخفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، فإن علينا أن نتصدى للتنمية الزراعية، وتوزيع الموارد بمزيد من الإنصاف وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات المالية والأسواق.

ومن الملائم أن نتذكر تلك الفرضيات الأساسية، وأعتقد أننا جميعا نتفق عليها. وهذا هو السبب وراء التزام إيطاليا الراسخ بالمساهمة مساهمة ملموسة في الصندوق.

وقبل أن أتطرق إلى الموضوع الرئيسي، اسمحوا لي أن أتحدث عن بعض المشاكل التي تواجهنا.

توزيع المعونة

على الرغم من أن الصندوق يوجه مساعداته من حيث المبدأ إلى البلدان ذات الدخل المنخفض فإن الاتجاهات الأخيرة غير مشجعة. فنصيب الفرد من المساعدة في البلدان الأشد فقرا والأشد اكتظاظا بالسكان أقل مما تحصل عليه البلدان الأقل فقرا. وهذه مفارقة، شأنها شأن كل المفارقات، لها أسبابها. فمن جهة، من الأصعب والأكثر تكلفة الوصول إلى مناطق الفقر المدقع؛ ومن جهة أخرى، فإن البلدان الأقل فقرا أقدر على استيعاب المساعدة.

وربما ينبغي أن نتساءل عن مدى ملاءمة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للوفاء باحتياجات المناطق الريفية على المستويين الوطني والإقليمي، أو عما إن كان يخاطر بمفاقمة عيوب البلدان الضعيفة الأقل قدرة على الالتزام بمعايير السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية. ولا يبدو أن المعادلة المعمول بها قد حققت نتائج مقنعة، ولعلنا في حاجة إلى إعادة النظر في هذه الآلية بغرض تصحيح تلك المعايير التي قد تفضي إلي عواقب غير مرغوبة من حيث الإنصاف في توزيع المعونة.

واسمحوا لي أن أقول إن القلق يساورنا بشكل خاص إزاء أثر ذلك على المخصصات الإقليمية. وترى إيطاليا أنه ينبغي حماية نصيب أفريقيا من مجموع القروض والمنح من آثار تطبيق المعادلة الحالية.

وأود الآن التعليق بإيجاز على ما أنجز من عمل لتقييم نتائج عمليات الصندوق.

تقييم فعالية المعونة التي يقدمها الصندوق

بات التقييم بين المنظمات الدولية يشكل أداة أساسية لتحليل أثر المشروعات والتماس سبل لاستخدام الموارد بمزيد من الفعالية وتكييف الاستراتيجيات مع التحديات الجديدة.

ونحن نقدر بشكل خاص التقرير الذي قدمه الخبراء المستقلون في سبتمبر/أيلول الماضي عن أنشطة الصندوق فيما بين عامي 1994 و2003، كما نقدر تعاون الإدارة في هذا الصدد. ويتضمن التقرير تحليلا متميزا للعلميات المنفذة، إلى جانب توصيات محددة يتعين على المؤسسة الاستجابة لها على نحو ملائم.

وينبغي الرد على تلك الانتقادات بكل اهتمام. وقد تعرضت سياسة الموارد البشرية بشكل خاص لانتقادات شديدة بسبب تحفظها وعدم قدرتها على إدخال ثقافة تقوم على المعايير والنتائج. وبالنظر إلى الدور الملموس والحاسم لإدارة الموارد البشرية في نجاح المشروعات، ينبغي أن تولي إدارة الصندوق أولوية لهذا الجانب لتمكين الصندوق من تحقيق حضوره على المستوى المحلي.

وننتقل الآن إلى مسألة الموارد البشرية والتعهد الذي قدمته بلادي.

الموارد المالية للصندوق وتعهد إيطاليا

كان اختتام مفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق بنجاح في ديسمبر/كانون الأول الماضي موضع تقدير خاص من إيطاليا. ونستطيع أن نؤكد لحضراتكم أن مساهمة إيطاليا ستأتي انعكاسا لما تكنه من تقدير عميق للصندوق، شأنه شأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بفضل العلاقة الخاصة التي تربط إيطاليا كبلد مضيف بالصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ومما يدعو إلى الأسف أن إيطاليا سنت مؤخرا تشريعات مالية بغرض الالتزام بالمعايير الأوروبية لميثاق الاستقرار المعدل، ومن ثم يتعين علينا مراعاة واحترام أنظمة الجماعة الأوروبية. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يؤثر على عزم إيطاليا، الذي أكدته من جديد على أعلى المستويات في المؤسسات والحكومة، على المشاركة على مستوى ملائم في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك دعم جهود الصندوق التي، كما قلت من قبل، تقوم على فلسفة واستراتيجية تؤيدها إيطاليا على نطاق واسع. وكانت إيطاليا من بين أهم المساهمين في الصندوق خلال التجديدات السابقة للموارد.

بيد أنه على ضوء الأسباب التي أشرنا إليها آنفا فإن إيطاليا ستنتهي من تعهدها خلال الأسابيع المقبلة. ويمثل المبلغ المتبقي في إطار التجديد السادس للموارد أولوية أهدافنا في الوقت الذي نمضي فيه قدما نحو التجديد السابع للموارد حتى يكون في وسع الصندوق مواصلة الاعتماد على مساهمة ملموسة من إيطاليا تقترب قدر المستطاع من الأهداف التي حددتها إدارة الصندوق. وأود تذكيركم بأن إيطاليا ستساهم على أي حال، وفقا للاتفاق المبرم مع المقر، في تغطية النفقات اللوجستية للمنظمة. وكما تعلمون، فإن تلك النفقات ستشمل نقل المكاتب إلى المبنى الجديد الكائن في شارع باولو دي دونو في روما.

إنني أعلم أن التعاون بين الصندوق والسلطات الإيطالية على كافة المستويات هو تعاون مكثف ومرض للطرفين. وأتمنى له أن يظل كذلك. كما أود أن أشير إلى مساهمة إيطاليا في الصندوق لصالح البلدان المستفيدة من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتساند إيطاليا وصول الصندوق إلى حساب أمانة مبادرة الديون في البنك الدولي لتغطية ديون البلدان الأشد فقرا للمؤسسات المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية.

واسمحوا لي في الختام أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس لينارت بوغه والإدارة وجميع موظفي الصندوق على ما أنجزوه من عمل جاد وما حققوه من نتائج مهمة، ولكم مني أطيب التمنيات بالنجاح في السنة المقبلة.

بيان السيد لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
أمام
الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين

يسعدني أن أرحب بكم أحر الترحيب في روما وفي الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

ويسرني ببالغ السرور أن أرحب بمعالي رئيس وزراء مملكة بوتان. وبالنظر إلى أنه محافظ بوتان في الصندوق فإنه يعرفنا حق المعرفة. صاحب المعالي، إنكم تحملون معكم قدراً وافراً من الخبرة في ميدان التنمية والحد من الفقر في بلادكم، ولقد عاد علينا خطابكم بالكثير من الفائدة.

كما أسعدنا أيضا سماع رسالة من البلد المضيف، ايطاليا، نقلها إلينا السيد ميكيل فيتي معاون وزير الاقتصاد والمالية. لقد أبدت إيطاليا لنا جميعاً وعلى الدوام حسن الضيافة والكرم، وإن رسالتكم اليوم تعبر مرة أخرى عن التزام بلادكم المديد بمساندة الصندوق.

لقد شهد العام الماضي تركيزاً لم يسبق له مثيل على القضايا الإنمائية، وتأكيداً على أننا بعيدون عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وإبرازاً للحاجة إلى المزيد من الموارد. وقبيل قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول قُدِّمت الوعود بتخفيف أعباء الديون بشكل واسع وزيادة حجم المعونة الإنمائية الرسمية. ووفقاً للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن المعونة الإنمائية الرسمية ستزيد من 80 مليار دولار أمريكي إلى 130 مليار دولار أمريكي بين عامي 2004 و2010. ولكي يتم جني ثمار تخفيف الديون وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية بصورة كاملة، فإن من الضروري أيضاً أن تحقق جولة التنمية في الدوحة النجاح علماً بأن الزراعة تتدرج في عداد القضايا التفاوضية الأساسية في هذه الجولة.

ولكن لم تتسم الزراعة بالأهمية؟ إننا نعلم أن هناك 1.1 مليار إنسان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن 800 مليون نسمة منهم يقيمون في المناطق الريفية ويعتمدون في رزقهم على الزراعة. إننا نعلم أن 850 مليون من بين البشر ينامون على الطوى كل ليلة. كما أننا نعرف أن الزراعة في أشد البلدان فقراً توفر نسبة تتراوح بين 50 و80 في المائة من فرص العمالة. إن من المستحيل أن يتحقق الحد من الفقر دون إرساء التنمية الريفية. وليس بمقدور النمو الاقتصادي الكلي، كما يشهد على ذلك العديد من البلدان في آسيا، أن يوفر الرخاء ما لم يضطلع القطاع الزراعي بدور هام في ذلك.

ولهذا فليس من المستغرب أن تؤكد قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول على أن التعجيل بوتيرة التنمية الزراعية والريفية يعتبر عنصرا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإقراراً بالدور المحوري لجهود استئصال الفقر الريفي، فإن زعماء العالم، وكما هو وارد في وثيقة نتائج القمة، أكدوا: إننا "نرى أنه من الضروري زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية ... ونلتزم بزيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية".

إن هذا السياق الجديد يطرح تحدياً مهماً أمام منظومة الأمم المتحدة. فمع تزايد التمويل الإنمائي فإن على منظمات الأمم المتحدة أن تثبت أنها تشكل قنوات فعالة لهذه الموارد.

وكجزء من منظومة الأمم المتحدة فإن أمام الصندوق مهمة مزدوجة. إن علينا أن نعمل على تعزيز نطاق ما نموله من مشروعات وبرامج، وتدعيم أثرها، وترسيخ استدامتها. كما أن علينا أن نكفل اتساق وتناسق هذه الجهود وتكاملها التام مع جهود شركائنا من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية الثنائية، بحيث يمكن لنا كمنظومة أن نقوي، بل ونضاعف، من الأثر الذي يخلِّفه كل منا في إطار شراكة حقيقية مع البلدان النامية. إن ما يقوم به الصندوق يتسم بالأهمية. إلا أن ما نفعله جميعاً، كمنظومة متلاحمة حسنة التنسيق، هو الذي سيُحدث التغيير في نهاية المطاف.

ودعت قمة 2005 إلى "زيادة إحكام إدارة الكيانات" العاملة في مجالات التنمية، والبيئة، والشؤون الإنسانية. واستجابة لذلك فإن الأمين العام يعمل على إنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض هذه القضايا. وفي الصندوق فإننا نواقون للمساهمة في تحقيق هدف إرساء *أمم متحدة واحدة*.

هنا في روما فإن جاك ضيوف وجيم موريس وأنا ندرك تماما قيمة التعاون ونحن مصممون على تعزيزه. وتوفر الوثيقة المعنونة "العمل سويا" التي أعدتها وكالاتنا الثلاث العديد من الأمثلة.

لقد زاد حجم برنامج عمل الصندوق خلال عام 2005 بنسبة تقرب من 10%، بحيث تواصل الاتجاه التصاعدي الذي شهدته الأعوام الفائتة. كما أننا استجبنا للاحتياجات الاستثنائية الناجمة عن كارثة المد الزلزالي والهزة الأرضية في جنوب آسيا عبر إعداد برامج سريعة لإنعاش موارد الرزق.

إننا نتوقع أن يرتفع حجم القروض والمنح السنوية التي يقدمها الصندوق أثناء فترة التجديد السادس (2004–2006) من 466 مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى نحو 550 مليون دولار أمريكي عام 2006. ومع التمويل المشترك فإن تكاليف الاستثمار الكلية ستتجاوز مبلغ 1 مليار دولار أمريكي عام 2006.

وفي العام الماضي، آتى عدد من المبادرات المهمة خلال فترة التجديد السادس أُكله. وتشمل هذه المبادرات نظام إدارة النتائج والأثر، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. واستناداً إلى ما اكتسبناه من خبرة من السنة الأولى لتطبيق نظام تخصيص الموارد فإننا نعيد النظر في بعد بارامتراته بحيث يراعي على الوجه الأكمل الاتجاهات الاستراتيجية للصندوق، وأولوياته، ومهمته. ولا يقل عن ذلك أهمية إنجاز المرحلة الأولى من برنامج التغيير الاستراتيجي. وقد تركزت هذه المرحلة على مواردنا المالية والبشرية وعلى نظم إدارة المعلومات. ولدينا الآن ركيزة قوية للمضي في تعزيز أثر المشروعات، وبناء نظام فعال لإدارة المعرفة، وتعميم الابتكار.

وفي هذا الصدد، فإن التقييم الخارجي المستقل للصندوق، الذي أنجز عام 2005، ولعل التقييم الأول من هذا النوع في منظومة الأمم المتحدة. قد أقر بنقاط قوة الصندوق، فإنه وفَّر إرشادات قيمة بشأن الميادين التي تحتاج إلى تغيير. وقد احتضنا التوصيات وقمنا بصياغة خطة عمل للنهوض بالفعالية الإنمائية للصندوق. ووافق المجلس التنفيذي على هذه الخطة في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وتركز هذه الخطة على استراتيجياتنا الساعية إلى الوصول إلى الشرائح الأشد فقراً، وترويج الابتكار، وتعزيز أثر مشروعات الصندوق واستدامتها.

كما استكملت الدول الأعضاء في الصندوق في العام الماضي المفاوضات المتعلقة بالتجديد السابع لموارد الصندوق للفترة الممتدة بين عامي 2007 و2009. وعلى ما أعتقد فإن العنصر الأساسي في نجاح هذه المفاوضات يتمثل في الدعم المتين الذي يحظى به الصندوق من كل المجموعات المختلفة لأعضائه سواء أكانت من البلدان المساهمة الصافية أو البلدان المقترضة. ومن المشجع على وجه خاص أن بلدان القائمة جيم، التي تندرج في عداد كبار المقترضين، تبدي ما تكنُّه من تقدير للصندوق من خلال استعدادها لتقديم مساهمات ضخمة لموارده. وتشير كل الدلائل على أن النصيب الذي توفره البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيزيد ليبلغ نحو 20% خلال فترة التجديد السابع. وهكذا فإن الصندوق يمتلك قاعدة تمويل أوسع مما تمتلكه المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وتعزز مفاوضات التجديد السابع من أسس الصندوق كشراكة قائمة بين بلدان منظمة الأوبك، والبلدان النامية الأخرى، وأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي يجمعها التزامها المشترك بالتغلب على الفقر والجوع. وبرأيي فإن أهمية هذه الشراكة في عالم اليوم تفوق ما كانت عليه وقت إنشاء الصندوق ذاته. وإنني لأناشد كل الأعضاء الذين لم يعلنوا بعد عن تعهداتهم إلى المبادرة إلى ذلك خلال دورة مجلس المحافظين هذه أو في أقرب وقت بعد ذلك. ومع أنه لم يتم بعد تقديم كل التعهدات فإن بمقدورنا أن نؤكد الآن أن التجديد السابع سيكون الأضخم منذ التجديد الأول لموارد الصندوق عام 1980.

ويقدم تقرير التجديد السابع الإرشاد ويكفل تمويل الصندوق حتى عام 2009 ضمنا. ولكن ماذا سيكون عليه حال الصندوق في ذلك العام؟

إن الصندوق سيتمكن عام 2009 من الوصول إلى أكثر من مائة مليون نسمة من أشد النساء، والرجال، والأطفال فقرا. وتضم هذه المجموعة صغار المزارعين، وأصحاب القطعان والمشروعات الصغيرة، وصيادي الأسماك، والرعاة، والعمال الزراعيين المعدمين. وفي كثير من الأحيان ينتمي هؤلاء إلى الأقليات الإثنية المهمَّشة والمستبعدة، وفئات السكان الأصليين، ومجموعات النسوة الفقيرات، والأسر التي تترأسها النساء. وتعيش الغالبية العظمى منهم بالاعتماد على أقل من دولار واحد في اليوم. وتواجه هذه الفئات خطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويقطن الكثير في بيئات شاقة ونائية يصعب الوصول إليها، كما أن ثلثهم يعيشون في مناطق الأزمات والصراعات. ويفتقر هؤلاء الناس إلى السلطة، والقدرة على الاختيار، والأمن، والموارد المادية. كما أنهم عاجزون عن الوصول إلى معظم الأصول الأساسية. وتعاني هذه الفئات من موجات القحط، والفيضانات، والمجاعات، والزلازل، وغزوات الجراد، والآن من انتشار أنفلونزا الطيور وليس هذا إلا غيض من فيض ما يعانون.

وبحلول عام 2009، فإن معايير التنسيق المحددة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ستؤدي إلى توضيح الأدوار المؤسسية والمزايا النسبية ضمن البنيان الإنمائي الدولي الشامل. وسيتعزز دور الصندوق كمبتكر مجتمعي مناصر للفقراء في القطاع الزراعي. وسيتدعم تركيزنا على ترسيخ الأمن الغذائي والحد من الفقر عبر زيادة الإنتاجية، والإنتاج، والدخل لصالح فقراء الريف. وسننهض بأوجه التضافر عند العمل مع الجهات الأخرى ذات المهام التكاملية، سواء أكان ذلك يتعلق بالبنية الأساسية، أم المشورة التقنية، أم التصدي لحالات الطوارئ.

وفي عام 2009، سنساعد على حفز التنمية بالعمل على نقل المعارف، واقتسام الدروس المستخلصة بشأن عوامل النجاح والفشل. وستساند برامجنا القطرية الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وتتباين هذه البرامج لأنها ترتكز على الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، غير أن هدفنا سيكون ذاته في كل مكان، ألا وهو ضمان أن تنجح هذه البرامج في خدمة فقراء الريف، وهو ما سنعمل على قياسه ورفع التقارير عنه بانتظام.

ويتفاوت دورنا تفاوتاً واسعاً من بلد إلى آخر. وفي بعض البلدان، مثل أوغندا، فإننا نعتبر جهة مانحة قائدة في القطاع الزراعي والتنمية الريفية. وفي بلدان أخرى، مثل الهند، فإننا نسهم في تطوير نهج مبتكرة تتولى الحكومة وجهات أخرى تكرارها وتوسيع نطاقها بعد ذلك. وسواء أكانت المبادرات الوطنية صغيرة أم كبيرة فإننا نعمل ضمنها على الدوام ووفقاً للقيادة الوطنية في سبيل تعزيز القدرات المحلية والقطرية.

وفي عام 2009، ستغدو قدراتنا القطرية أقوى، وأكثر تنوعاً، وأشد مراعاة للخصوصية القطرية، وسنستفيد في ذلك من الدروس المستقاة من برنامجنا التجريبي الجاري للحضور الميداني. وبالاعتماد على الموظفين المحليين ذوي المؤهلات العالية، فسننهض بظروف دعم تنفيذ المشروعات، والإشراف، والتعلم، وإدارة المعرفة، وحوار السياسات بالارتكاز على خبرتنا الميدانية الملموسة تماما. ويتعاون هؤلاء الموظفون تعاوناً وثيقاً مع منظمات فقراء الريف آخذين في حسبانهم آراءها وشواغلها، وكذلك فإنهم ينسقون مع الجهات الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية.

وفي عام 2009، سيصبح النموذج التشغيلي الجديد هو النموذج السائد. وسيتم تعميم الابتكار واقتسام نتائجه بانتظام مع الجهات الأخرى.

وسيُعنى جانب كبير من برامجنا بهموم السكان الأصليين والأقليات الإثنية. وفي الحقيقة فإن الصندوق قد يكون الممول الدولي الأكبر للنهوض بأحوال السكان الأصليين، كما أننا أرسينا علاقة شراكة متينة مع منتدى السكان الأصليين. وأضيف طابع مؤسسي على منتدى المزارعين وكذلك فقد أرسينا التعاون والتشاور مع منظمات المزارعين في البلدان المختلفة.

ونحن نستفيد من معارفنا وخبراتنا المستقاة من مشروعات الصندوق وبرامجه لتقديم مساهمات مرتكزة على الأدلة إلى عمليات السياسات الوطنية. كما ونعمل مع شركائنا على تحليل، وتوحيد، وحقن هذه المعارف في مجموعة مختارة من المداولات الإقليمية والعالمية بشأن القضايا التي نمتلك بشأنها خبرات مباشرة من عملنا الميداني. ويمكن أن يتعلق ذلك بالأسواق والتجارة، والتمويل الريفي، وحيازة الأراضي، وإدارة المياه، والسكان الأصليين والتمايز بين الجنسين، ومن الوسائل الحديثة التي طورناها لتقاسم التعلم والمعارف بوابة الفقر الريفي. وهي شبكة إلكترونية يستطيع من خلالها فقراء الريف وصانعو السياسات والمنظمات غير الحكومية والعاملون في مجال التنمية من تقاسم المعارف الخاصة بالفقر الريفي.

وتحقيقاً لذلك فإن تنفيذ خطة العمل سيمثل أولويتنا المركزية على مدى السنوات المقبلة.

لقد قال البعض أن الصندوق يعمل الآن في "ميدان مكتظ". وكم كنت أتمنى لو كان هذا صحيحا. ففي المناطق الريفية الحدية التي تنصب عليها مشروعات الصندوق وبرامجه هناك في الواقع بضعة مؤسسات إنمائية أخرى فحسب تقدم المساندة لأنشطة الفقراء الإنتاجية. ومع هذا فإن احتياجات الفقراء عظيمة كقدرتهم على المساهمة في النمو

والتنمية. وهكذا فإن الميدان أبعد ما يكون عن الاكتظاظ، ونحن نرحب بقوة بانضمام الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف إلينا لتمكين المجموعات الريفية المعدمة من أن تنهض بقدراتها الإنتاجية ودخولها.

بعد عام مشحون ومثمر في آن معاً، فإننا نتمتع الآن بالإمكانيات والوسائل اللازمة للنهوض بأداء الصندوق خلال فترة التجديد السابع. إن الصندوق كان، وينبغي أن يكون، منظمة جامعة من حيث علاقات الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة التي تشكل مرتكزة، ومن خلال التزامه بالاستجابة لاحتياجات الفقراء في كل الأقاليم. إن التوزيع الجغرافي العادل لمواردنا لتلبية احتياجات الفقراء، على نحو ما تنص اتفاقية إنشاء الصندوق، ستظل الهدف المميز لهذه المؤسسة إلى جانب التوزيع الجغرافي العادل والتوازن المنصف بين الجنسين في صفوف الموظفين.

إن هدفنا عام 2009 سيتمثل في النهوض بقوة بأثر الصندوق واستدامة مشروعاته، مع التوسع بشكل كبير في تغطية فقراء الريف. وبعد هذا فإننا نتطلع إلى أن يحتل الصندوق بفضل دوره الاستراتيجي من حيث الأفكار، والمعارف، والابتكارات، والموارد، موقع الريادة في الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الفقر والجوع. إن بناء مثل هذه المؤسسة سيكون مهمة شاقة، ولكنها ستكون بفضل مساندتكم في متناول أيدينا، وهي مهمة آلينا على أنفسنا أن نحققها.

رسالة من السيد جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
ألقاها بالنيابة عنه
السيد ديفيد أ. هارشاريك
نائب المدير العام للمنظمة

أسعدتم صباحا. وأتقدم بالشكر إلى السيد بوغه على دعوته لمنظمة الأغذية والزراعة لتكون معكم هذا الصباح. ويسرنا على الدوام، أنا والسيد المدير العام، أن نتحدث إلى مجلس محافظي الصندوق.

ويرجع سرورنا هذا أولاً إلى أن ذلك يتيح الفرصة لنا لتوجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي بغية التغلب على الفقر والجوع. وثمة فسحة واسعة للقيام بذلك. إننا على إطلاع وثيق للغاية على الإحصاءات، ونحن نعيش في عالم من الموارد الغزيرة التي تتيح توفير ما يكفي من غذاء للجميع، ومع ذلك فإن هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع، بينما يعاني ما يزيد على 800 مليون إنسان من الجوع أو نقص التغذية. ولكن دعونا نذكِّر أنفسنا بأن السواد الأعظم من الفقراء والجياع يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في بقائهم أساساً على الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة.

إن من المستحيل استئصال الجوع والفقر ما لم يتم توظيف الاستثمارات، ومزيد من الاستثمارات، لتوليد النمو الاقتصادي، ولاسيما في المناطق الريفية. ومن المتعذر تحقيق ذلك بدوره دون زيادة الإنتاج والقدرة الإنتاجية، ودون مساندة التمويل الريفي المناسب، والتسويق، والخدمات الأساسية الأخرى المدعومة بالمرافق الأساسية الريفية وإجراءات السياسات. ويضطلع تمكين الناس ومنظمات المزارعين القوية بدور ذي أهمية مماثلة في هذه العملية. وأنا لعلى ثقة بأن هذه القضايا ستكون في محور المناقشات التفاعلية اليوم بشأن "تحديات الابتكار: ما الجديد بالنسبة لفقراء الريف؟". إن من المهم أن ننظر فيما هو جديد، ولكني آمل بأن لا ينسيكم ذلك أمراً نعرفه منذ زمن بعيد ولكننا لا نزال نفتقر إليه. أنه المال، والتمويل، والاستثمار. إن التغلب على الفقر والجوع يتطلب مستوى من الاستثمارات في قطاع الزراعة يفوق ما هو قائم اليوم. استثمارات توظفها البلدان النامية بذاتها، واستثمارات تقدمها الجهات المانحة.

أما السبب الثاني وراء سروري لوجودي بين ظهرانيكم فهو أنه يتيح لي الفرصة لأؤكد لكم، مرة تلو المرة، أن التعاون القائم بين الوكالات المتمركزة في روما (أي الصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة) هو تعاون واسع وفعال في آن معا. إن إرساء علاقات التعاون والشراكة بين المنظمات الدولية ليس بالأمر الذي تتطلبه الحكومات فحسب، ولاسيما في المناخ الحالي لعملية إصلاح الأمم المتحدة، بل أنه ببساطة إجراء حصيف من الناحية العملية. فليس بمقدور منظمة تعمل بمفردها أن تؤثر تأثيراً يذكر على مشكلات الفقر والجوع. غير أن العمل في إطار الشراكة يكفل النهوض بالاستخدام الفعال والكفوء لمواردنا الشحيحة للغاية.

واسمحوا لي أن أقدم لكم بعضاً من الأمثلة على الأنشطة المشتركة بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة.

يمضي التعاون بين الصندوق ومركز الاستثمار في المنظمة قدما، وتزود المنظمة الصندوق بطائفة واسعة من خدمات الدعم التقني لتنشيط الاستثمار في قطاع التنمية الزراعية والريفية في البلدان الأعضاء. وعلى مدى فترة

السنتين الماضية وافق الصندوق على تمويل 13 مشروعاً أعدها المركز وذلك باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 500 مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى مركز الاستثمار فإن الأقسام التقنية في المنظمة تتعاون مع الصندوق في عدد من الأنشطة الميدانية. ومن بين هذه الأنشطة: (i) مدارس المزارعين الميدانية في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ (ii) النُهج التشاركية للتنمية التي تتحكم بها المجتمعات المحلية في غانا؛ (iii) وعلى المستوى العالمي، مساندة شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي في منظومة الأمم المتحدة. ويعمل الصندوق والمنظمة معاً أيضاً في مجال الإنتاج العضوي للنباتات الطبية، والعطرية، والصبغية في سبيل التخفيف من وطأة الفقر في المجتمعات المحلية المهمَّشة في جنوب آسيا.

واسمحوا لي أن أشير إلى التعاون الممتاز خلال عمليات الطوارئ المتعلقة بحملة مكافحة الجراد الصحراوي في أفريقيا الغربية والشمالية، وكذلك تطوير حلول طويلة الأجل لمكافحة الجراد بطريقة ملائمة للبيئة تسهم أيضاً في حماية الصحة البشرية والبيئة. وبالنظر إلى التعاون الناجح بين الصندوق والمنظمة في حملة مكافحة الجراد، فإننا نستطلع الآن إمكانيات التعاون مع الصندوق في عمليات مكافحة أنفلونزا الطيور واستئصالها.

ويتيح تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فرصاً رائعة للتعاون بين الصندوق والمنظمة من خلال المشاورات المنتظمة مع نقاط ارتباطهما بهذه الشراكة. وتوفر المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء في الشراكة المذكورة لصياغة برامج الاستثمار الوطنية طويلة الأجل وملخصات المشروعات الاستثمارية الصالحة للتمويل. وتم إنجاز ذلك في 51 بلداً وهي جاهزة الآن للاستخدام في حوار هذه البلدان مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما في ذلك الصندوق.

كما أود القول أن الصندوق والمنظمة يتعاونان بشأن منتدى المانحين العالمي للتنمية الريفية، ومنتدى TerrAfrica الذي أُطلق مؤخراً، وكذلك فيما يتعلق بالإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي سيُعقد في البرازيل في الشهر المقبل. وأخيراً فإننا ممتنون للغاية للدور القيم الذي يضطلع به الصندوق في التحالف الدولي ضد الجوع كعضو أساسي في الفريق العامل ومساهمته النشطة في استحداث التحالفات الوطنية في مختلف أرجاء العالم. وحتى هذا التاريخ تم إنشاء 46 تحالفاً وطنياً هي الآن في مراحل مختلفة من التطور.

إن بمقدوري أن أستفيض أكثر فأكثر، ولكن مراعاة للوقت فإنني سأكتفي بما أوردته من أمثلة قليلة. واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على صدق ومتانة التزام المنظمة والصندوق، وكذلك برنامج الأغذية العالمي، بالجمع بين مزايانا النسبية ضمن شراكة فعالة ضد الجوع والفقر. ونحن نستطلع على الدوام سبل النهوض بهذه الشراكة.

أتمنى لكم النجاح في دورتكم.

رسالة السيد جيمس موريس
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
ألقاها بالنيابة عنه
السيد جان ــ جاك غريس
نائب المدير التنفيذي للبرنامج

يسرني أعظم السرور أن أخاطب مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن جيم موريس، مديرنا التنفيذي، الذي يأسف لعدم حضوره هنا شخصيا. ودعوني أولا أعرب عن امتناني نيابة عن برنامج الأغذية العالمي لعملكم الجيد ولكونكم شريكا جيدا.

هناك كما نعلم، ما يزيد على مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، ويعانون من الجوع. وتعيش الأغلبية الساحقة منهم ــ أي ما يقرب من 810 ملايين نسمة من النساء والرجال والأطفال ــ في المناطق الريفية حيث يعتمدون في بقائهم على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة.

ونحن، أي الوكالات التي مقرها روما، نتفق جميعا على أن أيا من الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقه ما لم يقدم الدعم لأفقر سكان العالم في كفاحهم من أجل الخروج من نطاق الفقر والجوع. ويعد الحد من الفقر والجوع كليهما ضرورة أساسية لتحقيق الأهداف الأخرى للألفية.

وينبغي التصدي للجوع والفقر معاً، لأن كلا منهما سبب ونتيجة للآخر. وما لم يتلقى الفقراء والضعفاء المساعدة في معالجة مشكلة الهزال، فإن الجوع سيواصل إعاقة فرصهم في مجال الاستثمار والسعي إلى التنمية في نهاية المطاف. فالغذاء يمكّن الأطفال من إتمام دراستهم، ويخفض معدل وفيات الأطفال، ويحسن الصحة العقلية ويساعد على مكافحة الأمراض.

ويجدر هنا أن نستشهد ببياننا المشترك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يونيو/حزيران 2005. فقد جاء فيه: "إن التصدي للفقر لن يوفر الرعاية للأطفال من تلقاء نفسه. والواقع أن البحوث تدل على أن البلدان النامية التي تركز على الفقر وحده ــ دون توجيه انتباه خاص إلى الجوع ــ ستحتاج إلى فترة أطول من غيرها بمقدار جيل كي تحرز تقدما حقيقيا في تحسين الأحوال التغذوية والصحية لشعوبها."

ولقد كانت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005 ومؤتمر القمة العالمي حدثين مهمين شهدا التأكيد على الشراكة بين الوكالات التي مقرها روما. والواقع أن ما نصت عليه الوثيقة الخاصة بالنتائج بشأن أهمية الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الريفية كان نتيجة لتعاوننا الوثيق.

ومازلنا على اقتناع بأن من الممكن، مع تضافر الجهود وتوافر الموارد الكافية، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أثمرت بالفعل جهودنا المتسقة من أجل تعزيز شراكات الوكالات التي مقرها روما وتهيئة فرص جديدة للتعاون. تنطق بذلك أعمالنا المشتركة في سياق التأهيل والتنمية بغية استعادة موارد الرزق وتهيئة إمكانيات إنمائية مستدامة، وخاصة لصالح الفقراء.

ولقد ساعدنا النهج القائم على مسارين على الاتحاد في مواجهة الجوع والفقر عن طريق الجمع بين المساعدات الغذائية المقدمة إلى أضعف المجموعات وبين التدابير الإنمائية طويلة الأجل.

وعلى جبهة التشغيل عملنا على تعزيز تعاوننا للتأكد من أن النهج القائم على مسارين يعمل بكفاءة. وذلك أن الخبرة التقنية والمساعدات المالية التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال الزراعة تدعم التنمية الريفية بينما تزود التغذية المباشرة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي السكان بما يحتاجونه من قوة للعمل، كما أن التغذية في المدارس ترسي الأساس لقوى عاملة تتمتع بالصحة والتعليم الحسن.

وفي سنة 2005، تعاون برنامج الأغذية العالمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ثمانية مكاتب قطرية تابعة للبرنامج (بوركينا فاسو وتشاد والصين والهند ولاوس وباكستان وسوريا وتنزانيا) في تسعة مشروعات مختلفة جمعت بين المساعدة الغذائية المباشرة المقدمة من البرنامج إلى نفس المجتمعات المحلية المستفيدة من مخططات الصندوق للتمويل الصغير. وسيؤدي هذا بدوره إما إلى تحسين البنى التحتية أو تمكين تلك المجتمعات من اكتساب مهارات للشروع في أنشطة مدرة للدخل.

ونتيجة لتقاليدنا العريقة في التعاون في آسيا، وقع برنامج الأغذية العالمي والصندوق مذكرة تفاهم إقليمية في سنة 2003 لتطوير النهج المتكامل للتنمية الريفية عن طريق الاستعانة بالمعونة الغذائية المقدمة من البرنامج والمساعدات المالية المقدمة من الصندوق وما يضعه من خطط عمل خاصة بكل بلد في آسيا.

يضاف إلى ذلك أننا نستضيف الصندوق في مكتبنا القطري بالهند. والواقع أن الصندوق، فيما يتعلق بالهند حيث تعمل الوكالتان معا منذ 2001، يشترك في تمويل برنامج ينفذه برنامج الأغذية العالمي على مدى ثماني سنوات في مجال الغذاء مقابل العمل، وهو يركز على الأسر الهامشية والنساء والمعدمين ومزارعي التلال والمجموعات القبلية.

وفي لاوس يقوم كلانا بمساعدة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتمر بمرحلة انتقالية في إطار برنامج تحسين موارد الرزق الريفية حيث يقدم البرنامج الأرز من أجل تكوين الأصول عن طريق الغذاء مقابل العمل. وفي تنزانيا يركز تعاون البرنامج مع الصندوق على إنشاء واستصلاح 160 كيلومترا من قنوات الري.

وأختتم خطابي بأن أقول إن من المهم أهمية حيوية بالنسبة للوكالات التي مقرها روما أن تتعاون فيما بينها وأن تنفذ أنشطة يكمل بعضها الآخر. وتدلنا تجاربنا على أن جهودنا المتضافرة تعود بفوائد إضافية على السكان الريفيين المحتاجين إلى مساعدتنا. ونحن نتطلع إلى تقاسم هذا التعاون المثمر لسنوات عديدة قادمة في سعينا من أجل توفير حياة أفضل لملايين المعوزين في هذا العالم.

التقرير التجميعي لمداولات المنتدى الأول للمزارعين[1]

الذي عقد بالتزامن مع الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق

13-14 فبراير/شباط 2006

صادق الاجتماع الأول لمنتدى المزارعين الذي عقد بالتزامن مع مجلس محافظي الصندوق على البيان الختامي لحلقة عمل السنة السابقة التي شكلت الأساس لعملية منتدى المزارعين وتطورها في المستقبل.

وأقر المنتدى بنتائج وتوصيات المشاورات الوطنية والإقليمية التي عقدت في عام 2005.

وكشفت تقارير المناقشات المثمرة التي دارت في فرق العمل المواضيعية خلال الجلسة العامة عن التنوع الإقليمي وعن عدد من نقاط التفاهم والتوصيات المشتركة بين جميع الأقاليم. وفيما يلي تقرير تجميعي مختصر لتلك الجوانب والتوصيات المشتركة.

إن استمرار الفقر الريفي في عالم تسوده الثروة ليس سببه مجرد الافتقار إلى المساعدات الإنمائية الدولية، بل ما يعانيه القطاع الريفي من إهمال في السياسات العامة الوطنية ونتيجة النماذج التوجيهية التي لا تتصدى للقضايا الحاسمة التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، وأسر المزارعين، والصيادين الحرفيين وغيرهم من المنتجين الذين يفتقرون إلى الموارد في ظل الظروف المحددة التي يكسبون فيها قوتهم. وشدد جميع المشاركين على مسألة العوائد غير الكافية التي تحققها الزراعة الأسرية جراء الأسعار غير المنصفة وضعف موقف صغار المزارعين في عمليات إضافة القيمة. وشدد المشاركون كذلك على أن التزايد المستمر للثروة والسلطة، حيث المعيار هو المنافسة الشرسة، يهدد سبل معيشة الفقراء ويقوض أي آفاق للتحسين. وأعربت منظمات كثيرة عن قلقها البالغ واختلافها مع السياسات الحالية لمؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ويرجع تدهور سبل معيشة سكان الريف في جانب كبير منه إلى عدم قدرة المنظمات الريفية على التأثير في السياسات والتفاوض مع الفاعلين الآخرين. كما يرجع ذلك إلى عدم قيام الحكومات والمؤسسات الدولية بإفساح المجال أمام الحوار الاجتماعي الشامل الذي تراعى فيه تصورات سكان الريف. ودعت منظمات المزارعين المشاركة الصندوق إلى دعم جهود بناء قدراتها في ميدان السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ودعت الصندوق إلى توجيه الدعم المباشر حتى يتسنى لها تمكين أعضائها من التفاعل مع السوق بما يحقق مزيد من الإنصاف والربح.

وشدد جميع المشاركين على الحالة الصعبة لنساء وشباب الريف، وضيق فرص كسب الرزق أمامهم، وأضافوا أنه يجب على الصندوق ومنظمات المزارعين التصدي لتلك الحالة.

---

[1] تمت الموافقة على هذا التقرير التجميعي للمداولات من جانب اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين وممثلي منظمات المزارعين الثلاث والخمسين المشاركة في الدورة الأخيرة للمنتدى في 14 فبراير/شباط 2006. وقام بعرض التقرير على الدورة العامة لمجلس محافظي الصندوق في 16 فبراير/شباط 2006 كل من السيدة استريلا بنزويلا (الأمين العام لتحالف المزارعين الآسيويين) والسيد فيليب كيريرو (نائب رئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين) المعينين على التوالي من حركة La Via Campesina والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين كمقررين أمام مجلس محافظي الصندوق.

منتدى المزارعين

السيد فيليب كيريرو
نائب رئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

السيدة استريلا بنزويلا
الأمينة العامة لتحالف المزارعين الآسيويين

مداولات المنتدى الأول للمزارعين

وترتبط معظم استنتاجات وتوصيات المنتدى بمجالين رئيسيين، هما: العمليات التي يساندها الصندوق وعملية منتدى المزارعين.

وفي هذين المجالين على السواء، ينبغي ألا تقتصر المسائل على مجرد اشتراك منظمات المزارعين في جدول أعمال الصندوق، بل وعلى اشتراك الصندوق في جداول أعمال تلك المنظمات.

العمليات التي يساندها الصندوق

تشمل الشراكات بين الصندوق ومنظمات المزارعين وضع الاستراتيجيات وبرامج الاستثمار. وتمت التوصية بأن تشارك منظمات المزارعين وأن يتم على الأقل التشاور معها في جميع الحالات عند وضع استراتيجيات الصندوق على المستويين الوطني (وثائق الفرص الاستراتيجية) والإقليمي. وينبغي أن تشترك منظمات المزارعين بدور منتظم في تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج والمشروعات الممولة بالقروض أو المنح. كما ينبغي على الصندوق في كل تدخلاته أن يخصص تمويلا مباشرا محددا للمنظمات الريفية حتى تقيم بشكل مستقل فعالية تلك التدخلات وأثرها.

وبالنظر إلى قيام الصندوق بإعادة النظر في إطاره الاستراتيجي فقد أوصى المشاركون بأن تعتبر المنظمات الريفية الوطنية عناصر فاعلة رئيسية في تمكين فقراء الريف.

عملية منتدى المزارعين

أكد المشاركون مشاركتهم في عملية منتدى المزارعين باعتبارها عملية مستمرة متجهة من القاعدة إلى القمة، وباعتبارها تفسح المجال أمام التشاور والحوار اللذين يركزان على الحد من الفقر الريفي. وأضاف المشاركون أن هذه العملية تحترم المنظمات القائمة وتنوعها واستقلالها ولا تقيم هياكل موازية.

وسوف تضم دورة منتدى المزارعين للفترة 2006–2008 عددا من المشاورات الوطنية في كل إقليم لتصب في المنتديات الإقليمية أو شبه الإقليمية وذلك قبل دورة مجلس المحافظين في عام 2008. وينبغي التخطيط لتلك المشاورات في كل إقليم على حدة إلى جانب المنظمات الإقليمية والدولية. ومن شأن التنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى، لاسيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أن يعزز عملية المنتدى ويقلل إلى أدنى حد من الطلب على وقت وموارد منظمات المزارعين.

وينبغي ترسيخ العلاقة بين منتدى المزارعين ومجلس محافظي الصندوق.

واقترح المشاركون في المنتدى وضع مبادئ متفق عليها للمشاركة، أو مدونة سلوك لتوجيه التفاعلات والشراكات بين منظمات المزارعين والصندوق.

المناقشات المواضيعية

جرت خلال منتدى المزارعين ثلاث من مناقشات فرق العمل المواضيعية حول ما يلي: (أ) إمكانية وصول الفقراء إلى الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والأحراج، ومصايد الأسماك)؛ (ب) بناء قدرات المؤسسات الريفية الشعبية والتنمية المؤسسية لصالح الفقراء؛ (ج) دمج الأسواق الإقليمية والزراعة الأسرية.

وكانت المناقشات ثرية للغاية ليس من حيث الوقائع الإقليمية والوطنية المختلفة فحسب، بل وكذلك من حيث المواقف والنهج المتنوعة للمنظمات المشاركة.

وفيما يلي أدناه التوصيات الرئيسية الموجهة إلى الصندوق بشأن دوره وشراكاته مع منظمات المزارعين فيما يتعلق بتلك القضايا. وفي جميع الحالات، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للخصائص والفروق الإقليمية والوطنية.

الوصول المناصر للفقراء إلى الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والإحراج، ومصايد الأسماك)

أوصى المنتدى الصندوق بالقيام بما يلي:

- وضع إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية على جداول الأعمال على كافة المستويات، وتيسير الحوار بين الحكومات وممثلي صغار المزارعين، والرعويين، ونساء الريف، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية الساحلية، والمجموعات المهمشة الأخرى.
- تقديم خدمات الدعم إلى المستفيدين من الإصلاح الزراعي حتى يمكنهم الاستفادة من أراضيهم بشكل مثمر، والمساعدة على تنظيم حقوق الاستخدام و/أو الملكية في بلدان معينة.
- تعزيز قدرات منظمات المزارعين لكي تشارك في صياغة سياسات الأراضي وتنفيذها وتطبيقها وتقييمها.

بناء القدرات

تمت التوصية بتقديم تمويل مباشر لبناء قدرات منظمات المزارعين. وينبغي أن تتولى منظمات المزارعين بنفسها تحديد الأولويات في هذا الصدد. ومن الأهمية الحاسمة فهم أن العمليات التي يقودها المزارعون تستغرق وقتا وتتطلب مشاركة طويلة الأجل وانفتاحا على التجربة والخطأ.

يمكن أن يرتبط بناء القدرات بالانخراط في السياسات والدور الاقتصادي لمنظمات المزارعين وتحسين الاتصال بين المزارعين ومع المجتمع الأوسع، أو وضع ميثاق بين منظمات المزارعين والحكومات على المستوى الوطني.

تكامل الأسواق الإقليمية والزراعة الأسرية

ينبغي أن يساند الصندوق إجراء تقييم لأثر سياسات تكامل الأسواق الإقليمية وتحرير الأسواق على الزراعة الأسرية وسبل معيشة فقراء الريف. وينبغي أن يساهم الصندوق في حملة إعلامية واسعة حول نتائج هذا التقييم.

وينبغي أن يواصل الصندوق تقديم وتوسيع دعمه لإنشاء منتديات إقليمية للحوار والمفاوضات بين منظمات المزارعين والحكومات داخل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بعمليات التكامل (مثل لجنة تنظيم الأسرة/السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي).

كما ينبغي أن يواصل الصندوق دعمه للمشاورات الإقليمية بين منظمات المزارعين في مبادراتها الرامية إلى كسب التأييد والمناصرة لصالح عمليات التكامل ووضع سياسات زراعية إقليمية مشتركة (مثل الدعم المقدم من الصندوق إلى المنظمات الريفية لصالح مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا).

بيان رئيس مجلس المحافظين
سعادة السيد ماثيو ويات
في ختام الدورة التاسعة والعشرين للمجلس

لقد وصلنا إلى ختام الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

ولقد بدأ المجلس عمله بالإعراب عن أسفه العميق لرحيل مستشارنا العام وصديقنا العزيز السيد كريستيان كودراي، الذي توفى في الثاني من شهر فبراير/شباط. وللإعراب عن تعازينا لأسرة كريستيان وأصدقائه، وقف المجلس دقيقة حداد لذكراه.

وحظينا بشرف قيام معالي السيد ليونبو سانغاي نجيدوب، رئيس وزراء مملكة بوتان ووزير الزراعة فيها بإلقاء كلمة، حيث نقلتنا كلماته من قاعة الاجتماعات هذه إلى واقع حياة هؤلاء الذين نخدمهم، أي فقراء الريف. وفي إقراره بالحاجة إلى نهج كلي للتنمية، وبعد أن تعرف بصوره مباشرة على المساهمة القيمَّة للصندوق في الحد من الفقر الريفي، كرر التزام بلده بالصندوق باعتباره عنصراً محفزاً على التغيير الإيجابي.

وقد بعث فخامة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى المجلس برسالة دعم وتشجيع. وأبرز هو أيضاً أنه لابد من معالجة جميع جوانب التنمية حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكرر في رسالته أهمية التنمية الريفية والزراعية، والدور الرئيسي للصندوق في تحقيق هذه الأهداف.

إن الطريق أمام أنشطة الصندوق أصبح ميسَّرا بفضل الدعم المستمر الذي تتلقاه منذ وقت طويل من البلد المضيف، وهو الدعم الذي تأكد من جديد في بيان الحكومة الإيطالية الذي ألقاه السيد ميكيلي فيتي وكيل وزارة الاقتصاد والمالية. ولاشك أن هذه الشراكة التي بدأت منذ إنشاء الصندوق قد ازدهرت الآن، لا بفضل الدعم المالي السخي والمستمر من جانب إيطاليا فحسب، وإنما أيضاً لأن إيطاليا تتقاسم مع الصندوق أهدافه الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة لأشد الناس فقراً.

والحقيقة أن الشراكة مسألة أساسية إذا أردنا القضاء عل الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ وتمسكنا بالتزام الصندوق والوكالات الشقيقة في روما بالتعاون فيما بيننا، بنماذج الشراكة في العمل التي جاءت في رسالتي الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

وقد أقر السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق مرة أخرى في بيانه إلى المجلس هذا العام بحاجتنا جميعاً إلى التعاون لكي نكثف من ردنا على تحديات التنمية التي تواجه العالم. واستعرض سيادته التقدم الذي أحرزه برنامج التغيير الاستراتيجي في الصندوق والمبادرات الأخرى، وتنفيذ خطة العمل، مؤكداً على أن الصندوق بحاجة إلى زيادة أثر برامج عمله، وحجم هذه البرامج. وقد رحب المجلس برؤية الرئيس لصندوق يتسم بالدينامية والابتكارية وقادر على التحفيز ليقوم بحلول العام 2009 بدور هام في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر والجوع.

السادة المحافظون الأعزاء

إن الرؤية الأساسية لعالم يتمتع بالأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان يستدعي تضامننا في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ألقى محافظو الصندوق بيانات لدعم رسالة الصندوق ومدح جهوده في الاستجابة بطرق

مبتكرة إلى إطار التنمية الذي يتغير باستمرار، والموافقة على تقاسم المعرفة حتى يمكن تكرار الحلول الجديدة والتوسع فيها لمصلحة المواطنين في شتى أنحاء العالم. كما أكد الكثير من المحافظين دعم بلادهم لخطة عمل الصندوق.

وقد ركزت المناقشات التي دارت في مجلسنا على الابتكار. ولاحظ المتحدثون أن الفقراء مازالوا قادرين على الابتكارات من أجل توفير سبل المعيشة المستدامة لأنفسهم ولأسرهم. ولكنهم لاحظوا أيضاً أن سرعة التغيير تتزايد في عالم اليوم. وكان هناك رأي مشترك في المناقشات التي أجريناها، مفاده أن للصندوق دور خاص ينبغي أن يقوم به لمساعدة فقراء الريف على الاستجابة للفرص والتحديات التي تواجههم في عالم يتغير بسرعة.

لقد بدأت دورتنا هذه عملها بخطوة إيجابية هي الموافقة على طلب العضوية لنيوي، التي ستصبح الدولة العضو رقم مائة وخمسة وستون في الصندوق. ونحن إذ نرحب بها، نشعر بالسعادة عندما نعرف أن العالم بأسره يدرك رسالة الصندوق ويناصرها.

وتلقى المجلس تقريراً مشجعا عن حالة المساهمات في التجديد السادس لموارد الصندوق يوضح أن التعهدات الإجمالية قد وصلت الآن إلى 91% من المبلغ المستهدف، وهو 560 مليون دولار أمريكي. وبلغت وثائق المساهمات والمدفوعات غير المعززة بوثائق مساهمات حتى الآن ما يعادل 451.7 مليون دولار أمريكي، أو 89% من مجموع التعهدات. ومع انتهاء فترة التجديد السادس في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، أود أن أضم صوتي إلى صوت الإدارة في حث الدول الأعضاء على بذل أقصى جهد للوصول بالمبلغ الإجمالي للتعهدات إلى أقرب ما يكون للمستوى المتفق عليه للتجديد، وأن تودع بالطبع وثائق مساهماتها وتكمل مدفوعاتها.

ورحب المجلس بالانتهاء من مفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق في موعدها. ولابد هنا من أن أكرر الشكر والتهنئة لزملائنا في هيئة المشاورات على ما بذلوه من جهد شاق وواع في مفاوضات توصلت خلال أقل من عام واحد – إلى تجديد موارد الصندوق بمستوى لم يتحقق إلا في التجديد الأول للموارد. كما تم الاتفاق على أنه مع الاحتفاظ بالمستوى المستهدف للتجديد السابع، وهو 800 مليون دولار أمريكي، فإن الفجوة الهيكلية قد لا تتعدى 15% من المستوى المستهدف. وقد خول مجلس المحافظين رئيس الصندوق وفوضه سلطة تعديل المستوى المستهدف في نهاية فترة الشهور الستة لإنشاء الأصوات الجديدة، بحيث يصبح المبلغ الإجمالي للتعهدات التي وصلت حتى ذلك التاريخ يمثل 85% من الهدف المعدل. فإذا كان هذا التعديل ضرورياً، فسيبلغ رئيس الصندوق المحافظين بالمستوى الجديد المستهدف، وسيتم تعديل القرار الخاص بالتجديد بناء على ذلك.

ووافق المجلس على ميزانية إدارية للصندوق لعام 2006، بقيمة 61.1 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ 400 000 دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة. وسوف يتبين من سجلات هذه الدورة التصويت السلبي للولايات المتحدة الأمريكية على الميزانية الإدارية للصندوق. كما وافق المجلس أيضاً على ميزانية إدارية بقيمة 4.79 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم.

وقامت دورة المجلس هذه بتعيين 18 عضوا و18 عضوا مندوبا في المجلس التنفيذي لمدة ثلاث سنوات. وانتهز هذه الفرصة أيضاً لأهنئ الأعضاء الجدد في المجلس، متمنياً لهم كل النجاح في العمل الذي ينتظرهم.

وقد نظر المجلس في تقرير وتوصية المجلس التنفيذي حول الإشراف، وأقر بفوائد زيادة مشاركة الصندوق في الإشراف على مشروعاته وبرامجه، وأصدر بناء على ذلك قرارا يمكن الصندوق من القيام بالإشراف المباشر على تنفيذ المشروعات بتفويض من المجلس التنفيذي.

وعُرض على المجلس تقرير عن تنفيذ نظام التخصص على أساس الأداء، وهو النظام الذي بدأ تنفيذه بصورة كاملة في عام 2005، وأحيط المجلس بتقدير الأداء وبدورة تخصيص الموارد. كما قوبل التقرير الخاص بتنفيذ المرحلة

الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق بالترحيب، وحث المحافظون الصندوق على الاستفادة من هذا البرنامج في تنفيذ خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته في مجال التنمية.

وقدم الائتلاف الدولي للأراضي تقريرا مرحليا عن جهوده في مجال تحسين فرص الحصول الآمن للأسر الريفية الفقيرة على الموارد الطبيعية. وبالأخص الأراضي، كما قدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقريراً عن أنشطتها العملية في عام 2005، أوضحت فيه استراتيجيتها الشاملة ونهجها المعزز كما أقرها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

أيها الزملاء المحافظون،

أود أن أشكركم على تعاونكم معي أنا وزملائي من أعضاء المكتب، وكذا محافظي قطر وبنغلاديش. لقد جعلتم من رئاستي لهذه الدورة مهمة سهلة، بل وممتعة.

ولابد أن نتوجه بالشكر إلى العاملين في الصندوق، الذين أظهروا مرة أخرى إخلاصا ومهارة وكفاءة لاشك فيها في الإعداد لهذه الاجتماعات وتلبية طلبات الدول الأعضاء. كما ينبغي أن أتوجه بالشكر بكل الإخلاص إلى المترجمين الفوريين، وإلى الموظفين الفنيين، وإلى المسؤولين عن المؤتمرات، وإلى السعاة، فقد ساعدونا في الاتصال ببعضنا وفهم كل منا للآخر.

وهنا، أود أن انتهز هذه الفرصة لأشكر أحد موظفي الصندوق، وهو السيد سيفا تامبي، الذي سيترك الصندوق بعد أن عمل سكرتيرا للصندوق طوال العامين الماضيين، ليعود الآن ليتولى مهام عمله في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في بانجكوك، التابعة للأمم المتحدة. ولقد كان طوال العامين الماضيين وجها مألوفاً ووديوداً لكل واحد منكم. وأظهر تعاونا والتزاما مستمرين برؤية الصندوق، وخدم الصندوق والدول الأعضاء فيه بكل أخلاص. ونحن نتمنى له أطيب الأمنيات في المستقبل.

وأود أيضاً أن أشير هنا إلى أن بيانا سيصدر في منتصف هذا اليوم في نيويورك من السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، يعلن فيه إنشاء مجلس يكون معنيا بالتزام منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئية، برئاسة كل من رئيس وزراء باكستان ورئيس وزراء موزامبيق ورئيس وزراء النرويج، وعضوية العديد من الشخصيات الأخرى رفيعة المستوى. ويسعدني أن أقول أن رئيسنا، السيد لينارت بوغة، قد اختاره الأمين العام ليعمل في هذا المجلس البالغ الأهمية. وكلي ثقة في أننا جميعا نتمنى له النجاح في هذه المهمة، ونتطلع إلى الدور الذي سيقوم به هو والصندوق في تعزيز التضامن بين منظمات الأمم المتحدة.

وأخيراً، وقبل أن نختم أعمال هذه الدورة، لابد أن أهنئكم أنتم محافظو الصندوق، على ما قمتم به من عمل أثناء اجتماعات هذا المجلس. فقد اتخذتم قرارات سيكون لها تأثيرها على مستقبل الصندوق وموارده، وعلى الاتجاه الذي ستسير فيه أنشطته وعملياته. كما أسديتم المشورة بشأن مسائل السياسات الرئيسية، وكان التزامكم تجاه الصندوق واضحاً وصريحاً. فبدون هذا الالتزام، لم يمكن الصندوق ليستطيع الوفاء برسالته – وهي رسالتنا – في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.

وبهذه الكلمة، أُعلن انتهاء أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.

Distribution: Limited GC 29/INF.6/REV.2 Arabic/English
French/Spanish

الملحق الأول

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT
Governing Council – Twenty-ninth Session
Rome, 15 – 16 February 2006

قائمة المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين
لمجلس المحافظين

LIST OF PARTICIPANTS AT THE TWENTY-NINTH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

LISTE DES PARTICIPANTS À LA VINGT-NEUVIÈME SESSION DU CONSEIL DES GOUVERNEURS

LISTA DE LOS PARTICIPANTES EN EL 29° PERÍODO DE SESIONES DEL CONSEJO DE GOBERNADORES

رئيس المجلس:	صاحب المعالي ماثيو ويات(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
Chairperson:	H.E. Matthew Wyatt (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland)
Président:	
Presidente:	
نائبا رئيس المجلس:	صاحب المعالي الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري(دولة قطر)
Vice-Chairpersons:	H.E. Mr Sultan bin Hassan al-Dhabit al-Dousari (Qatar)
Vice-Présidents:	صاحب المعالي محمد مخلص الرحمن(بنغلاديش)
Vicepresidentes:	H.E. Mohammad Mokhles-ur-Rahman (Bangladesh)

الملحق الأول

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Abdullah ALI Ambassador of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Alternate Governor	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Governor	Jemin GJANA Minister for Agriculture, Food and Consumer Protection Tirana
Alternate Governor	Pavli ZËRI Ambassador of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Bajram KORSITA Executive Director Mountain Areas Development Agency Tirana
Adviser	Sali METANI Director Foreign Affairs Division Ministry of Agriculture, Food and Consumer Protection Tirana

الملحق الأول

ALBANIA (cont'd)

Adviser	Vera CARA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ALGERIA

Gouverneur suppléant (provisoire)	Abdesselam CHELGHOUM Secrétaire général Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Abderrahman HAMIDAOUI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Larbi BOUMAZA Directeur d'études Direction générale du budget Ministère des finances Alger
Conseiller	Mohamed Seghier MELLOUHI Directeur général des Forêts Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Nasr-Eddine RIMOUCHE Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

الملحق الأول

ANGOLA

Gouverneur	Gilberto Buta LUTUCUTA Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Pedro Agostinho KANGA Directeur Cabinet de la Coopération et des relations internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Afonso Pedro CANGA Directeur général Institut du développement agraire Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Tobias LOPES Directeur adjoint Cabinet du Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

ARGENTINA

Gobernador	Victorio María José TACCETTI Embajador de la República Argentina ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	María del Carmen SQUEFF Consejero Representante Permanente Adjunto de la República Argentina ante el FIDA Roma
Asesor	Ariel FERNÁNDEZ Consejero Secretaría de Agricultura, Ganadería, Pesca y Alimentos Buenos Aires
Asesor	Jorge NEME Coordinador Ejecutivo del Programa de Servicios Agrícolas Provinciales Subsecretaría de Política Agropecuaria y Alimentos Secretaría de Agricultura, Ganadería, Pesca y Alimentos Buenos Aires

ARMENIA

Governor (acting)	Zohrab V. MALEK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Armenia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Gagik MATEVOSSIAN Director Agricultural Services Project Ministry of Agriculture Yerevan

الملحق الأول

AUSTRIA

Alternate Governor (acting)	Klaus OEHLER Deputy Director International Finance Institutions Federal Ministry of Finance Vienna
Adviser	Ingrid PECH Minister Embassy of the Republic of Austria Rome

AZERBAIJAN

Governor	Emil Zulfugar Oglu KARIMOV Ambassador of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome
Adviser	Vugar MEHDIYEV Programme Director Rural Development Programme for Mountainous and Highland Areas Ministry of Agriculture Baku
Adviser	Arif ABBASOV Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome
Adviser	Rashad ASLANOV Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome

الملحق الأول

BANGLADESH

Governor (acting)	Mohammad MOKHLES-UR-RAHMAN Joint Secretary Economic Relations Division Ministry of Finance and Planning Dhaka
Adviser	Nasrin AKHTER Counsellor (Economic Affairs) Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BELGIUM

Gouverneur (provisoire)	Philip HEUTS Conseiller Coopération internationale Représentant permanent suppléant du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BENIN

Gouverneur (provisoire)	Fatiou AKPLOGAN Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Gouverneur suppléant (provisoire)	Edgar-Yves MONNOU Ambassadeur de la République du Bénin Paris
Conseiller	Bonaventure KOUAKANOU Directeur de la programmation et de la prospective Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

الملحق الأول

BENIN (cont'd)

Conseiller	Arlette VIGNIKIN Ministre Conseiller Ambassade de la République du Bénin Paris

BHUTAN

Alternate Governor (acting)	Karma PHUNTSHO Deputy Secretary Policy and Planning Division Ministry of Agriculture Thimphu
Adviser	Doma TSHERING Counsellor Permanent Mission of the Kingdom of Bhutan to the United Nations and other International Organizations Geneva

BOLIVIA

Gobernador (interino)	María Isabel CADIMA PAZ Consejero Encargada de Negocios, a.i Embajada de la República de Bolivia Roma
Gobernador Suplente (interino)	Ernesto Gabriel CAMPERO BILBAO Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Bolivia ante el FIDA Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Midhat HARAČIĆ Ambassador of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

BOSNIA AND HERZEGOVINA (cont'd)

Alternate Governor	Tamara Dogo KOVAČEVIĆ Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BRAZIL

Alternate Governor	José Carlos DA ROCHA MIRANDA Secretary for International Affairs Ministry of Planning, Budget and Management Brasilia, D.F.
Adviser	Ligia Maria SCHERER Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Espedito Rufino DE ARAÚJO Director Project Dom Hélder Câmara Ministry of Agrarian Development Brasilia, D.F.

BURKINA FASO

Gouverneur suppléant	Mamadou SISSOKO Ambassadeur du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Conseiller	Boubakar CISSÉ Conseiller économique Représentant permanent adjoint du Burkina Faso auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

BURUNDI

Gouverneur	Elie BUZOYA Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
Gouverneur suppléant (provisoire)	Faustin NDISABIYE Ambassadeur de la République du Burundi auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ntamazeze BASILE Conseiller Ministère de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
Conseiller	Jean-Pierre KANTUGEKO Premier Conseiller Représentant permanent Suppléant de la République du Burundi Rome

CAMEROON

Gouverneur (provisoire)	Michael TABONG KIMA Ambassadeur de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Suzane KAZE Représentation permanente de la République du Cameroun auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

الملحق الأول

CAMEROON (cont'd)

Conseiller	Julie Arnelle MESSAGO Stagère Ambassade de la République du Cameroun Rome

CANADA

Governor (acting)	Claude LEMIEUX Director Multilateral Programmes Branch International Financial Institutions Division Canadian International Development Agency Gatineau, Québec
Adviser	James MELANSON Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Yvon MARSOLAIS Senior Programme Manager Multilateral Programmes Branch International Financial Institutions Division Canadian International Development Agency Gatineau, Québec

CAPE VERDE

Gouverneur (provisoire)	Maria Goretti SANTOS LIMA Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République du Cap-Vert Rome

الملحق الأول

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Parfait-Anicet M'BAY Ministre du développement rural Bangui
Gouverneur suppléant (provisoire)	Alphonse KOTA-GUINZA Directeur du Fonds interprofessionnel de développement et de l'élevage Ministère du développement rural Bangui

CHILE

Gobernador	Eduardo ARAYA ALEMPARTE Embajador de la República de Chile ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Sergio INSUNZA BECKER Agregado Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

Governor	LI Yong Vice-Minister for Finance of the People's Republic of China Beijing
Alternate Governor (acting)	JU Kuilin Deputy Director-General International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	CHENG Zhijun Secretary Ministry of Finance Beijing

CHINA (cont'd)

Adviser	WU Jinkang Director IFI Division IV International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	WANG Wei Deputy Director IFI Division IV International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	MA Youxiang Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	DING Guo-guang Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	WU Wen Zhi Second Secretary Permanent Representation of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	CHEN Jian Third Secretary Permanent Representation of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

COLOMBIA

Gobernador	Luis Camilo OSORIO ISAZA Embajador de la República de Colombia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Francisco COY GRANADOS Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Colombia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Paula TOLOSA ACEVEDO Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Colombia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Juan Carlos SÁNCHEZ FRANCO Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Colombia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CONGO

Gouverneur	Jeanne DAMBENDZET Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Dieudonné KISSIEKIAOUA Conseiller aux pêches Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville

CONGO (cont'd)

Conseiller	Christian ONDONGO Chef de Bureau à la Direction de la coopération multilatérale Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Sylvain BAYALAMA Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Emile ESSEMA Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Guy Jean-Claude OKOULATSONGO Premier Secrétaire Chargé du Protocole et de l'Administration Ambassade de la République du Congo Rome

COSTA RICA

Gobernador Suplente	Yolanda GAGO PÉREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma
Asesor	Ursula PERSIANI Asistenta Misión Permanente de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

الملحق الأول

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur (provisoire)	Richard Gbaka ZADY Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Yao Alexis HACCANDY Directeur de la Planification, des Programmes et de la Décentralisation Ministère de l'agriculture Abidjan

CROATIA

Alternate Governor	Ivo RESIĆ Counsellor Embassy of the Republic of Croatia Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Alfredo Néstor PUIG PINO Embajador de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Delia RODRÍGUEZ PARRA Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CYPRUS

Alternate Governor	Gabriel ODYSSEOS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Governor (acting)	CHOE Taek San Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	YUN Su Chang Minister Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	RI Yong Ho Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur (provisoire)	Innocent MOKOSA MANDENDE Ministre Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République démocratique du Congo Rome

DENMARK

Governor (acting)	Kristian HØJERSHOLT Minister Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Permanent Representation of the Kingdom of Denmark to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Maria Louise BLAUENFELDT Attaché Royal Danish Embassy Rome

الملحق الأول

DJIBOUTI

Gouverneur	Abdoulkader Kamil MOHAMED Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la mer Chargé des ressources hydrauliques Djibouti
Gouverneur suppléant (provisoire)	Djama Mahamoud DOUALEH Secrétaire général Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la mer Chargé des ressources hydrauliques Djibouti
Conseiller	Awes A. AWES Officier du Protocole Consulat de la République de Djibouti Rome

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Héctor Manuel MARTÍNEZ FERNÁNDEZ Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador	Emilio IZQUIERDO MIÑO Embajador de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

الملحق الأول

ECUADOR (cont'd)

Gobernador Suplente	Patricia BORJA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor (acting)	Abou Bakr HEFNY Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Said Mohamed EL SAYED MANSOUR Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Yasser SOROUR Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador	José Roberto ANDINO SALAZAR Embajador de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

الملحق الأول

EL SALVADOR (cont'd)

Gobernador Suplente	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara
Alternate Governor	Zemede TEKLE WOLDETATIOS Ambassador of the State of Eritrea to IFAD Rome
Adviser	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

Governor (acting)	Mengistu HULLUKA DEYAS Ambassador of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Eshetu YISMA First Secretary Head of Political Affairs Embassy of the Federal Democratic Republic of Ethiopia Rome

الملحق الأول

FINLAND

Governor	Hannu KYRÖLÄINEN Director-General Department for Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Alternate Governor (acting)	Kari JANTUNEN Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department for Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Heidi PIHLATIE Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FRANCE

Gouverneur (provisoire)	Alain GUILLOUËT Ministre Conseiller Chef de la Mission économique Ambassade de France en Suisse Berne
Gouverneur suppléant (provisoire)	Sophie DE-CASTELNAU Adjoint au Chef du Bureau de l'Aide au développement et des institutions multilatérales de développement (DGTPE) Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Conseiller	Marc TROUYET Conseiller Représentant permanent adjoint de la République française auprès de l'OAA Rome

الملحق الأول

GABON

Gouverneur	Faustin BOUKOUBI Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Noel BAÏOT Ambassadeur de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Yolande BIVIGOU Directeur national des projets du FIDA Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Conseiller	Ivone Alves DIAS DA GRAÇA Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Louis Stanislas CHARICAUTH Conseiller Représentant permanent suppléant de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Eugène Abel LENGOTA Assistant du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural de la République gabonaise Libreville

GAMBIA

Governor (acting)	Badara LOUM Permanent Secretary Department of State of Agriculture Banjul
Adviser	Amadou SOWE Deputy Permanent Secretary Department of State of Agriculture Banjul

الملحق الأول

GEORGIA

Alternate Governor	Zaal GOGSADZE Ambassador of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Natia SULAVA First Counsellor Embassy of Georgia Rome

GERMANY

Governor	Michael HOFMANN Director-General Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn
Alternate Governor (acting)	Bernd DUNNZLAFF Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
Adviser	Sabine WUTTKE-SCHILL Desk Officer Regional Development Banks Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Berlin

GHANA

Governor (acting)	Kofi DSANE-SELBY Ambassador of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Kwaku NICOL Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

الملحق الأول

GREECE

Alternate Governor	Emmanuel MANOUSSAKIS Minister Plenipotentiary for Agricultural Affairs Alternate Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome

GUATEMALA

Gobernador	Francisco BONIFAZ RODRIGUEZ Embajador de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur (provisoire)	Thierno Mamadou CELLOU DIALLO Ambassadeur de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

Gouverneur (provisoire)	Carl Benny RAYMOND Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

HONDURAS

Gobernador (interino)	Nehemías MARTÍNEZ Subsecretario de Estado en los Despachos de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, M.D.C.
Asesor	Ana Argentina ALCERRO PERDOMO Ministro Consejero Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República de Honduras Roma
Asesor	Mayra Aracely REINA DE TITTA Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ICELAND

Governor (acting)	Gudni BRAGASON Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Iceland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDIA

Governor (acting)	Rajiv DOGRA Ambassador of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

INDIA (cont'd)

Adviser	Ramalingam PARASURAM Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Governor	J.B. KRISTIADI Secretary-General Department of Finance Jakarta
Adviser	Siti HENDRAWATI Chairman of the Commodity Futures Trading Regulatory Agency Department of Trade Jakarta
Adviser	Djafar HUSEIN Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of Indonesia Rome
Adviser	Yusni Emilia HARAHAP Head of International Cooperation Bureau Department of Agriculture Jakarta
Adviser	Made SUKARWO Head of Physical Market and Services Bureau Commodity Futures Trading Regulatory Agency Department of Trade Jakarta

الملحق الأول

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Eddi Yanto LATIEF Head of Public Relations Commodity Futures Trading Regulatory Agency Department of Trade Jakarta
Adviser	Bambang SANTOSO MARSOEM Head of Multilateral Financial Institutions Cooperation Department of Finance Jakarta
Adviser	Siti Nugraha MAULUDIAH First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Okto Dorinos MANIK Second Secretary Department of Foreign Affairs Jakarta Pusat

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

Governor (acting)	Farhad KHEIRI SANAMI Chargé d'affaires, a.i. Permanent Representation of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies Rome

IRAQ

Governor (acting)	Akram AL-JAFF Ambassador of the Republic of Iraq to IFAD Rome

الملحق الأول

IRELAND

Governor	John Francis COGAN Ambassador of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Padraic DEMPSEY First Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ISRAEL

Governor (acting)	Elena PIANI Rapporteur Embassy of the State of Israel Rome

ITALY

Gouverneur	Michele VIETTI Sous-Secrétaire d'État Ministère de l'économie et des finances Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Romualdo BETTINI Ambassadeur Représentant permanent de la République italienne auprès du FIDA Rome
Conseiller	Augusto ZODDA Membre du Service de Consultation et supervision fiscale Ministère de l'économie et des finances Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Paolo DUCCI Ambassadeur Responsable de la coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Enrico CARATOZZOLO Conseiller Sous-Secrétariat d'État Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Gaetano D'ONOFRIO Fonctionnaire Service chargé des Banques de développement multilatéral Département du Trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Adriano MONTAGNI Chef du Bureau des relations internationales Ministère des politiques agricoles et des forêts Rome
Conseiller	Pablo FACCHINEI Directeur adjoint du Service chargé des Banques de développement multilatéral Département du Trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Alessandro BONSIGNORI Conseiller du Ministre Comité national de liaison Gouvernement italien/FAO Ministère des politiques agricoles et des forêts Rome

الملحق الأول

ITALY (cont'd)

Conseiller	Giuseppa MASSA Fonctionnaire Service chargé des Banques de développement multilatéral Département du Trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Pasquale RUSSOLILLO Fonctionnaire Service chargé des Banques de développement multilatéral Département du Trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Marina CALVINO Fonctionnaire Bureau des relations internationales Ministère des politiques agricoles et des forêts Rome
Conseiller	Alessandro GASTON Consultant Coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome

JAPAN

Governor	Yuji NAKAMURA Ambassador of Japan to Italy Rome
Alternate Governor (acting)	Kazumi ENDO Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

JAPAN (cont'd)

Adviser	Hiroshi CHAYAMA First Secretary Embassy of Japan Rome

JORDAN

Governor (acting)	Radi AL TARAWNEH Assistant to the Secretary-General for Agricultural Projects and Extension Ministry of Agriculture Amman
Alternate Governor (acting)	Saleh AL-KHARABSHEH Agriculture and Energy Division Ministry of Planning and International Cooperation Amman

KAZAKHSTAN

Governor (acting)	Aidarbek KABULBEKOV First Secretary Embassy of the Republic of Kazakhstan Rome

KENYA

Governor	Kipruto Rono ARAP KIRWA Minister for Agriculture Nairobi
Alternate Governor (acting)	Ann Belinda NYIKULI Ambassador of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	John K.A. CHELUGET Director Land and Crops Management Ministry of Agriculture Nairobi

الملحق الأول

KENYA (cont'd)

Adviser	Ephraim A. MUKISIRA Acting Director Kenya Agricultural Research Institute Nairobi
Adviser	Julius KIPTARUS Director Livestock Production Ministry of Livestock and Fisheries Development Nairobi
Adviser	Joseph K. MBURU Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

KIRIBATI

Governor	Martin Puta TOFINGA Minister for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
Alternate Governor	Tukabu TEROROKO Secretary Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KUWAIT

Governor (acting)	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Operations and Disbursement Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

الملحق الأول

KUWAIT (cont'd)

Adviser	Mustafa Ebrahim BUSHIHRI Assistant Regional Manager Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Governor	Somdy DOUANGDY Vice-Minister for Finance Vientiane
Alternate Governor (acting)	Xaypladeth CHOULAMANY Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LEBANON

Gouverneur (provisoire)	Talal SAHILI Ministre de l'agriculture Beyrouth
Gouverneur suppléant	Rania KHALIL ZARZOUR Directeur des Projets du développement Ministère de l'agriculture Beyrouth
Conseiller	Hassane ABI AKAR Conseiller Représentant Permanent suppléant de la République libanaise auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Husein SOUEID Conseiller du Ministre de l'agriculture Beyrouth

الملحق الأول

LESOTHO

Alternate Governor	Mathoriso MOLUMELI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Makoena C. RANTLABOLE District Agricultural Officer Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Mamosala Semakaleng SHALE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

Governor (acting)	Musu JATU RUHLE Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Liberia Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor (acting)	Abdalla A. M. ZAIED Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Seraj Addin S.A. ESSA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

LUXEMBOURG

Gouverneur (provisoire)	Arsène JACOBY Conseiller de Direction Ministère des finances Luxembourg-Ville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Jean Henri FALTZ Ambassadeur du Grand-Duché de Luxembourg auprès du FIDA Rome

MADAGASCAR

Gouverneur suppléant	Auguste Richard PARAINA Ambassadeur de la République de Madagascar auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

MALAYSIA

Alternate Governor	Lily ZACHARIAH Ambassador Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Hendy ASSAN Counsellor Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

MALAYSIA (cont'd)

Adviser	Johari RAMLI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Amri ISMAIL Assistant Agricultural Attaché Embassy of Malaysia Rome

MALDIVES

Governor (acting)	Faathin HAMEED Deputy Minister for Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé

MALI

Gouverneur	Seydou TRAORÉ Ministre de l'agriculture Bamako
Gouverneur suppléant	Ibrahim Bocar DAGA Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Modibo Mahamane TOURÉ Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Fousseyni DIARRA Conseiller technique Ministère de l'agriculture Bamako

MALI (cont'd)

Conseiller	Mamadou NADIO Coordinateur national des projets et programmes FIDA au Mali Ministère de l'agriculture Bamako
Conseiller	M. Fatogoma DIARRA Coordinateur national de l'Agence nationale de coordination et de gestion du Fonds de développement en zone sahélienne Ministère de l'agriculture Bamako
Conseiller	M. Adama COUMARÉ Direction générale de la dette publique Ministère de l'économie et des finances Bamako

MALTA

Alternate Governor	Pierre HILI First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Permanent Representation of the Republic of Malta to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MAURITANIA

Gouverneur suppléant	Yahya N'GAM Ambassadeur de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Amadou TIDJANE KANE Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

MAURITANIA (cont'd)

Conseiller	Limam Ahmed Ould MOHAMEDOU Chef de Service de la Coopération économique Ministère des affaires économiques et du développement Nouakchott

MAURITIUS

Alternate Governor	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador	Rafael TOVAR Y DE TERESA Embajador de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Vladimir HERNÁNDEZ LARA Consejero Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Luz Estela SANTOS MALDONADO Consejero Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MOROCCO

Gouverneur	Moha MARGHI Secrétaire général Ministère de l'agriculture, du développement rural et des pêches maritimes Rabat

MOROCCO (cont'd)

Gouverneur suppléant	Ali LAMRANI Chef de la Division des financements multilatéraux Ministère des finances et de la privatisation Rabat
Conseiller	Ahmed FAOUZI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Governor (acting)	Victor BERNARDO Deputy Minister for Planning and Development Maputo
Alternate Governor (acting)	Francisco Elias Paulo CIGARRO Ambassador of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Martinho FERNANDES President of the Economic Rehabilitation Support Fund Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	João Z. CARRILHO Officer of the Economic Rehabilitation Support Fund Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	Julião LANGA Officer Ministry of Finance Maputo

الملحق الأول

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	Fernando SONGANE Officer Ministry of Agriculture Maputo
Adviser	Antonio DE ABREU Executive Director Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Elsa CHAMBAL Officer Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Laurinda Fernando SAIDE BANZE Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR

Alternate Governor (acting)	Than TUN Ambassador of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Hlaing Myint OO Counsellor Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

NAMIBIA

Governor (acting)	Andre APOLLUS Counsellor (Agriculture) Embassy of the Republic of Namibia Brussels

الملحق الأول

NEPAL

Governor	Keshar Bahadur BISTA Minister for Agriculture and Cooperatives Kathmandu
Alternate Governor	Ganesh KUMAR Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Kathmandu

NETHERLANDS

Governor (acting)	Ewald WERMUTH Ambassador of the Kingdom of the Netherlands to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Kees Pieter RADE Director United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Hendrik Alber HILBERINK Director Coordination and Institutional Affairs Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Laura BINS Policy Officer Coordination and Institutional Affairs Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague

الملحق الأول

NICARAGUA

Gobernador Suplente	Amelia Silvia CABRERA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Nicaragua ante el FIDA Roma

NIGER

Gouverneur	Ausseil Mireille FATOUMA Ambassadeur de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Adam MAÏGA ZAKARIAOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Governor (acting)	A.I. PEPPLE Permanent Secretary Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Alternate Governor (acting)	Ganyir LOMBIN Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Salisu A. INGAWA Director Projects Coordinator Unit Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

الملحق الأول

NIGERIA (cont'd)

Adviser	Adeoye Akinwumi ADENIJI Deputy Director RTEP Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	A. KAWU Special Technical Assistant to the Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Muyiwa O. AZEEZ Desk Officer (IFAD) Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Agnes A. AREMU Assistant Director International Economic Relations Department Federal Ministry of Finance Abuja
Adviser	E. O. OKEKE Permanent Secretary Federal Ministry of Water Resources Abuja
Adviser	J.O. GILLS-HARRY Technical Assistant to the Permanent Secretary Federal Ministry of Water Resources Abuja

NORWAY

Governor (acting)	Ingrid GLAD Assistant Director-General Bank Section Ministry of Foreign Affairs Oslo

NORWAY (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Margaret SLETTEVOLD Minister Counsellor Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Daniel VAN GILST Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Torgeir FYHRI Adviser United Nations Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Arne HØNNINGSTAD Senior Adviser United Nations Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Ida DOMMERSNES Trainee Royal Norwegian Embassy Rome

OMAN

Governor	Khalfan Bin Saleh Mohammed AL NAEBI Under-Secretary Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor (acting)	Habib A. HASNI Director International Relations Department Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat

الملحق الأول

OMAN (cont'd)

Adviser	Rasmi MAHMOUD Technical Adviser Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor (acting)	Mirza Qamar BEG Ambassador of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Aamir Ashraf KHAWAJA Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PANAMA

Gobernador (interino)	Horacio J. MALTEZ Ministro Consejero Encargado de Negocios, a.i. Representación Permanente de la República de Panamá Roma

PARAGUAY

Gobernador (interino)	Mario LEÓN FRUTOS Director General de Planificación Ministerio de Agricultura y Ganadería Asunción

الملحق الأول

PARAGUAY (cont'd)

Gobernador Suplente (interino)	Liz Haydee CORONEL CORREA Consejero Representante Permanente Adjunto de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador (interino)	Roberto SEMINARIO Ministro Representante Permanente Adjunto de la República del Perú ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Pedro Alberto Mario RUBÍN HERAUD Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante el FIDA Roma

PHILIPPINES

Governor (acting)	Philippe J. LHUILLIER Ambassador of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Noel D. DE LUNA Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO IFADAP/INGA Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon

الملحق الأول

PORTUGAL (cont'd)

Alternate Governor	Carlos Manuel DOS SANTOS FIGUEIREDO Head of Department Coordination of International Relations General Directorate for European and International Affairs Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	João Miguel FREITAS Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

QATAR

Governor	Sultan bin Hassan al-Dhabit AL-DOUSARI Minister for Municipal Affairs and Agriculture Doha
Alternate Governor (acting)	Soltan Saad AL MORAIKHI Ambassador of the State of Qatar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Falih BIN NASSER AL-THANI Director General Directorate for Research and Agricultural Development Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Mohamed Bin Fahad AL-FIHANI Agricultural Expert Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha

الملحق الأول

QATAR (cont'd)

Adviser	Ahmed Ibrahim AL ABDULLA Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Walid Bin Fahad AL-MANAAI Director Office of the Minister Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Khaled BIN HAMAD AL-THANI First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nation Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Ali Jaber J. SOROUR Director Public Relations Department Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Akeel HATOOR Expert of United Nations Food and Agriculcuture Agencies Embassy of the State of Qatar Rome
Adviser	Abdulla Ibrahim AL-UBAIDLY Special Assistant to the Minister for Municipal Affairs and Agriculture Doha

الملحق الأول

REPUBLIC OF KOREA

Governor (acting)	ZEON Nam-jin Minister Deputy Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	BYUN Sang-moon Deputy Director Multilateral Cooperation Division International Agriculture Bureau Ministry of Agriculture and Forestry Gyeonggi-do
Adviser	KIM Chang-hyun First Secretary Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome

REPUBLIC OF MOLDOVA

Alternate Governor	Lilia RAZLOG Director Public Debt Department Ministry of Finance Chisinau
Adviser	Stela STINGACI Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Moldova to IFAD Rome

ROMANIA

Gouverneur (provisoire)	Gabriela DUMITRIU Conseiller Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

RWANDA

Gouverneur (provisoire)	Francesco ALICICCO Consul Honoraire Consulat de la République du Rwanda Roma

SAMOA

Governor (acting)	Margareth CAFFARELLI First Secretary Consulate of the Independent State of Samoa Rome

SAUDI ARABIA

Governor	Fahad Bin Abdulrahman BALGHUNAIM Minister for Agriculture Riyadh
Alternate Governor (acting)	Abdel Aziz bin Hamad AL BASSAM Assistant to the Deputy Minister for Finance for Economic Affairs Riyadh
Adviser	Ahmad Ben Souleiman AL-AQUIL Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Mishal bin Abdallah AL QAHTANI Secretary of the Minister for Agriculture Riyadh
Adviser	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Counsellor Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

الملحق الأول

SAUDI ARABIA (cont'd)

Adviser	Abdel Aziz Abdel Rahman AL HOWEISH Director of the External Relations Ministry of Agriculture Riyadh

SENEGAL

Gouverneur (provisoire)	Papa Cheikh Saadibou FALL Ambassadeur de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Moussa Bocar LY Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

SOUTH AFRICA

Alternate Governor	Margaret MOHAPI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

SPAIN

Gobernador	Eduardo IBÁÑEZ LÓPEZ-DÓRIGA Ministro Consejero Embajada de España Roma
Gobernador Suplente	Jorge CABRERA ESPINÓS Primer Secretario Embajada de España Roma

الملحق الأول

SPAIN (cont'd)

Asesor	Ernesto RÍOS LÓPEZ Consejero de Agricultura, Pesca y Alimentación Representante Permanente Adjunto de España ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

SRI LANKA

Governor	E. Rodney M. PERERA Ambassador of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Alternate Governor	Niluka KADURUGAMUWA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor	Mohamed El Amin KABASHI EISA Federal Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
Alternate Governor (acting)	Mohamed Saeed MOHAMED ALI HARBI Director-General Sudanese Metrology and Standardization Organization Khatroum
Adviser	Amal Ahmed EL HASSAN EL KABEIR Deputy Director Resource Department Ministry of Finance and National Economy Khartoum

الملحق الأول

SUDAN (cont'd)

Adviser	Mohamed Hassan JUBARA MOHAMED Director-General International Co-operation and Investment Directorate Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum
Adviser	Tarig Hassan SULEIMAN ABU SALIH First Secretary Embassy of the Republic of the Sudan Rome

SWEDEN

Governor	Ruth JACOBY Director-General for Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Alternate Governor (acting)	Ann UUSTALU Minister Permanent Representative of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Susanne JACOBSSON Senior Adviser Department for Global Development Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Serge CHAPPATTE Directeur général adjoint Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Lothar CAVIEZEL Ministre Représentant permanent de la Confédération suisse auprès du FIDA Rome
Conseiller	Franz A. HOSSLI Responsable du programme Section des institutions financières internationales Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Governor (acting)	Samir AL-KASSIR Ambassador of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Majd JAMAL Director of the General Commission for Scientific Agricultural Research Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Mohamad Abd Al Mueen KADMANI Director of Agricultural Affairs Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus

الملحق الأول

SYRIAN ARAB REPUBLIC (cont'd)

Adviser	Hanadi KABOUR Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

THAILAND

Governor (acting)	Tritaporn KHOMAPAT Minister (Agricultural Affairs) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Pornprome CHAIRIDCHAI First Secretary (Agricultural Affairs) Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor	Lidija CADIKOVSKA Director of IFAD Project Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Goran KOVACEV Credit Officer Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Goran DAMOVSKI Supply Chains Integration Officer Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje

الملحق الأول

TIMOR-LESTE

Alternate Governor	Cesár José da CRUZ Secretary of State of Region 4 Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Dili

TUNISIA

Gouverneur (provisoire)	Mohamed Habib HADDAD Ministre de l'agriculture et des ressources hydrauliques Tunis
Gouverneur suppléant (provisoire)	Habib MANSOUR Ambassadeur de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération financière multilatérale Ministère du développement et de la coopération internationale Tunis
Conseiller	Mohamed LASSOUAD Directeur général Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques Tunis
Conseiller	Nabil AMMAR Conseiller Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

الملحق الأول

TURKEY

Governor (acting)	Yüksel YÜCEKAL Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

UGANDA

Governor (acting)	Lucy Margaret KYOGIRÉ Minister Counsellor Embassy of the Republic of Uganda Rome
Adviser	Robert SABIITI First Secretary (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to the United Nations Agencies Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Alternate Governor	Abdulla Ahmed BIN ABDUL AZIZ Under Secretary for Agriculture Ministry of Agriculture and Fisheries Abu Dhabi

UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND

Governor	Matthew WYATT Ambassador of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor (acting)	Hezekiah CHIBULUNGE Deputy Minister for Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar-es-Salaam
Alternate Governor	Costa Ricky MAHALU Ambassador of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
Adviser	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

UNITED STATES OF AMERICA

Governor (acting)	Andrew BRUBAKER Agricultural Specialist Office of Multilateral Development Banks Department of the Treasury Washington, D.C.
Adviser	Willem H. BRAKEL First Secretary Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

VENEZUELA,(BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador (interino)	Jesús Cirilio SALAZAR Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante el FIDA Roma

VENEZUELA, BOLIVARIAN REPUBLIC OF (cont'd)

Asesor	Freddy LEAL PINTO Agregado (Agricultura) Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante el FIDA Roma

VIET NAM

Alternate Governor	YEN Nguyen Thi Hong Deputy Director External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	HUONG Nguyen Lan Manager Multilateral Division External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	VAN NAM Nguyen Ambassador Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome
Adviser	MINH Bui Quang Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Governor (acting)	Abdulrahman Mohammed BAMATRAF Ambassador of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

YEMEN (cont'd)

Adviser	Aniis Mohamed QADAR Counsellor Embassy of the Republic of Yemen Rome

ZAMBIA

Governor (acting)	James KATOKA Deputy Minister for Agriculture and Cooperatives Lusaka
Alternate Governor (acting)	Lucy Mungoma MUNGOMA Ambassador of the Republic of Zambia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Julias SHAWA Deputy Director Ministry of Agriculture and Cooperatives Lusaka
Adviser	Edward NYONGOLA First Secretary (Politic) Embassy of the Republic of Zambia Rome

ZIMBABWE

Governor (acting)	Mary Margaret MUCHADA Ambassador of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Verenica Takaendesa MUTIRO Chief Agricultural Economist Ministry of Agriculture Harare

الملحق الأول

ZIMBABWE (cont'd)

Adviser	Michael Muchenje NYERE Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

الملحق الأول

المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BULGARIA

Krassimir KOSTOV
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent
auprès de la FAO
Rome

CZECH REPUBLIC

Daniela MOYZESOVÁ
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

HUNGARY

Zoltán KÁLMÁN
Agricultural Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Hungary to FAO
Rome

SLOVAKIA

Milan KOVAČ
Counsellor
Permanent Representative of
the Slovak Republic to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

الملحق الأول

SLOVENIA

Bojana HOCEVAR
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Republic of Slovenia to FAO
Rome

UKRAINE

Natalia PAVLIUK
Vice-Minister for
Agricultural Policy
Kyiv

Oksana DRAMARETSKA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

الملحق الأول

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Cité du Vatican

Giovanni TEDESCO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Cité du Vatican

الملحق الأول

جماعة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE E

OBERANA ORDEN DE MALTE

Giuseppe BONANNO di LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès du FIDA
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller tecnique
Ordre Souverain Militaire Hospitalier
de Saint-Jean de Jérusalem de Rhodes
et de Malte
Rome

الملحق الأول

الممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations

David HARCHARIK
Deputy Director-General
Rome

Charles RIEMENSCHNEIDER
Director
Investment Centre Division
Technical Cooperation
Department
Rome

Guy EVERS
Senior Adviser (Agriculture)
Investment Centre Division
Technical Cooperation
Department
Rome

Paul MATHIEU
Senior Officer
Land Tenure Service
Sustainable Development
Department
Rome

Paolo GROPPO
Land Tenure Systems
Analysis Officer
Land Tenure Service
Sustainable Development
Department
Rome

الملحق الأول

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees

Walter IRVINE
Representative in Italy
Rome

United Nations

Daniela SALVATI
Officer in Charge
UNICRI Liaison Office
Rome

Nausicaa MASI
Information Assistant
UNICRI Liaison Office
Rome

United Nations Convention to Combat Desertification

Goodspeed KOPOLO
Senior Programme Officer
Bonn

World Food Programme

Jean-Jacques GRAISSE
Senior Deputy Executive Director
Rome

Allan JURY
Director
External Affairs Division
Rome

Haladou FALHA
Senior Adviser for Africa
Rome

Katharina GOLA
Officer
External Affairs Division
Rome

الملحق الأول

World Food Programme (cont'd)

Lubna ALAMAN
Chief
Inter-Agency Affairs
Rome

الملحق الأول

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

Arab Bank for Economic Development in Africa

Wahid HAJRI
Assistant Director-General
of Operations
Khartoum

Abdulmagid H. BURAWI
Project Officer
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands

Farouk Saleh FARES
Director-General
Damascus

Arab Organization for Agricultural Development

Elsayed Elsiddig ELOWNI
Animal Health Expert
Khartoum

Commission of European Communities

Luis RITTO
Ambassadeur
Représentant permanent de la
Commission des Communautés européennes
auprès des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

Commission of European Communities (cont'd)

Liesbeth KELLENS
Attaché
Délégation de la Commission des Communautés européennes auprès des organisations spécialisées des Nations Unies
Rome

Veronica SPETRINO
Attaché
Délégation de la Commission des Communautés européennes auprès des organisations spécialisées des Nations Unies
Rome

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas

Adel S. EL-BELTAGY
Director-General
Aleppo

Adoul NAGA
Senior Adviser
Aleppo

International Centre of Insect Physiology and Ecology

Christian BORGEMEISTER
Director-General
Nairobi

International Organization for Migration

Peter SCHATZER
Chief of Mission and Regional Coordinator for the Mediterranean
Rome

Tana ANGLANA
Project Manager
Rome

الملحق الأول

Islamic Development Bank

Bashir Omar M. FADLALLAH
Adviser Policy to the
Vice-President (Operations)
Jeddah

League of Arab States

Mohammad SHABU
Ambassador of the
League of Arab States
to Italy
Rome

Fathi ABU ABED
Counsellor
Rome

OPEC Fund for International Development

Imhemed BUKADER
Operations Officer
Vienna

الملحق الأول

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Alisei

Francesco MAZZONE
Director
Innovation and
Fund Raising
Rome

Bread for the World

Raymond A. ALMEIDA
Senior International
Policy Analyst
Washington, D.C.

Emily BYERS
Senior Trade
Policy Analyst
Washington, D.C.

Counterpart International

Thoric CEDERSTROM
Vice-President
Food Security and
Sustainable Agriculture
Washington, D.C.

Heifer International

Sue BERTRAND
Vice-President
for Advocacy
Little Rock

الملحق الأول

Heifer International (cont'd)

Terry WOLLEN
Director of Animal
Well Being
Little Rock

Human Appeal International

Imad Izzat ZAHIDAH
Secretary-General Consultant
Ajman

International Juridical Organization for Environment and Development

Claudia GAMBAROTTA
Head of Working Group
on Economic Affairs
Rome

Distribution: Limited | GC 29/L.1/Rev.1 | 15 February 2006
Original: English | البند 2 من جدول الأعمال | Arabic

الملحق الثاني

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15–16 فبراير/شباط 2006

جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

1 – تمشيا مع الصيغة الجديدة التي أدخلت في السنوات الأخيرة، ستتضمن أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين جلسة مناقشات تفاعلية عامة، علاوة على الحفل الافتتاحي الاعتيادي واستعراض بنود جدول الأعمال. وكما هو واضح من برنامج الأهداف المرفق بهذه الوثيقة ستعقد المناقشات التفاعلية العامة بعد ظهر اليوم الأول من الدورة. وبالنظر للأهمية المعترف بها للوصول إلى حلول ابتكارية تمكن فقراء الريف من التغلب على الفقر، فقد اقترح رئيس الصندوق أن يكون الموضوع العام لجلسة المناقشات التفاعلية هو: *تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف.*

2 – وفي صبيحة اليوم الثاني من الدورة ستعقد وبصورة متزامنة ثلاث موائد مستديرة. وستكون مواضيعها التالية:

- البحوث المكيفة دعما للابتكارات المناصرة للفقراء في التنمية الريفية: قصص نجاحات من برنامج المنح في الصندوق
- تعزيز المؤسسات الريفية للفقراء
- ضمان حصول فقراء الريف على الأراضي

وقد تم اختيار مواضيع الموائد المستديرة هذه، والتي تعكس القضايا الرئيسية على جدول أعمال الصندوق بهدف تسليط المزيد من الضوء على الموضوع الرئيسي لدورة مجلس المحافظين هذه.

3 – والدعوة موجهة إلى الوفود الوطنية لحضور أي مائدة مستديرة يرغبون الانضمام إليها. ولتعظيم التفاعل، فقد ترغب الوفود الوطنية أيضا بحضور أعضائها لأكثر من مائدة مستديرة.

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

4- طلب عضوية غير أصلية

5- بيان رئيس الصندوق

6- البيانات العامة

7- تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق

8- التجديد السابع لموارد الصندوق

9- القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2004

10- الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم لعام 2006

11- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

12- تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف

13- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

14- تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)

15- تقرير مرحلي للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

16- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

17- مسائل أخرى

(أ) تقرير عن استجابة الصندوق لأزمة أنفلونزا الطيور

(ب) الموافقة على نشر الوثائق.

الملحق الثاني

برنامج الأحداث

الأربعاء، 15 فبراير/شباط 2006

الجلسة الصباحية — **الساعة 10.00 – 13.00**

الساعة 10.00 – 13.00 — **الحفل الافتتاحي**

البدء بدراسة بنود جدول الأعمال

الجلسة المسائية — **الساعة 15.00 – 18.30**

الساعة 15.00 – 17.30 — **ندوة تفاعلية**

تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف

ستتيح هذه الندوة التفاعلية الفرصة لإجراء حوار حول هذا الموضوع وتتضمن فترة لطرح الأسئلة والإجابة عليها. وتتألف هيئة الندوة من خبراء رفيعي المستوى.

الساعة 17.30 – 18.30 — **متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الخميس، 16 فبراير/شباط 2006

الجلسة الصباحية — **الساعة 09.30 – 13.00**

الساعة 09.30 – 12.00 — **مداولات الموائد المستديرة**

ستعقد ثلاث موائد مستديرة متزامنة حول الموضوعات التالية:

- البحوث المكيفة دعما للابتكارات المناصرة للفقراء في التنمية الريفية: قصص نجاحات من برنامج المنح في الصندوق
- تعزيز المؤسسات الريفية للفقراء
- ضمان حصول فقراء الريف على الأراضي

الساعة 12.00– 13.00 — **متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الجلسة المسائية — **الساعة 15.00 –18.00**

الساعة 15.00– 17.50 — **متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الساعة 17.50 – 18.00 — **اختتام الدورة**

الملحق الثالث

قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 29/L.1	2	جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث
GC 29/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 29/L.2	4	طلب عضوية غير أصلية
GC 29/L.3 + Add.1	7	تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق
GC 29/L.4 + Add.1*	8	مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009)
GC 29/L.5	9	القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004
GC 29/L.6	10	برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006
GC 29/L.7 + Add.1	11	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 29/L.8	12	تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف
GC 29/L.9 + Add.1	13	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 29/L.10	14	برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) – تقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى
GC 29/L.11	15	تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي
GC 29/L.12	16	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا
GC 29/L.13		وثيقة قضايا للمناقشة: تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف
GC 29/INF.1		ترتيبات الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 29/INF.2		مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: تقرير مرحلي
GC 29/INF.3		مناقشات المائدة المستديرة – تعزيز المؤسسات الريفية للفقراء: الفرص والمعوقات

* تتوفر هذه الوثيقة باللغة الإنكليزية فقط حيث لم تتم ترجمتها إلى اللغات الرسمية بالصندوق.

الملحق الثالث

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 29/INF.4		مناقشات المائدة المستديرة: البحوث المكيفة دعماً للابتكارات المناصرة للفقراء في التنمية الريفية
GC 29/INF.5/Rev.1		مناقشات المائدة المستديرة: ضمان حصول فقراء الريف على الأراضي
GC 29/INF.6/Rev.1		قائمة مؤقته بالمشاركين في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 29/INF.7		شرائط فيديو للبيانات العامة التي يلقيها المندوبون
GC 29/INF.8		جلسة مناقشات عامة: تحديات الابتكار بالنسبة لفقراء الريف
GC 29/INF.9		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005
GC 29/INF.10+Rev.1+Rev.2		ترتيب المتحدثين – البيانات التي ستقدم خلال الاجتماعات العامة
GC 29/INF.11		مناقشات المائدة المستديرة
GC 29/INF.12		مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009)
GC 29/Resolutions		القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والعشرين
Closing Statement		بيان رئيس المجلس، سعادة السيد ماثيو ويات في ختام الدورة التاسعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق

الملحق الرابع

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15 –16 فبراير/شباط 2006

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين
في دورته التاسعة والعشرين

1 – اعتمد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته التاسعة والعشرين القرار 140/د–29 في 15 فبراير/شباط 2006، والقرارات 141/د–29 و142/د–29 و143/د–29 في 16 فبراير/شباط 2006.

2 – وهذه القرارات مرسلة إلى جميع أعضاء الصندوق للإحاطة.

الملحق الرابع

الموافقة على عضوية غير أصلية في الصندوق

القرار 140/د-29

الموافقة على عضوية غير أصلية في الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ علما بالمادتين 3-2 (ب) و13-1 (جـ) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

وبعد أن ناقش طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به نيوي، والمحوّل إلى المجلس بالوثيقة GC 29/L.2 مع توصية المجلس التنفيذي بشأنه؛

يوافق على عضوية نيوي في الصندوق.

الملحق الرابع

التجديد السابع لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرار 141/د-29

التجديد السابع لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى البند 3 من المادة (4) من اتفاقية إنشاء الصندوق الذي ينص على أنه ضمانا لاستمرار عمليات الصندوق، يستعرض مجلس المحافظين بصفة دورية مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق، ويدعو الأعضاء، عند الضرورة، إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق؛

وإذ يشير أيضا إلى القرار 137/د-28 الذي اعتمده مجلس المحافظين في 17 فبراير/شباط 2005، وأنشأ بموجبه هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق؛

وإذ يحث الأعضاء الذين لم يؤدوا بعد القيمة الكاملة لمساهماتهم السابقة في موارد الصندوق والذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم في التجديد السادس للموارد على اعتماد تدابير فعالة لاستكمال مثل هذه المدفوعات وإيداع وثائق المساهمات في أقرب وقت ممكن؛

وإذ يؤكد من جديد تأييده الإجماعي للصندوق والمهمة المنوطة به لمكافحة الفقر والجوع، ويلاحظ مع الارتياح الكبير النجاح المتواصل للصندوق في الاضطلاع الفعال بمهمته؛

وإذ يأخذ علما برغبة أعضائه في الإبقاء على مستوى كاف من التزامات القروض والمنح السنوية لتمكين الصندوق من الوفاء بمهمته؛

وإذ يشير كذلك إلى القرار 100/د-20 الذي اعتمده في 21 فبراير/شباط 1997 بشأن سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال فترة التجديد الرابع للموارد؛

وقد نظر في مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009) المدرج في الوثيقة GC 29/L.4 وفي مشروع القرار بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق المرفق بها؛

وإذ يأخذ في اعتباره البيانات التي تم الإدلاء بها في المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق ومؤداها أن عددا من الأعضاء قد بين نيته على المساهمة في موارد الصندوق عن طريق التعهد بالمساهمة في التجديد السابع للموارد، وفقا للترتيبات المبينة في هذا القرار، علما بأنه لن ينشأ أي التزام على أي عضو في هذا الصدد إلى أن يودع العضو المعني وثيقة مساهمة وينفذ مفعول هذه الوثيقة وفقا لما تتضمنه من شروط وأوضاع تتسق وهذا القرار واتفاقية إنشاء الصندوق؛

الملحق الرابع

وإذ يأخذ في اعتباره أيضاً الحاجة إلى تعبئة موارد خارجية لاستكمال الموارد المقدمة من الصندوق لتمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

وعملا منه بالخلاصات التي انتهت إليها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق التي أوصت بأنه، بالنظر إلى احتياجات البلدان النامية الأعضاء في الصندوق فيما يخص مواصلة تنمية القطاعين الزراعي والريفي فيها، فهناك حاجة حيوية إلى تجديد موارد الصندوق لتمكينه من تنفيذ برنامج عمله لفترة تجديد الموارد، وينبغي دعوة الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية إلى موارد الصندوق،

يقرر:

أولا – مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009)

1 – تعتمد، بموجب هذا القرار، الوثيقة GC 29/L.4 التي تتضمن مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009) وتشكل أساس عمليات الصندوق. وبناء على ما تقدم، قرر مجلس المحافظين الترخيص بتجديد موارد الصندوق.

2 – **تعاريف**

يكون للألفاظ المستخدمة في هذا القرار المعاني المبينة فيما يلي:

(أ) "سلطة الالتزام بالموارد مقدما": تعني السلطة الممنوحة بموجب الفقرة ثالثا-17 من هذا القرار؛

(ب) "المساهمة الإضافية": تعني مساهمة العضو في التجديد السابع لموارد الصندوق على النحو المحدد في البند 3 من المادة (4) من الاتفاقية؛

(ج) "الاتفاقية": تعني اتفاقية إنشاء الصندوق، بنصها المعدل في 16 فبراير/شباط 2006؛

(د) "المساهمة التكميلية": تعني المبلغ الذي يتيحه عضو للصندوق أثناء فترة تجديد الموارد على أساس طوعي والمشار إليه في الفقرة ثانيا-4(د) والفقرة ثانيا-5(ب) من هذا القرار؛

(هـ) "هيئة المشاورات": تعني اللجنة المشكلة، وفقا لقرار مجلس المحافظين 137/د-28، من ممثلين رفيعي المستوى للأعضاء من أجل استعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛

الملحق الرابع

(و) "المساهمة الطارئة": تعني جزءاً من مساهمة إضافية يتيحها عضو إلى الصندوق خلال فترة التجديد رهناً بوقوع حدث طارئ، على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ثانيا-5(ج) من هذا القرار؛

(ز) "المساهمة": تعني المبلغ الذي يلتزم العضو قانونا بتأديته لموارد الصندوق بموجب وثيقة المساهمة الخاصة به؛

(ح) "أصوات المساهمة": تعني الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس والتجديد السابع للموارد المخصصة لكل عضو وفقا للبندين 3(أ)(i)(باء) و3(أ)(ii)(باء) من المادة 6 من الاتفاقية والفقرتين ثانيا-16(ب) وثانيا-17(ب) من القرار 87/د-18 لمجلس المحافظين والفقرة رابعا-19(ب) من القرار 119/د-24 لمجلس المحافظين والفقرة رابعاً-19(ب) من القرار 130/د-26 والفقرة رابعا-19(ب) من هذا القرار، على التوالي، على أساس مساهمة كل عضو في موارد الصندوق؛

(ط) "الدولار": يعني دولار الولايات المتحدة؛

(ي) "أصوات التجديد الرابع للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد الرابع لموارد الصندوق في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرتين ثانيا-17 وثانيا-18 من قرار مجلس المحافظين 87/د-18؛

(ك) "أصوات التجديد الخامس للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد الخامس لموارد الصندوق في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرة رابعا-19 من قرار مجلس المحافظين 119/د-24؛

(ل) "أصوات التجديد السادس للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد السادس لموارد الصندوق في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرة رابعا-19 من قرار مجلس المحافظين 130/د-26؛

(م) "أصوات التجديد السابع للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموماً، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد السابع للموارد في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقاً للفقرة رابعا-19 من هذا القرار؛

الملحق الرابع

(ن) "الصندوق": يعني الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(س) "زيادة المساهمات": تعني زيادة أحد الأعضاء لمبلغ مساهمته الإضافية عملا بالبند 4 من المادة (4) من الاتفاقية؛

(ع) "القسط": يعني أحد الأقساط التي تؤدى بها المساهمة؛

(ف) "وثيقة المساهمة": تعني التزاما كتابيا يؤكد العضو بموجبه نيته على تقديم مساهمة إضافية في موارد الصندوق في إطار تجديد الموارد؛

(ص) "العضو": يعني العضو في الصندوق؛

(ق) "أصوات العضوية": تعني الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس والتجديد السابع للموارد المخصصة لكل عضو وفقا للبندين 3(أ)(i)(ألف) و3(أ)(ii)(ألف) من المادة 6 من الاتفاقية والفقرتين ثانيا-16(أ) وثانيا-17(أ) من قرار مجلس المحافظين 87/د-18 والفقـرة رابعا-19(أ) من قرار مجلس المحافظين 119/د-24 والفقرة رابعا-19(أ) من قرار مجلس المحافظين 130/د-26 والفقرة رابعا-19(أ) من هذا القرار، على التوالي، على أساس عضوية الصندوق؛

(ر) "الأصوات الأصلية": تعني الأصوات المعرفة في البندين 3(أ)(i) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والموزعة في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرتين ثانيا-16 وثانيا-18 من قرار مجلس المحافظين 87/د-18؛

(ش) "دفع" أو "تأدية" المساهمة: يعني دفع قيمة المساهمة أو تأديتها نقدا أو بإيداع سندات إذنية أو ما يشابهها من الأوراق المالية الملزمة؛

(ت) "المساهمة المشروطة": تعني المساهمة التي تشملها وثيقة مساهمة مشروطة على النحو المحدد في الفقرة ثانيا-6(ج) من هذا القرار؛

(ث) "تجديد الموارد": يعني التجديد السابع لموارد الصندوق عن طريق تقديم المساهمات وفقا لهذا القرار؛

(خ) "فترة تجديد الموارد": تعني فترة السنوات الثلاث التي تبدأ من 1 يناير/كانون الثاني 2007 وتنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009؛

(ذ) "المساهمة الخاصة": تعني المساهمة في موارد الصندوق من دولة غير عضو فيه أو أي مصدر آخر على النحو الوارد تعريفه في البند 6 من المادة (4) من الاتفاقية؛

الملحق الرابع

(ض) "وحدة الالتزام": تعني العملة القابلة للتحويل الحر أو وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، حسب اختيار كل عضو، التي تعين بها مساهمته وفقا لتعهده على النحو المحدد في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار؛

(غ) "المساهمة غير المشروطة": تعني المساهمة التي تشملها وثيقة مساهمة غير مشروطة على النحو الوارد تعريفه في الفقرة ثانيا–6(ب) من هذا القرار.

ثانيا – المساهمات

3 – **فقرة عامة**

(أ) يقبل مجلس المحافظين تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة GC 29/L.4) ويدعو الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية إلى موارد الصندوق في إطار تجديد الموارد.

(ب) يبلغ المستوى المستهدف لتجديد الموارد ثمانمائة مليون دولار أمريكي (800 000 000 دولار أمريكي) من المساهمات التي تقدم بالعملات القابلة للتحويل الحر. وسعيا إلى بلوغ هذا الهدف تم تجديد الموارد بفضل النوايا الطيبة لجميع الأعضاء، الذين بذلوا الجهود لضمان توافر الموارد بالقدر الكافي للصندوق. وفي هذا الصدد، فإن البلدان الأعضاء ستسعى إلى كفالة بلوغ المستوى المستهدف لتجديد الموارد وذلك بزيادة مساهماتها الإضافية عند الاقتضاء.

4 – **المساهمات الإضافية وزيادة المساهمات والمساهمات التكميلية**

إن الصندوق مفوض، بموجب الاتفاقية وأحكام هذا القرار، في أن يقبل من الأعضاء ما يلي من أجل موارده:

(أ) مساهمات إضافية بالعملات القابلة للتحويل الحر من جميع الأعضاء تصل قيمتها الكلية إلى أربعمائة وواحد وسبعين مليون وستمائة واثنا عشر ألف وثلاثمائة وأربع وستين دولار أمريكي (471 612 364) بالمبالغ المبينة لكل عضو من الأعضاء، بوحدة الالتزام ذات الصلة، على النحو الموضح في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار؛

(ب) مساهمات إضافية بالعملات القابلة للتحويل الحر من جميع الأعضاء بمبالغ تزيد المساهمات الإضافية للأعضاء، المبينة في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار والمتعهد بها وفقا للفقرة ثانيا–4(أ) أعلاه، وذلك بقصد بلوغ وتنمية المستوى

الملحق الرابع

المستهدف لتجديد الموارد المشار إليه في الفقرة ثانيا-3 (ب) من هذا القرار، إذا تلقى الصندوق إشعارا كتابيا بالزيادة المذكورة في المساهمة الإضافية في موعد أقصاه ستة أشهر بعد تاريخ اعتماد مجلس المحافظين هذا القرار. ولدى تسلم تعهدات رسمية بالمزيد من المساهمات الإضافية، يعدل رئيس الصندوق المرفق ألف ويبلغه لجميع أعضاء الصندوق في موعد أقصاه خمسة عشر يوما بعد التاريخ سالف الذكر. وبغية المساعدة في هذه العملية، يرجى من رئيس الصندوق اتخاذ التدابير اللازمة لضمان بلوغ المستوى المحدد لتجديد الموارد في الفقرة ثانيا-3(ب) من هذا القرار؛

(ج) زيادة المساهمات في موارد الصندوق من أجل تجديد الموارد؛

(د) مساهمات تكميلية لا تشكل جزءا من المساهمات المتعهد بها والواردة في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار.

5 - **المساهمات الخاصة والمساهمات التكميلية والمساهمات الطارئة**

(أ) **المساهمات الخاصة.** يجوز لرئيس الصندوق أن يقبل، خلال فترة تجديد الموارد، مساهمات خاصة من دول غير أعضاء فيه أو أية مصادر أخرى.

(ب) **المساهمات التكميلية.** يجوز للصندوق أن يقبل، خلال فترة تجديد الموارد، مساهمات تكميلية من الدول الأعضاء. ولا تشكل المساهمات التكميلية جزءا من المساهمات المتعهد بها الواردة في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار، ومن ثم فإنها لا تعطي للدولة العضو المساهمة المذكورة الحق في الحصول على أصوات مساهمة بموجب الفقرة رابعا-19(ب) من هذا القرار. وبعد اعتماد هذا القرار، يجوز للمجلس التنفيذي، بين حين وآخر، أن يقرر كيفية استخدام المساهمات التكميلية المستلمة بهذه الطريقة.

(ج) **المساهمات الطارئة.** يجوز للصندوق أن يقبل خلال فترة تجديد الموارد مساهمات إضافية بموجب الفقرات ثانيا-4(أ)، وثانيا-4(ب)، وثانيا-4(ج) من هذا القرار من الدول الأعضاء، ويمكن أن يكون جزء من هذه المساهمة مرهوناً بإنجاز تدابير مخصوصة محددة في خطة العمل المرفقة بمساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009)، شريطة أن يكون تنفيذ التدابير المذكورة في التقرير آنف الذكر مزمعاً قبل 1 يناير/كانون الثاني عام 2008. وستشكل المساهمات الطارئة جزءاً من المساهمات المتعهد بها الواردة في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار وستؤهل الدولة العضو المساهمة المذكورة الحصول على أصوات المساهمة بموجب الفقرة رابعا-19(ب) من هذا القرار.

الملحق الرابع

ولن تعتبر مثل هذه المساهمات الطارئة مستحقة لأغراض أحكام المحاسبة إلى أن يحدث التدبير الطارئ.

6 - **وثيقة المساهمة**

(أ) **بند عام**

(i) يقوم العضو الذي يقدم مساهمة بموجب هذا القرار بإيداع وثيقة مساهمة[1] لدى الصندوق، في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، محددا فيها قيمة مساهمته بوحدة الالتزام ذات الصلة على النحو المبين في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار.

(ii) يجوز لأي عضو لم يتمكن من التعهد بمساهمته بموجب هذا القرار أن يودع وثيقة المساهمة الخاصة به وفقا لمقتضيات الحكم (i) من هذه الفقرة. ويتخذ رئيس الصندوق التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الحكم ويحيط المجلس التنفيذي علما بها أولا بأول، وفقا للفقرة ثانيا–16 من هذا القرار.

(ب) **المساهمة غير المشروطة.** تشكل وثيقة المساهمة التزاما غير مشروط على العضو بأن يؤدي المساهمة بالطريقة والشروط التي ينص عليها، أو يقصد إليها، هذا القرار، وذلك فيما عدا ما تنص عليه الفقرة ثانيا–6(ج) أدناه.

(ج) **المساهمة المشروطة.** يجوز للصندوق، على سبيل الاستثناء، وفي حالة عدم تمكن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة نظرا للإجراءات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل من هذا العضو وثيقة مساهمة تحتوي على إشعار رسمي منه بأنه سيؤدي القسط الأول من مساهمته دون شروط، على أن يرتهن دفع بقية الأقساط بسن التشريع اللازم لفتح الاعتمادات والمقتضيات التشريعية الأخرى. بيد أنه يتعين أن تتضمن وثيقة المساهمة المشروطة هذه، تعهدا صريحا من جانب العضو بالتماس الاعتمادات اللازمة بالمعدل الذي يسمح بإكمال تأدية القيمة الكلية لمساهمته في موعد أقصاه تاريخ يلي اعتماد هذا القرار بثلاث سنوات، ما لم يقرر رئيس الصندوق غير ذلك. ويتم إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على هذا الاعتماد والوفاء بالمقتضيات التشريعية الأخرى. ولأغراض هذا القرار، تعتبر المساهمة المشروطة مساهمة غير مشروطة إلى المدى الذي يتم فيه الحصول على هذه الاعتمادات والوفاء بالمقتضيات التشريعية الأخرى وإشعار الصندوق بذلك.

[1] يتضمن المرفق دال بهذا القرار نموذجا لوثيقة المساهمة، يمكن للعضو الاهتداء به في إعداد وثيقة المساهمة الخاصة به.

الملحق الرابع

7 - **نفاذ المفعول**

(أ) **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** ينفذ مفعول تجديد الموارد اعتبارا من التاريخ الذي تودع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمة تتصل بمساهمات جميع الأعضاء بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن خمسين في المائة (50٪) من المجموع الكلي لمساهمات جميع هؤلاء الأعضاء في تجديد الموارد على النحو المبين في العمود باء–3 من المرفق ألف بهذا القرار.

(ب) **نفاذ مفعول كل وثيقة من وثائق المساهمة.** تصبح وثائق المساهمة المودعة في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمة التي تودع بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ إيداع كل منها.

8 - **السلف على ذمة المساهمات**

بصرف النظر عن أحكام الفقرة ثانيا–7(أ) أعلاه، يجوز للصندوق أن يستخدم كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ نفاذ مفعول التجديد في عملياته، إذا استدعى الأمر ذلك، وفقا لمقتضيات الاتفاقية وغير ذلك من سياسات الصندوق ذات الصلة ما لم تطلب الدولة العضو غير ذلك كتابيا. وأي التزام بقرض أو منحة يعقده الصندوق مقابل هذه السلف على ذمة المساهمات يعامل، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق.

9 - **تأدية الأقساط[2]**

(أ) **تأدية المساهمات غير المشروطة**

(i) يقوم كل عضو مقدم للمساهمة بتأدية مساهمته غير المشروطة بدفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، حسب اختياره، وعلى النحو المحدد في وثيقة المساهمة. وتستحق تأدية الدفعة الواحدة أو القسط الأول في اليوم الثلاثين من نفاذ مفعول وثيقة المساهمة الخاصة بالعضو، كما تستحق تأدية أي قسط آخر يوم انقضاء العام الأول من تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، على أن يؤدى رصيد المدفوعات، إن وجد، في موعد أقصاه تاريخ يلي اعتماد هذا القرار بثلاث سنوات ما لم يقرر رئيس الصندوق غير ذلك.

(ii) تؤدى الأقساط المتعلقة بكل مساهمة غير مشروطة، حسب اختيار العضو المعني، إما (ألف) بمبالغ متساوية أو (باء) بمبالغ متزايدة تدريجيا بحيث لا تقل قيمة

[2] تؤدى مدفوعات جميع الأعضاء بما يتفق وأحكام البند 5(ج) من المادة (4) من الاتفاقية.

القسط الأول عن ثلاثين في المائة (30٪) من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن خمسة وثلاثين في المائة (35٪) منها، ويغطي القسط الثالث، إن وجد، المبلغ المتبقي. ويجوز لرئيس الصندوق، في ظل ظروف خاصة، وبناء على طلب عضو من الأعضاء، أن يغير النسب المئوية أو عدد الأقساط المحددة للعضو، على ألا يضر هذا التغيير باحتياجات الصندوق في مجال العمليات.

(ب) **تأدية المساهمات المشروطة.** تؤدى المدفوعات المتعلقة بالمساهمات المشروطة في غضون تسعين (90) يوما من زوال الشروط عن كل قسط وفي حدود ما تزول عنه الشروط ويصبح مستحق الدفع وفقا للأحكام الواردة في البند (أ)(i) من هذه الفقرة.

(ج) **تقديم سلف على ذمة المساهمات وقيمة الأقساط.** يجوز للعضو الذي يقدم سلفة على ذمة المساهمة لا تقل نسبتها عن أربعين في المائة (40%) من القيمة الكلية لمساهمته أن يغير، بالتشاور مع رئيس الصندوق، قيمة القسطين الثاني والثالث دون التقيد بالحجم المحدد لهذه الأقساط في أحكام البند (أ)(ii) أعلاه، وذلك مع مراعاة القيمة الكاملة لمساهمته.

(د) **جدول خاص للمدفوعات.** طالما أن أساس تأدية المدفوعات هو مقتضيات البند (أ)(i) والنسب المئوية للأقساط المحددة في البند (أ)(ii) من هذه الفقرة، يتوجب على كل عضو، عند إيداع وثيقة المساهمة، أن يبين للصندوق الجدول الزمني الذي يقترحه لتأدية الأقساط.

(هـ) **الترتيبات الاختيارية.** يجوز للعضو أن يختار تأدية مساهمته بعدد أقل من الأقساط أو بنسب مئوية أكبر أو في مواعيد سابقة على ما تنص عليه هذه الفقرة، شريطة ألا تكون ترتيبات الدفع هذه أقل مواتاة للصندوق.

10 - **طريقة الدفع**

(أ) **شكل الدفع.** تؤدى جميع المدفوعات المتعلقة بكل مساهمة إما نقدا، أو حسب اختيار العضو المعني، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا للإبطال ولا تدر فائدة للعضو ويمكن للصندوق أن يحصل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقا للفقرة ثانياً - 11 من هذا القرار ووفقا لجدول زمني يتم الاتفاق عليه مع الصندوق.

(ب) **عدم تقييد استخدام المساهمات.** وفقا لمقتضيات البند 5(أ) من المادة (4) من الاتفاقية تكون جميع المساهمات المقدمة بعملات قابلة للتحويل الحر خالية من أي قيد على استخدامها من جانب الصندوق.

الملحق الرابع

(ج) **زيادة المدفوعات النقدية.** يجوز للأعضاء، قدر المستطاع، أن ينظروا إيجابيا في زيادة الأجزاء التي يؤدونها نقدا من مساهماتهم.

11 - **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية الملزمة المشابهة**

(أ) يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو غيرها من الأوراق المالية الملزمة المشابهة المقدمة تأدية للمساهمات بموجب هذا القرار ضمن فترة التجديد، أو كما يتم الاتفاق عليه بين رئيس الصندوق والدولة العضو التي تقدم مثل هذه المساهمة.

(ب) **السداد المعجل.** يجوز للدولة العضو التي تتقدم بمساهمة غير مشروطة أن تطلب وقت إيداع وثيقة المساهمة أو بعد ذلك أن تدفع جزءاً من مساهمتها عبر عائد الاستثمار المستقى من السداد المعجل لمدفوعات أقساطها، رهناً بالشروط والأوضاع التي يُتفق عليها مع الصندوق.

12 - **عملة الدفع**

تؤدى جميع المساهمات المشار إليها في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار بالعملات القابلة للتحويل الحر أو بوحدات حقوق السحب الخاصة على النحو المحدد في وثيقة المساهمة الخاصة بكل منها.

13 - **التأخر في إيداع وثيقة المساهمة و/أو تخفيض المدفوعات**

(أ) **خيار إجراء التعديلات التناسبية.** في حالة تأخر عضو بدون موجب في إيداع وثيقة المساهمة أو في تأدية المدفوعات أو لجوئه إلى إجراء تخفيض كبير في مساهمته، يجوز لأي عضو آخر أن يختار، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، أن يجري، *بصورة مؤقتة*، تعديلات تناسبية في جدول مدفوعاته أو في قيمة مساهمته، بغض النظر عن أي حكم يرد في هذا القرار مناقضا لذلك. وعلى العضو، عند لجوئه إلى هذا الخيار أن يكون رائده الوحيد، فيما يتخذه من إجراءات، صون أهداف تجديد الموارد وتجنب أي تفاوت كبير بين التوافق النسبي لمجموع مساهمات الأعضاء حتى يحين الوقت الذي يقوم فيه العضو الذي كان تأخره في إيداع وثيقة المساهمة و/أو تأدية مدفوعاته أو تخفيضه لحصته سببا في اتخاذ عضو آخر لهذه الخطوة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف من جانبه، أو إلى حين قيام العضو الذي لجأ إلى هذا الخيار بالرجوع عن القرار الذي اتخذه بموجب هذا البند.

الملحق الرابع

(ب) **الأعضاء الذين لا يعدلون التزاماتهم.** يجوز للأعضاء الذين لا يرغبون في اللجوء إلى الخيار المشار إليه في البند (أ) من الفقرة ثانيا-13 أعلاه أن يبينوا ذلك في وثائق مساهماتهم.

14 - **عقد هيئة المشاورات**

إذا حدث، أثناء الفترة المشمولة بتجديد الموارد، تأخر في تأدية أي مساهمات وتسبب ذلك، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الاقراضية أو الحيلولة بصورة أخرى عن بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، فإنه يجوز للصندوق أن يدعو إلى عقد دورة لهيئة المشاورات لدراسة الحالة والنظر في سبل تحقيق الأوضاع اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الاقراضية أو تحقيق تلك الأهداف بصورة جوهرية.

15 - **أسعار الصرف الإشارية المثبتة**

لأغراض المساهمات والتعهدات المقدمة بالعملات القابلة للتحويل الحر بموجب هذا القرار، يكون سعر الصرف الذي يستخدم لتحويل وحدة الالتزام إلى الدولار هو متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي، خلال فترة الأشهر الستة السابقة مباشرة على اعتماد هذا القرار، بين العملتين اللازم تحويلهما (1 أبريل/نيسان 2005 – 30 سبتمبر/أيلول 2005) مع التقريب إلى الكسر العشري الرابع. ويعرض المرفق هاء من هذا القرار أسعار الصرف لهذه الفترة.

16 - **استعراض المجلس التنفيذي لوضع المساهمات**

يستعرض المجلس التنفيذي، بصورة دورية، وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد ويتخذ الإجراءات، التي قد يقتضي الأمر اتخاذها، لتنفيذ أحكام هذا القرار.

ثالثا - سلطة الالتزام بالموارد مقدما

17 - يجوز للمجلس التنفيذي، من وقت لآخر ومع مراعاة الموارد المتاحة للصندوق لعقد الالتزامات للقروض والمنح، بما في ذلك العائد من الاستثمارات بعد خصم التكاليف الإدارية، أن يستخدم سلطة الالتزام بالموارد مقدما بأسلوب حريص وحذر. ويبين المرفق باء بهذا القرار إجراءات استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال الفترة المشمولة بتجديد الموارد، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار. وينفذ مفعول سلطة الالتزام بالموارد مقدما لدى اعتماد القرار وينتهي العمل بها في تاريخ يلي نهاية فترة تجديد الموارد بسنة واحدة.

الملحق الرابع

رابعا – حقوق التصويت

18 - **توزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس للموارد**

(أ) **الأصوات الأصلية.** سيستمر توزيع الأصوات الأصلية الألف والثمانمائة (800 1) وفقا للبندين 3(أ)(i) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والفقرتين ثانيا–16 وثانيا–18 من قرار مجلس المحافظين 87/د–18 بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق. ويبين العمود ألف–1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات العضوية الأصلية السبعمائة والتسعين (790). في حين يبين العمود ألف–2 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي للأصوات الألف والعشرة (010 1) للمساهمات الأصلية.

(ب) **أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس للموارد.** سيستمر توزيع أصوات التجديد الرابع للموارد المائتين والخمسة والستين صوتا وخمس وخمسين من المائة من الصوت (265.55)، وأصوات التجديد الخامس للموارد المائتين والثلاثة والسبعين صوتا وتسعمائة وخمس وخمسين من الألف من الصوت (273.955) وأصوات التجديد السادس للموارد المائتين والأربعة والتسعين صوتاً وتسعمائة وستين من الألف من الصوت (294.960) وفقا للبندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والفقرة ثانيا–17 وثانيا–18 من قرار مجلس المحافظين 87/د–18 بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق، والفقرة رابعا–19 من قرار مجلس المحافظين 119/د–24 عن التجديد الخامس لموارد الصندوق، والفقرة رابعاً–19 من قرار مجلس المحافظين 130/د–26 بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق على التوالي. ويبين العمود باء–1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات عضوية التجديد الرابع للموارد وأصوات عضوية التجديد الخامس للموارد. ويبين العمود باء–2، من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات مساهمات التجديد الرابع للموارد، وأصوات مساهمات التجديد الخامس للموارد، وأصوات مساهمات التجديد السادس للموارد.

(ج) **نفاذ المفعول.** يستمر توزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس والتجديد السادس للموارد على النحو المشار إليه في الحكمين (أ) و(ب) أعلاه، بغض النظر عن نفاذ مفعول هذا القرار.

الملحق الرابع

19 - **توزيع الأصوات الجديدة لتجديد الموارد**

وفقا للبند 3(أ)(ii) من المادة 6 من الاتفاقية ينشأ بموجب هذا القرار _____[أ] (_____[أ]) صوت جديد لتجديد الموارد ("أصوات التجديد السادس للموارد"). وتوزع هذه الأصوات على النحو التالي:

(أ) **أصوات العضوية.** يوزع _____[أ] (_____[أ]) صوت كأصوات عضوية، مع حصول كل عضو من الأعضاء على عدد متساو من الأصوات المذكورة. ولدى حدوث أي تغير في عدد أعضاء الصندوق، يعاد توزيع الأصوات _____[أ] (_____[أ]) على نفس الأساس. ويحدد العمود دال-1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الجاري لأصوات العضوية في إطار التجديد السابع للموارد.

(ب) **أصوات المساهمة.** توزع الأصوات _____[أ] (_____[أ]) الباقية، كأصوات مساهمة على الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة المدفوعة من كل عضو، مقيمة بالدولار بسعر الصرف الخاص بتجديد الموارد، للمساهمات الإضافية المقدمة في إطار تجديد الموارد، على النحو المحدد في الفقرة ثانيا-4(أ) من هذا القرار وعلى النحو الذي عدلت به في الفقرة ثانيا-4(ب) من هذا القرار، كحصة في القيمة الكلية لمجموع المساهمات المقدمة من جميع الأعضاء لتجديد الموارد. ولهذا الغرض، يقتصر معنى المساهمة المدفوعة على ذلك الجزء المدفوع فعلا للصندوق من مساهمة أحد الأعضاء، وفقا للفقرة رابعاً-20 من هذا القرار. ويحدد العمود دال-2 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، النصيب المحتمل لكل عضو من أصوات المساهمة التي تنشأ في إطار التجديد السابع للموارد إذا دفع جميع الأعضاء قيمة التعهدات المحددة في العمود باء-2 من المرفق ألف بهذا القرار. ويحدد العمود دال-3 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، النصيب الفعلي لكل عضو من أصوات المساهمة التي تنشأ في إطار التجديد السابع للموارد.

(ج) **نفاذ المفعول:** ينفذ مفعول توزيع الأصوات _____[ب] (_____[أ]) صوت، على النحو المحدد في الحكمين (أ) و(ب) أعلاه، في نهاية الفترة المحددة في الفقرة ثانيا-4(ب) من هذا القرار.

20 - تعني المساهمة المدفوعة، لأغراض توزيع أصوات المساهمات المنصوص عليه في الفقرتين رابعا - 18(ب) و19(ب) من هذا القرار، المساهمة المدفوعة، بعملة قابلة للتحويل الحر، نقدا أو

[أ] يتم إدراجها من قبل أمانة الصندوق في غضون ستة أشهر بعد تبني هذا القرار (انظر الفقرة ثانيا-4(ب) أعلاه).

[ب] يتم إدراجها من قبل أمانة الصندوق في غضون ستة أشهر بعد تبني هذا القرار (انظر الفقرة ثانيا-4(ب) أعلاه)

الملحق الرابع

بإيداع سند إذني أو ما شابه من الأوراق المالية الملزمة، باستثناء السندات الإذنية وغيرها من الأوراق المالية الملزمة التي اتخذت مقابلها إجراءات محاسبية.

خامساً – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

21 - يرجى من رئيس الصندوق أن يعرض على مجلس المحافظين في دورته الثلاثين والدورات التالية تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات وغيرها من الأمور ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وبتوصياته بشأنها.

22 - يرجى من رئيس الصندوق أن يوفر لمجلس المحافظين، في كل دورة من دوراته السنوية، صورة معدلة ومستوفاة من المرفقين ألف وباء بهذا القرار.

سادساً – تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

23 - تُدخل التعديلات التالية على اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية *(وضع النص المراد حذفه ضمن أقواس وشطب بخط ووضعت خطوط تحت النص المزمع إضافته)*:

(أ) يعدل **البند 2(أ) من المادة 7** ليصبح على الشكل التالي:

"يقدم الصندوق التمويل في صورة قروض [و] منح وآلية للقدرة على تحمل الديون بالشروط التي يرى الصندوق أنها مناسبة، مع مراعاة الأوضاع والاحتمالات الاقتصادية في البلد العضو وطبيعة النشاط المقصود ومتطلباته. ويمكن أن يقدم الصندوق أيضا تمويلا إضافيا لتصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق بالقروض [و] المنح وآلية القدرة على تحمل الديون، على نحو ما يقرره المجلس التنفيذي."

(ب) **يعدل البند 2(ب) من المادة 7** ليصبح على الشكل التالي:

"يقرر المجلس التنفيذي، من حين لآخر، نسبة موارد الصندوق التي يلتزم بها، في كل سنة مالية، لكل نوع من أنواع تمويل العمليات المشار إليها في البند الفرعي (أ)، وذلك مع مراعاة قدرة الصندوق على البقاء في المدى البعيد والحاجة إلى استمرار عملياته. ويجب ألا تتجاوز المنح في العادة نسبة الثمن من الموارد التي يلتزم بها في أي سنة مالية. وينشئ المجلس التنفيذي آلية للقدرة على تحمل الديون والإجراءات والأشكال المتعلقة بها ولا يندرج التمويل المقدم في ظلها ضمن سقف المنح المذكور أعلاه. وتقدم نسبة كبيرة من القروض بشروط تيسيرية للغاية."

24 - يسري مفعول تعديلات اتفاقية إنشاء الصندوق المدرجة في الفقرة رابعا-23 أعلاه وينفذ في تاريخ سريان مفعول هذا القرار ونفاذه طبقاً للفقرة ثانيا-7 (أ) من هذا القرار.

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
أفغانستان					دولار أمريكي			
ألبانيا	20 000	20 000	10 000	10 000	دولار أمريكي			
الجزائر	50 330 000	50 330 000	1 000 000	1 000 000	دولار أمريكي	1 100 000	1 100 000	749 320
أنغولا	160 000	160 000	100 000	100 000	دولار أمريكي			
أنتيغوا وبربودا	7 000				دولار أمريكي			
الأرجنتين	7 900 000	6 400 000			دولار أمريكي			
آرمينيا			11 200	7 466	دولار أمريكي			
أستراليا	45 195 175	45 195 175			دولار استرالي			
النمسا	33 136 757	33 136 757	7 540 000	7 540 000	يورو	8 796 600	10 800 000	7 356 960
أذربيجان	5 000	5 000	95 000	95 000	دولار أمريكي			
بنغلاديش	2 450 000	2 450 000	600 000	600 000	دولار أمريكي	600 000	600 000	408 720
باربادوس	10 000	10 000			دولار أمريكي			
بلجيكا	62 249 722	62 249 722	9 445 407	6 296 938	يورو	10 099 800	12 400 000	8 446 880
بليز	205 333	205 333			دولار أمريكي			
بنن	100 000	100 000	100 000	96 850	دولار أمريكي			
بوتان	78 000	78 000	27 000	27 000	دولار أمريكي	30 000	30 000	20 436
بوليفيا	950 000	900 000	300 000	300 000	دولار أمريكي	300 000	300 000	204 360
البوسنة والهرسك					دولار أمريكي			
بوتسوانا	235 000	235 000	100 000	100 000	دولار أمريكي			
البرازيل	34 832 622	34 832 622	7 916 263	7 916 263	دولار أمريكي	[5] 7 916 263	7 916 263	5 392 558

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
بوركينا فاسو	106 043	106 043	60 000	58 449	دولار أمريكي			
بوروندي	69 861	69 861			دولار أمريكي			
كمبوديا	210 000	210 000	210 000	210 000	دولار أمريكي			
الكاميرون	589 574	589 574	300 000	300 000	دولار أمريكي	300 000	300 000	204 360
كندا	147 936 291	147 936 291	28 000 002	28 000 002	دولار كندي	41 418 800 [6]	34 000 000	23 160 800
كاب فيردي	46 000	26 000			دولار أمريكي			
جمهورية أفريقيا الوسطى	82 127	19 521			دولار أمريكي			
تشاد	30 000				دولار أمريكي			
شيلي	605 000	605 000	95 000	95 000	دولار أمريكي			
الصين	30 200 000	30 200 000	10 500 000	10 500 000	دولار أمريكي	16 000 000	16 000 000	10 899 200
كولومبيا	370 000	370 000	100 000	100 000	دولار أمريكي	170 381	170 381	116 064
جزر القمر	25 000				دولار أمريكي			
الكونغو	335 549	235 549	300 000		دولار أمريكي			
جزر كوك	5 000	5 000			دولار أمريكي			
كوستاريكا	90 000				دولار أمريكي			
كوت ديفوار	3 003 707	1 558 822			دولار أمريكي			
كرواتيا					دولار أمريكي			
كوبا	500 000				دولار أمريكي			
قبرص	137 000	137 000	25 000	25 000	دولار أمريكي			
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	800 000	200 000	28 885		دولار أمريكي	20 000	20 000	13 624

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1 030 000	27 691	150 000	150 000	دولار أمريكي	60 000 000	9 883 702	6 732 778
الدانمرك	87 297 460	87 297 460	22 031 855	19 439 872	كرونا دانمركية			
جيبوتي	31 000	6 000			دولار أمريكي			
دومينيكا	54 987	54 987			دولار أمريكي			
الجمهورية الدومينيكية	270 000	83 551			دولار أمريكي			
إكوادور	790 993	790 993			دولار أمريكي			
مصر	11 000 000	11 000 000	3 000 000	3 000 000	دولار أمريكي	3 000 000	3 000 000	2 043 600
السلفادور	100 000	100 000			دولار أمريكي			
غينيا الاستوائية	10 000				دولار أمريكي			
إريتريا	10 000	10 000	10 000	10 000	دولار أمريكي			
إثيوبيا	160 869	160 869	30 000	30 000	دولار أمريكي	30 000	30 000	20 436
فيجي	230 000	194 229			دولار أمريكي	10 000	10 000	6 812
فنلندا	29 264 358	29 264 358	4 429 039	2 984 785	يورو	6 516 000	8 000 000	5 449 600
فرنسا	180 419 885	180 419 885	23 108 030	15 405 354	يورو	24 000 000 [7]	29 465 930	20 072 192
غابون	5 301 000	2 429 660	293 566	187 246	دولار أمريكي			
غامبيا	30 086	30 086	15 000	9 810	دولار أمريكي			
جورجيا	10 000				دولار أمريكي			
ألمانيا	242 462 671	242 462 671	40 000 000	26 000 000	يورو	32 580 000 [8]	40 000 000	27 248 000
غانا	966 487	966 487	300 000		دولار أمريكي	400 000	400 000	272 480
اليونان	2 350 000	2 350 000	600 000	600 000	يورو			

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
غرينادا	56 000	50 000	25 000	25 000	دولار أمريكي			
غواتيمالا	693 022	693 022	77 332	77 332	دولار أمريكي			
غينيا	170 000	170 000	70 000		دولار أمريكي			
غينيا بيساو	55 000	30 000			دولار أمريكي			
غيانا	479 921	479 921	155 458	155 457	دولار أمريكي			
هايتي	130 000	107 118			دولار أمريكي			
هندوراس	749 460	749 460	51 896	51 896	دولار أمريكي			
آيسلندا	5 000	5 000			دولار أمريكي			
الهند	40 249 313	40 249 313	15 000 000	10 000 000	دولار أمريكي	17 000 000	17 000 000	11 580 400
إندونيسيا	36 959 000	36 959 000	5 000 000	3 000 000	دولار أمريكي	5 000 000	5 000 000	3 406 000
إيران (جمهورية – الإسلامية)	167 995 000	13 825 500			دولار أمريكي			
العراق	53 099 000	6 283 200			دولار أمريكي	2 000 000 [9]	2 000 000	1 362 400
آيرلندا	5 323 440	5 323 440	1 130 000	1 130 001	يورو			
إسرائيل	450 000	300 000			دولار أمريكي			
إيطاليا	165 866 505	165 866 505	40 000 000		يورو			
جامايكا	325 229	325 229			دولار أمريكي			
اليابان	249 746 637	249 746 637	30 000 000	30 000 000	ين ياباني	3 635 718 900	33 000 000	22 479 600
الأردن	655 000	655 000	85 000	85 000	دولار أمريكي			
كازاخستان					دولار أمريكي			
كينيا	3 628 897	3 074 365	60 000		دولار أمريكي	100 000	100 000	68 120

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
كيريباتي			5 000	5 000	دولار أمريكي			
الكويت	148 041 000	148 041 000	5 000 000	5 000 000	دولار أمريكي			
قيرغيزستان					دولار أمريكي			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	153 000	103 000	51 000	51 000	دولار أمريكي	51 000	51 000	34 741
لبنان	115 000	115 000			دولار أمريكي			
ليسوتو	232 908	232 908	50 000	50 000	دولار أمريكي			
ليبريا	89 000	39 000			دولار أمريكي			
الجماهيرية العربية الليبية	88 099 000	45 913 057			دولار أمريكي			
لكسمبرغ	1 979 775	1 979 775	491 046	491 046	يورو	650 000	798 036	543 622
مدغشقر	188 357	188 357	91 355	91 355	دولار أمريكي	97 035	97 035	66 100
ملاوي	113 346	73 346			دولار أمريكي			
ماليزيا	750 000	750 000	250 000	250 000	دولار أمريكي			
مليديف	51 000	51 000			دولار أمريكي			
مالي	49 701	49 701	11 020	11 020	دولار أمريكي			
مالطة	54 985	54 985			دولار أمريكي			
موريتانيا	105 000	22 828	30 000		دولار أمريكي			
موريشيوس	250 000	250 000	20 000	20 000	دولار أمريكي			
المكسيك	26 753 165	26 753 166	3 000 000	2 000 000	دولار أمريكي	3 000 000	3 000 000	2 043 600
منغوليا	2 000				دولار أمريكي			
المغرب	5 500 000	5 500 000	300 000	300 000	دولار أمريكي	200 000	200 000	136 240

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
موزامبيق	240 000	240 000	80 000	80 000	دولار أمريكي			
ميانمار	250 000	250 000			دولار أمريكي			
ناميبيا	320 000	320 000	20 000	20 000	دولار أمريكي	20 000 #	20 000	13 624
نيبال	110 000	110 000	50 000	50 000	دولار أمريكي			
هولندا	154 214 822	154 214 822	38 513 383	38 513 383	يورو	32 000 000	39 287 907	26 762 922
نيوزيلندا	9 555 336	9 555 336			دولار نيوزيلندي			
نيكاراغوا	88 571	88 571	10 000	10 000	دولار أمريكي			
النيجر	244 651	184 586			دولار أمريكي			
نيجيريا	96 459 000	96 459 000	5 000 000	223 842	دولار أمريكي			
نيوي[10]								
النرويج	122 415 977	122 415 976	25 208 000	16 805 334	كرون نرويجي	209 482 035	32 410 000	22 077 692
عمان	150 000	150 000	50 000	50 000	دولار أمريكي			
باكستان	7 600 000	7 600 000	2 000 000	1 333 333	دولار أمريكي	4 000 000 [11]	4 000 000	2 724 800
بنما	133 165	133 165	33 200	33 200	دولار أمريكي	33 200	33 200	22 616
بابوا غينيا الجديدة	170 000	170 000			دولار أمريكي			
باراغواي	704 842	604 842			دولار أمريكي			
بيرو	560 000	560 000	200 000	200 000	دولار أمريكي			
الفلبين	1 600 000	1 600 000			دولار أمريكي			
البرتغال	2 500 001	2 500 001	750 000	750 000	يورو	872 679	1 071 429	729 857
قطر	28 980 000	28 980 000	1 000 037	1 000 037	دولار أمريكي	10 000 000	10 000 000	6 812 000

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
جمهورية كوريا	7 590 000	7 590 000	2 500 000	1 750 000	دولار أمريكي	3 000 000	3 000 000	2 043 600
جمهورية مولدوفا			6 100	6 100	دولار أمريكي			
رومانيا	50 000	50 000	100 000	100 000	دولار أمريكي			
رواندا	159 499	159 499	4 352	4 352	دولار أمريكي			
سانت كيتس ونيفس	20 000	20 000			دولار أمريكي			
سانت لوسيا	22 000	22 000			دولار أمريكي			
سانت فنسنت وغرينادين					دولار أمريكي			
ساموا	50 000	50 000			دولار أمريكي			
ساو تومي وبرنسيبي	10 000				دولار أمريكي			
المملكة العربية السعودية	369 778 000	369 778 000	10 000 000	10 000 000	دولار أمريكي			
السنغال	215 461	215 461	57 245	57 245	دولار أمريكي			
سيشيل	19 667	19 667			دولار أمريكي			
سيراليون	18 430	18 430			دولار أمريكي			
جزر سليمان	35 000	10 000			دولار أمريكي			
الصومال	20 000	10 000			دولار أمريكي			
جنوب أفريقيا	500 000	500 000			دولار أمريكي			
إسبانيا	9 841 159	9 841 159	2 500 000	2 500 000	يورو	6 000 000	7 366 483	5 018 048
سري لانكا	5 601 001	5 600 001	1 001 000	334 000	دولار أمريكي	1 001 000	1 001 000	681 881
السودان	620 000	620 000	156 810	156 810	دولار أمريكي	250 000	250 000	170 300
سورينام	150 000				دولار أمريكي			

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
سوازيلند	178 329	178 329	40 000	40 000	دولار أمريكي			
السويد	144 504 382	144 504 382	31 100 000	31 100 000	كرون سويدي[12]	[12]		
سويسرا	64 593 175	64 593 175	14 000 000	9 323 092	فرنك سويسري	21 448 900	17 000 000	11 580 400
الجمهورية العربية السورية	400 000	400 000	300 000	300 000	دولار أمريكي			
طاجيكستان	200	200			دولار أمريكي			
تايلند	600 000	600 000	150 000	150 000	دولار أمريكي			
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة					دولار أمريكي			
تيمور ليشتي					دولار أمريكي			
توغو	81 491	31 491			دولار أمريكي			
تونغا	55 000	55 000			دولار أمريكي			
ترينيداد وتوباغو	100 000				دولار أمريكي			
تونس	1 981 727	1 918 396	600 000	400 000	دولار أمريكي	600 000	600 000	408 720
تركيا	15 007 523	15 007 523	300 000	300 000	دولار أمريكي	900 000	900 000	613 080
أوغندا	400 000	200 000	45 000	45 000	دولار أمريكي			
الإمارات العربية المتحدة	50 180 000	50 180 000	1 000 000	1 000 000	دولار أمريكي			

التجديد السابع لموارد الصندوق

مساهمات الدول الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء - المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية للتجديد الخامس)		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	ألف – 1	ألف - 2	ألف - 3	ألف - 4	باء-1	باء -2	باء -3	باء - 4
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	146 702 033	130 786 540	30 000 000		جنيه استرليني	27 725 000 [13]	50 000 000	34 060 000
جمهورية تنزانيا المتحدة	253 882	213 941	50 000	50 000	دولار أمريكي			
الولايات المتحدة الأمريكية	602 674 400	602 674 400	45 000 000	29 690 661	دولار أمريكي	54 000 000	54 000 000	36 784 800
أوروغواي	325 000	225 000			دولار أمريكي			
جمهورية فنزويلا البوليفارية	169 089 000	169 089 000	5 600 000	5 600 000	دولار أمريكي	15 000 000	15 000 000	10 218 000
فييت نام	603 000	603 000	500 000	300 000	دولار أمريكي			
اليمن	1 400 000	1 400 000	500 000	384 316	دولار أمريكي			
يوغوسلافيا	120 000	100 000			دولار أمريكي			
زامبيا	420 116	293 589			دولار أمريكي			
زمبابوي	2 103 074	2 103 074			دولار أمريكي			
المجموع*	**4 006 728 131**	**3 737 032 586**	**480 210 481**	**336 649 847**	———	———	***471 612 364**	***321 263 582**

المساهمات التكميلية في تجديدات الموارد

الدولة	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)**				باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السابع للموارد			
	التجديد الرابع والخامس لموارد الصندوق		التجديد السادس[2]					
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]	وحدة الالتزام	مبلغ المساهمة بوحدة الالتزام	بالدولار الأمريكي[3]	بحقوق السحب الخاصة[4]
بلجيكا	40 625 076	40 625 076	15 790 487	10 691 561	يورو	15 600 000 [14]	19 152 855	13 046 924
كندا			1 284 357	1 284 357	دولار كندي			
الهند			1 000 000		دولار أمريكي			
إيطاليا	3 874 193	3 874 193			يورو			
لكسمبرغ			818 409	818 409	يورو			
هولندا	15 312 075	15 312 075			يورو			
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية			10 000 000	5 175 826	جنيه إسترليني			
المجموع*	**59 811 344**	**59 811 344**	**28 893 253**	**17 970 153**			**19 152 855***	**13 046 924***
مجموع التجديد*	**4 066 539 475**	**3 796 843 930**	**509 103 735**	**354 620 000**			**490 765 219***	**334 310 507***

1 الدفع نقدا وبسندات اذنية باستثناء الإجراء المحاسبي المتخذ بالنسبة لتحصيل السندات الأذنية عند طلب السحب.

2 وفقا للقرار 130/د–26 عن التجديد السادس لموارد الصندوق .

3 بعد تحويل المبلغ إلى قيمته بالدولار الأمريكي باستخدام متوسط سعر الصرف على النحو المبين في الفقرة ثانيا–15 من هذا القرار.

4 بعد التحويل من القيمة الدولارية باستخدام سعر صرف الدولار/حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 1 أبريل/نيسان 2005 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2005.

5 هذا التعهد مرهون بالتوصل إلى اتفاق مرض بشأن تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

6 تعهد كندا مرهون بموافقة الحكومة.

7 تعهدت فرنسا بمبلغ 24 مليون يورو، أي 4.1% من الرقم المستهدف المفترض للتجديد والبالغ 720 مليون دولار أمريكي. وإذا ما كان مستوى التجديد أدنى، فإن فرنسا قد تتيح الرصيد كمساهمة إضافية تستند إلى حصة موارد الصندوق المخصصة لأفريقيا.

8 تعهد ألمانيا الذي يصل إلى 40 مليون دولار أمريكي مرهون بموافقة البرلمان.

9 تعهد العراق بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى زيادة بنسبة عشرة في المائة خلال كل عام من أعوام فترة التجديد السابع (2007–2009).

10 وافق مجلس المحافظين على طلب عضوية هذه الدولة في الصندوق بالقرار 140/د–29.

11 يمكن أن تزيد باكستان من تعهدها بمقدار 5 ملايين دولار أمريكي.

12 ستزيد السويد نصيبها من المستوى المستهدف حتى 44 مليون دولار أمريكي.

13 من أصل تعهد المملكة المتحدة الذي يكافئ 50 مليون دولار أمريكي، فإن هناك مبلغ 15 مليون دولار أمريكي مرهون بتحقيق بعض المخرجات المدرجة في خطة العمل بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2007، وفقا للفقرة ثانيا – 5(ج) من هذا القرار. وستتولى المملكة المتحدة إبلاغ الصندوق بهذه المخرجات.

14 تعهدت بلجيكا بهذا المبلغ كمساهمة تكميلية بما يتفق مع الفقرتين ثانيا –4 (د) وثانيا – 5 (ب) من هذا القرار. وقد قرر مجلس المحافظين استخدام هذه المساهمة التكميلية لتحقيق أهداف الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث وبما يتفق مع إجراءاته.

سدد هذا المبلغ كسلفة، إلا أنه لم يرد بعد أي تعهد.

* تمثل مجاميع التجديد السابع التعهدات المقدمة حتى تاريخه، إلا أن عددا من البلدان لم يعلن تعهداته حتى الآن ولذا سيتم تحديث هذا الجدول بصورة دورية ليعكس ما سيرد من تعهدات.

** لم يكن هنالك أي مساهمات تكميلية قبل التجديد الرابع.

الملحق الرابع

المرفق باء

إجراءات استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما

1 – الغرض الرئيسي من سلطة الالتزام بالموارد مقدما هو سد النقص في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للقروض والمنح، والذي قد ينشأ في سنة معينة.

2 – يكفل المجلس التنفيذي أن تكون المبالغ المتاحة لعقد الالتزامات في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وما يتصل بذلك من احتياجات الصرف في حدود التدابير المالية الحكيمة بناء على افتراضات متحفظة ومتضمنة هامشا للتأخر المتوقع في سداد القروض. ويحصل المجلس التنفيذي على توقعات بشأن الالتزامات التي ستعقد في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما (التدفقات المتوقعة من القروض وصرف مبالغها) متضمنة هوامش أمان لضمان كفاية النقدية المتاحة في أية لحظة لتغطية احتياجات عمليات الصرف من الصندوق.

3 – لا تستخدم سلطة الالتزام بالموارد مقدما إلا إذا كانت الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (بعد خصم الموارد الإضافية المتحصلة أو المتسلمة في العام السابق بالإضافة إلى الموارد غير المستخدمة المرحلة) غير كافية لاستكمال برنامج الأقراص المعتمد لأي سنة معينة.

4 – لا يجوز استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما إلا لعقد الالتزامات من أجل القروض والمنح.

5 – يكفل رئيس الصندوق وضع آليات محاسبية تبين في كل حالة مستوى الموارد المستخدمة في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وأن التدفقات العائدة من القروض قد خصصت للمصروفات الناشئة عن عقد هذه الالتزامات.

6 – يكفل رئيس الصندوق وضع إجراءات محاسبية حتى يمكن، بمجرد عقد الالتزام من أجل قرض في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما، استبعاد المبالغ المصروفة ذات الصلة بهذا الالتزام من التدفقات العائدة من القروض التي يتم تحصيلها بعد ذلك تجنبا لازدواج العمليات المحاسبية.

7 – إن المجلس التنفيذي سوف يقر مجموع الموارد التي يلتزم بها في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وذلك في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الأقصى الذي يجوز إتاحته في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال فترة التجديد التدفقات العائدة لفترة خمس سنوات.

8 – يقدم رئيس الصندوق تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن وضع الموارد المتاحة لعقد الالتزامات بما في ذلك إدارة سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وتتضمن هذه التقارير تفاصيل عن الموارد المتاحة لعقد التزامات القروض من الأصول المتاحة بالعملات القابلة للتحويل (مساهمات الأعضاء وحيازات الصندوق الاستثمارية، الخ) ناقصة الخصوم والالتزامات المعقودة والمبالغ المستبعدة من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات نتيجة للمخصصات المحاسبية، والمبالغ الجارية والمتراكمة الملتزم بها في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما، والمبلغ المحول من سلطة الالتزام بالموارد مقدما إلى الموارد العادية، والمبلغ الذي قد يتاح في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما لاستخدامه في المستقبل، بالإضافة إلى الافتراضات والتقديرات الحسابية التفصيلية.

الملحق الرابع

المرفق باء

9 - يتولى مراجع الحسابات الخارجي استعراض استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما، وتشكل النتائج التي يتوصل إليها جزءا من عملية المراجعة العادية للقوائم المالية للصندوق. ويناقش تقرير المراجع الخارجي مع لجنة مراجعة الحسابات المنبثقة عن المجلس التنفيذي بنفس الأسلوب المتبع في بحث التقرير الخاص بالقوائم المالية للصندوق.

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال- 3 الفعلية	دال-2 المحتملة	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
أفغانستان	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
ألبانيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.013	2.176	6.994					6.994
الجزائر	4.817	17.126	21.943	2.164	0.792	2.956	24.899					24.899
أنغولا	4.817	0.007	4.824	2.164	0.105	2.268	7.092					7.092
أنتيغوا وبربودا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
الأرجنتين	4.817	1.693	6.510	2.164	0.555	2.718	9.228					9.228
آرمينيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.004	2.168	6.985					6.985
أستراليا	4.817	12.102	16.919	2.164	3.884	6.048	22.967					22.967
النمسا	4.817	7.028	11.845	2.164	8.665	10.829	22.674					22.674
أذربيجان	4.817	0.000	4.817	2.164	0.050	2.213	7.030					7.030
بنغلاديش	4.817	0.432	5.249	2.164	0.760	2.924	8.173					8.173
بربادوس	4.817	0.001	4.818	2.164	0.003	2.166	6.984					6.984
بلجيكا	4.817	15.125	19.942	2.164	10.223	12.387	32.329					32.329
بليز	4.817	0.036	4.853	2.164	0.039	2.203	7.057					7.057
بنن	4.817	0.017	4.834	2.164	0.068	2.232	7.066					7.066
بوتان	4.817	0.009	4.826	2.164	0.033	2.197	7.023					7.023
بوليفيا	4.817	0.104	4.921	2.164	0.380	2.544	7.465					7.465
البوسنة والهرسك	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
بوتسوانا	4.817	0.029	4.846	2.164	0.108	2.271	7.118					7.118
البرازيل	4.817	6.563	11.380	2.164	10.030	12.193	23.573					23.573

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1] دال-2	أصوات المساهمة[1] دال- 3	دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	المحتملة	الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
بوركينا فاسو	4.817	0.010	4.827	2.164	0.059	2.222	7.050					7.050
بوروندي	4.817	0.024	4.841	2.164	0.000	2.164	7.005					7.005
كمبوديا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.188	2.352	7.169					7.169
الكاميرون	4.817	0.117	4.934	2.164	0.243	2.407	7.341					7.341
كندا	4.817	36.896	41.713	2.164	29.797	31.961	73.674					73.674
كاب فيردى	4.817	0.004	4.821	2.164	0.006	2.169	6.990					6.990
جمهورية أفريقيا الوسطى	4.817	0.007	4.824	2.164	0.000	2.164	6.988					6.988
تشاد	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
شيلي	4.817	0.036	4.853	2.164	0.233	2.396	7.250					7.250
الصين	4.817	4.041	8.858	2.164	12.366	14.530	23.388					23.388
كولومبيا	4.817	0.024	4.841	2.164	0.164	2.327	7.169					7.169
جزر القمر	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
الكونغو	4.817	0.080	4.897	2.164	0.001	2.165	7.062					7.062
جزر كوك	4.817	0.000	4.817	2.164	0.002	2.166	6.983					6.983
كوستاريكا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
كوت ديفوار	4.817	0.173	4.990	2.164	0.393	2.557	7.546					7.546
كرواتيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
كوبا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
قبرص	4.817	0.030	4.847	2.164	0.032	2.195	7.043					7.043
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	4.817	0.000	4.817	2.164	0.076	2.240	7.057					7.057

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.817	0.010	4.827	2.164	0.075	2.239	7.066					7.066
الدانمرك	4.817	11.446	16.263	2.164	30.472	32.636	48.898					48.898
جيبوتي	4.817	0.002	4.819	2.164	0.000	2.164	6.983					6.983
دومينيكا	4.817	0.016	4.833	2.164	0.004	2.167	7.000					7.000
الجمهورية الدومينيكية	4.817	0.009	4.826	2.164	0.023	2.187	7.013					7.013
إكوادور	4.817	0.135	4.952	2.164	0.150	2.314	7.266					7.266
مصر	4.817	1.727	6.544	2.164	3.801	5.965	12.509					12.509
السلفادور	4.817	0.035	4.852	2.164	0.000	2.164	7.015					7.015
غينيا الاستوائية	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
إريتريا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.009	2.173	6.990					6.990
إثيوبيا	4.817	0.035	4.852	2.164	0.038	2.202	7.054					7.054
فيجي	4.817	0.045	4.862	2.164	0.024	2.188	7.050					7.050
فنلندا	4.817	7.621	12.438	2.164	4.252	6.416	18.854					18.854
فرنسا	4.817	45.049	49.866	2.164	26.854	29.018	78.884					78.884
غابون	4.817	0.839	5.656	2.164	0.094	2.258	7.914					7.914
غامبيا	4.817	0.007	4.824	2.164	0.009	2.172	6.996					6.996
جورجيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
ألمانيا	4.817	60.952	65.769	2.164	38.218	40.381	106.151					106.151
غانا	4.817	0.127	4.944	2.164	0.229	2.393	7.337					7.337
اليونان	4.817	0.397	5.214	2.164	0.760	2.924	8.138					8.138

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف ـ الأصوات الأصلية			باء ـ أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم ـ مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	دال ـ أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
غرينادا	4.817	0.009	4.826	2.164	0.022	2.186	7.012					7.012
غواتيمالا	4.817	0.086	4.903	2.164	0.209	2.373	7.276					7.276
غينيا	4.817	0.041	4.859	2.164	0.019	2.183	7.042					7.042
غينيا بيساو	4.817	0.010	4.827	2.164	0.000	2.164	6.991					6.991
غيانا	4.817	0.073	4.890	2.164	0.178	2.342	7.231					7.231
هاييتي	4.817	0.037	4.854	2.164	0.000	2.164	7.018					7.018
هندوراس	4.817	0.118	4.935	2.164	0.182	2.346	7.281					7.281
آيسلندا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.002	2.166	6.983					6.983
الهند	4.817	6.649	11.466	2.164	13.090	15.253	26.719					26.719
إندونيسيا	4.817	5.858	10.675	2.164	9.153	11.317	21.992					21.992
إيران (جمهورية – الإسلامية)	4.817	4.776	9.593	2.164	0.000	2.164	11.756					11.756
العراق	4.817	2.170	6.987	2.164	0.000	2.164	9.151					9.151
آيرلندا	4.817	1.194	6.011	2.164	1.284	3.447	9.459					9.459
إسرائيل	4.817	0.052	4.869	2.164	0.055	2.219	7.088					7.088
إيطاليا	4.817	36.775	41.592	2.164	22.717	24.880	66.472					66.472
جامايكا	4.817	0.061	4.878	2.164	0.055	2.219	7.097					7.097
اليابان	4.817	62.781	67.598	2.164	40.963	43.127	110.725					110.725
الأردن	4.817	0.088	4.905	2.164	0.192	2.356	7.261					7.261
كازاخستان	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
كينيا	4.817	0.891	5.708	2.164	0.183	2.347	8.055					8.055

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
كيريباتي	4.817	0.000	4.817	2.164	0.003	2.166	6.983					6.983
الكويت	4.817	45.263	50.080	2.164	8.847	11.011	61.091					61.091
قيرغيزستان	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4.817	0.001	4.818	2.164	0.064	2.228	7.046					7.046
لبنان	4.817	0.009	4.826	2.164	0.033	2.197	7.023					7.023
ليسوتو	4.817	0.046	4.863	2.164	0.063	2.227	7.090					7.090
ليبريا	4.817	0.013	4.831	2.164	0.000	2.164	6.994					6.994
الجماهيرية العربية الليبية	4.817	15.859	20.676	2.164	0.000	2.164	22.840					22.840
لكسمبرغ	4.817	0.408	5.225	2.164	0.553	2.716	7.941					7.941
مدغشقر	4.817	0.035	4.852	2.164	0.081	2.244	7.096					7.096
ملاوي	4.817	0.025	4.842	2.164	0.000	2.164	7.006					7.006
ماليزيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.409	2.573	7.390					7.390
مليديف	4.817	0.009	4.826	2.164	0.009	2.173	6.999					6.999
مالي	4.817	0.010	4.827	2.164	0.014	2.177	7.004					7.004
مالطة	4.817	0.005	4.822	2.164	0.015	2.179	7.001					7.001
موريتانيا	4.817	0.008	4.825	2.164	0.000	2.164	6.989					6.989
موريشيوس	4.817	0.029	4.846	2.164	0.073	2.237	7.083					7.083
المكسيك	4.817	7.168	11.985	2.164	3.299	5.462	17.448					17.448
منغوليا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
المغرب	4.817	1.036	5.853	2.164	1.088	3.251	9.105					9.105

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
موزامبيق	4.817	0.028	4.845	2.164	0.101	2.265	7.110					7.110
ميانمار	4.817	0.086	4.903	2.164	0.000	2.164	7.067					7.067
ناميبيا	4.817	0.007	4.824	2.164	0.121	2.285	7.109					7.109
نيبال	4.817	0.021	4.838	2.164	0.044	2.207	7.045					7.045
هولندا	4.817	40.981	45.798	2.164	33.203	35.367	81.165					81.165
نيوزيلندا	4.817	2.406	7.223	2.164	0.985	3.149	10.372					10.372
نيكاراغوا	4.817	0.013	4.830	2.164	0.024	2.187	7.018					7.018
النيجر	4.817	0.064	4.881	2.164	0.000	2.164	7.045					7.045
نيجيريا	4.817	29.864	34.681	2.164	3.936	6.099	40.780					40.780
نيوي[3]	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000					0.000
النرويج	4.817	29.607	34.424	2.164	22.473	24.637	59.061					59.061
عمان	4.817	0.052	4.869	2.164	0.025	2.189	7.058					7.058
باكستان	4.817	1.243	6.061	2.164	2.199	4.363	10.423					10.423
بنما	4.817	0.023	4.840	2.164	0.042	2.206	7.046					7.046
بابوا غينيا الجديدة	4.817	0.059	4.876	2.164	0.000	2.164	7.040					7.040
باراغواي	4.817	0.069	4.886	2.164	0.150	2.313	7.200					7.200
بيرو	4.817	0.055	4.872	2.164	0.253	2.417	7.290					7.290
الفلبين	4.817	0.276	5.093	2.164	0.303	2.467	7.561					7.561
البرتغال	4.817	0.345	5.162	2.164	0.825	2.988	8.151					8.151
قطر	4.817	10.010	14.827	2.164	0.502	2.666	17.493					17.493

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
جمهورية كوريا	4.817	0.895	5.712	2.164	2.791	4.954	10.666					10.666
جمهورية مولدوفا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.003	2.167	6.984					6.984
رومانيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.069	2.233	7.050					7.050
رواندا	4.817	0.043	4.860	2.164	0.015	2.179	7.039					7.039
سانت كيتس ونيفس	4.817	0.003	4.821	2.164	0.004	2.167	6.988					6.988
سانت لوسيا	4.817	0.004	4.821	2.164	0.004	2.167	6.989					6.989
سانت فنسنت وغرينادين	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
ساموا	4.817	0.012	4.829	2.164	0.006	2.169	6.998					6.998
ساو تومي وبرنسيبي	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
المملكة العربية السعودية	4.817	125.653	130.471	2.164	7.317	9.481	139.952					139.952
السنغال	4.817	0.032	4.849	2.164	0.076	2.240	7.089					7.089
سيشيل	4.817	0.005	4.822	2.164	0.002	2.166	6.988					6.988
سيراليون	4.817	0.006	4.823	2.164	0.000	2.164	6.987					6.987
جزر سليمان	4.817	0.003	4.821	2.164	0.000	2.164	6.984					6.984
الصومال	4.817	0.003	4.821	2.164	0.000	2.164	6.984					6.984
جنوب أفريقيا	4.817	0.000	4.817	2.164	0.185	2.349	7.166					7.166
إسبانيا	4.817	2.211	7.028	2.164	2.578	4.741	11.769					11.769
سري لانكا	4.817	1.209	6.026	2.164	0.969	3.133	9.159					9.159
السودان	4.817	0.076	4.893	2.164	0.232	2.395	7.289					7.289
سورينام	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال- 3 الفعلية	دال-2 المحتملة	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية[2]
سوازيلند	4.817	0.018	4.835	2.164	0.068	2.232	7.067					7.067
السويد	4.817	33.085	37.902	2.164	34.249	36.413	74.315					74.315
سويسرا	4.817	14.360	19.177	2.164	13.484	15.648	34.825					34.825
الجمهورية العربية السورية	4.817	0.000	4.817	2.164	0.305	2.469	7.286					7.286
طاجيكستان	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
تايلند	4.817	0.155	4.973	2.164	0.135	2.298	7.271					7.271
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
تيمور ليشتي	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
توغو	4.817	0.011	4.828	2.164	0.000	2.164	6.992					6.992
تونغا	4.817	0.009	4.826	2.164	0.011	2.175	7.001					7.001
ترينيداد وتوباغو	4.817	0.000	4.817	2.164	0.000	2.164	6.981					6.981
تونس	4.817	0.276	5.093	2.164	0.630	2.794	7.887					7.887
تركيا	4.817	1.730	6.547	2.164	3.974	6.138	12.684					12.684
أوغندا	4.817	0.038	4.855	2.164	0.057	2.221	7.076					7.076
الامارات العربية المتحدة	4.817	16.642	21.459	2.164	1.267	3.431	24.890					24.890
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	4.817	32.708	37.525	2.164	13.699	15.863	53.388					53.388
جمهورية تنزانيا المتحدة	4.817	0.031	4.848	2.164	0.074	2.238	7.085					7.085
الولايات المتحدة الأمريكية	4.817	187.447	192.264	2.164	37.853	40.017	232.281					232.281
أوروغواي	4.817	0.069	4.886	2.164	0.009	2.173	7.059					7.059
جمهورية فنزويلا البوليفارية	4.817	55.435	60.252	2.164	6.109	8.272	68.524					68.524

التجديد السابع لموارد الصندوق

أصوات البلدان الأعضاء في 16 فبراير/شباط 2006

الدولة العضو	ألف - الأصوات الأصلية			باء - أصوات التجديد الرابع والخامس والسادس لموارد الصندوق			جيم - مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والخامس والسادس	*دال - أصوات التجديد السابع لموارد الصندوق*				
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء -1	باء- 2	باء- 3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء -
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات		أصوات العضوية	دال-2 المحتملة	دال- 3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	**مجموع الأصوات الفعلية[2]**
فييت نام	4.817	0.001	4.818	2.164	0.385	2.549	7.367					7.367
اليمن	4.817	0.207	5.024	2.164	0.501	2.665	7.690					7.690
يوغوسلافيا	4.817	0.035	4.852	2.164	0.000	2.164	7.015					7.015
زامبيا	4.817	0.067	4.884	2.164	0.039	2.203	7.087					7.087
زمبابوى	4.817	0.554	5.371	2.164	0.185	2.349	7.719					7.719
المجموع	**790.000**	**1010.000**	**1800.000**	**354.860**	**479.606**	**834.466**	**2634.466**					**2634.466**

[1] لا يمكن أخذ إلا المساهمات بالعملات القابلة للتحويل الحر بالحسبان عند احتساب أصوات المساهمات وذلك تمشيا مع الفقرة رابعا –20 من هذا القرار.

2 مجموع الأصوات الفعلي الظاهر هنا عرضة للتغيير عند استكمال البلدان لتسديد مساهماتها في التجديدين الخامس والسادس (وما قبلهما إن وجد).

3 وافق مجلس المحافظين على طلب عضوية هذه الدولة في الصندوق بالقرار 140/د–29..

الملحق الرابع

المرفق دال

وثيقة مساهمة في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد رئيس الصندوق،
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
107 فيا ديل سيرافيكو
00142 روما
إيطاليا

1 – يشرفني أن أبلغكم أن (اسم البلد المقدم للمساهمة) سوف يساهم (تساهم) بمبلغ إضافي تعادل قيمته (المبلغ بالحروف)* (وحدة الإلتزام ذات الصلة) (المبلغ بالأرقام بوحدة الإلتزام ذات الصلة)/* باعتباره مساهمة إضافية في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستقدم هذه المساهمة وفقا للشروط والأوضاع المحددة في قرار مجلس المحافظين _____/د – 29.

2 – وسيدفع مبلغ المساهمة بـــ (وحدة الالتزام)* /(بدفعة واحدة/على قسطين/على ثلاثة أقساط) ويؤدى (نقدا) (جزء منه نقدا وجزء بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة). وسيدفع مبلغ (المبلغ بالأرقام بوحدة الالتزام ذات الصلة)* ، وهو مبلغ يمثل (كل مساهمة) (القسط الأول) من مساهمة (اسم البلد) (نقدا) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (نقدا بما يعادل ..... وحدة من حقوق السحب الخاصة والباقي بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) وذلك بحلول ـــــــــــ20.

3 – وسيدفع باقي المساهمة على (قسط آخر) (قسطين آخرين) (نقدا) (نقدا أو بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) بحلول ـــ20.[1]

4 – وسيكون باقي المساهمة واجب الدفع بعد سن التشريع اللازم لفتح الاعتماد، وسنلتمس الاعتمادات اللازمة لاستكمال مدفوعاتنا في غضون الفترة المشمولة بتجديد الموارد.[2]

---

* إذا كانت عملة الدفع تختلف عن وحدة الالتزام، فالمرجو أن تحدد هنا عملة الدفع.

[1] لا تستخدم هذه الفقرة إلا فيما يتصل بالفقرة ثانيا–9(د) من القرار وينبغي حينذاك بيان مواعيد دفع الأقساط. وتحذف الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

[2] تحذف هذه الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

الملحق الرابع

المرفق دال

5 – ولن يلجأ (تلجأ) (اسم البلد) إلى الخيار الوارد في الفقرة ثانيا - 13 من القرار الذي يجيز له (لها) تعديل التزاماته (التزاماتها) الواردة في هذه الوثيقة.[3]

6 – وإني أؤكد أن سائر المقتضيات اللازمة لإيداع وثيقة المساهمة هذه لدى الصندوق قد استوفيت حسب الأصول.

(اسم البلد المانح)

(توقيع الممثل المفوض)

(اللقب الوظيفي لصاحب التوقيع)

[3] تحذف هذه الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

الملحق الرابع

المرفق هاء

أسعار الصرف الإشارية المثبتة (الفقرة ثانيا-15)

1 أبريل/نيسان 2005 – 30 سبتمبر/أيلول 2005

العملة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول	متوسط الشهور الستة من (1 أبريل/نيسان إلى 30 سبتمبر/أيلول)
الدولار الاسترالي	1.2802	1.3233	1.3094	1.3167	1.3385	1.3132	**1.3135**
الدولار الكندي	1.2569	1.2510	1.2256	1.2259	1.1889	1.1611	**1.2182**
الفرنك السويسري	1.1865	1.2480	1.2849	1.2905	1.2702	1.2902	**1.2617**
الكرون الدانمركي	5.7467	6.0354	6.1623	6.1681	6.1143	6.1970	**6.0706**
اليورو	0.7718	0.8110	0.8270	0.8269	0.8198	0.8304	**0.8145**
الجنيه الاسترليني	0.5230	0.5500	0.5576	0.5695	0.5609	0.5662	**0.5545**
الين الياباني	105.8900	108.0800	110.4000	112.2200	111.3000	113.1500	**110.1733**
الكرون النرويجي	6.2846	6.4382	6.5461	6.5220	6.4486	6.5413	**6.4635**
الدولار النيوزيلندي	1.3738	1.4059	1.4288	1.4633	1.4552	1.4497	**1.4294**
حقوق السحب الخاصة	0.6593	0.6780	0.6865	0.6888	0.6850	0.6899	**0.6812**
الكرون السويدي	7.0750	7.3975	7.8175	7.7425	7.6625	7.7800	**7.5792**

الملحق الرابع

مشروع قرار عن الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2006

القرار 142/د-29

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب التقييم لعام 2006

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته السادسة والثمانين، برنامج عمل الصندوق لعام 2006 ووافق على هذا البرنامج بمبلغ قيمته 379.49 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى اعتماد شامل لتمويل تجهيز البرامج بقيمة 30.4 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في استعراض المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثمانين للميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم المقترحة لعام 2006؛

يقر ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2006 كما وردت في الوثيقة GC 29/L.6، بمبلغ 61.1 مليون دولار أمريكي وكذلك 0.4 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة للصندوق إلى جانب مبلغ 4.79 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 0.819 يورو/1.00 دولار أمريكي؛

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2006 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن المجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2006 وسعر الصرف الذي استخدم في احتساب الميزانية.

الملحق الرابع

مشروع قرار بشأن إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات

القرار 143/د-29

إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ نظر في تقرير المجلس التنفيذي وتوصيته بشأن الإشراف؛

وإذ يستذكر قراره رقم 102/د-20 بشأن إدارة القروض والإشراف على تنفيذ المشروعات، والمعتمد في 21 فبراير/شباط عام 1997؛

وإذ يرغب في تعزيز الفعالية التشغيلية للصندوق في الإشراف على المشروعات وإدارة القروض؛

وإذ يلاحظ أحكام البند 2(ز) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق والتي تنص على أن "يعهد الصندوق بإدارة القروض، من حيث الإنفاق من مبالغ القرض والإشراف على تنفيذ المشروع أو البرنامج، إلى مؤسسات دولية مختصة"؛

يقرر ما يلي:

1- أن تظل المشروعات الخمسة عشر التي يمولها الصندوق ويشرف عليها ويديرها بصورة مباشرة بموجب القرار 102/د-20 خاضعة للإشراف والإدارة المباشرين إلى حين إقفال قروض الصندوق إلى المشروعات، بغض النظر عن أحكام البند 2(ز) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

2- يعدل بذلك البند 2(ز) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحيث يصبح على النحو التالي (يُحذف النص المشطوب ويُضاف النص الموضوع تحته خط):

"وباستثناء ما يقرره المجلس التنفيذي خلافاً لذلك، يعهد الصندوق بإدارة القروض، من حيث الإنفاق من مبالغ القرض والإشراف على تنفيذ المشروع أو البرنامج، إلى مؤسسات وطنية، أو إقليمية، أو دولية، أو مؤسسات أو هيئات أخرى مختصة. ويجوز أن تكون هذه المؤسسات أو الهيئات ذات صبغة عالمية أو إقليمية أو وطنية، ويتم اختيارها في كل حالة من الحالات بموافقة الجهة المتلقية. وقبل تقديم طلب القرض إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه، يتأكد الصندوق من أن المؤسسة أو الهيئة التي سيعهد إليها بالإشراف توافق على نتائج تقدير المشروع أو البرنامج المعني. ويتم ترتيب ذلك بين الصندوق، والمؤسسة أو الوكالة القائمة بأعمال التقدير، والمؤسسة أو الهيئة التي يعهد إليها بالإشراف".

الملحق الرابع

3- تعدل بهذا الفقرة 43 من سياسات الإقراض ومعاييره بحيث تصبح على النحو التالي (يُحذف النص المشطوب ويُضاف النص الموضوع تحته خط):

"إن تحديد المشروع وإعداده هما في العادة من المسؤوليات الأساسية للحكومة التي تسعى إلى الحصول على أموال من الصندوق. ويحصل الصندوق، عند الاقتضاء، على خدمات مؤسسات دولية أو إقليمية أخرى لمعاونة البلدان في تحديد المشروعات وإعدادها. وفي الوقت الذي يستغل فيه الصندوق خدمات المؤسسات الوطنية، والدولية، والإقليمية، والمؤسسات والهيئات الأخرى في تقدير مشروع ما والإشراف على تنفيذه، فإنه سيشارك مشاركة فعالة في هذه النشاطات ليتحقق من إتباع السياسات والمعايير التي حددها بالنسبة للإقراض، ويجوز له أحياناً، وبتفويض من المجلس التنفيذي، أن يشرف على تنفيذ المشروع مباشرة".

يسري مفعول هذا القرار والتعديلات المدرجة فيه وينْفَذ اعتباراً من تاريخ اعتماده في مجلس المحافظين.